الاسرائيلي المنتهد
مدار
http://almash-had.madarcenter.org
الثلاثاء ٧/٩/٢٠١٠م الموافق ٢٨ رمضان ١٤٣١هـ العدد ٢٣٩ السنة الثامنة

ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

اوراق هرتسليا
حول الاقتصاد الاسرائيلي والازمة العالمية
صفحة (٥)

الغاز الاسرائيلي.. من يشتريه؟
صفحة (٧)

ليبرمان يصعد هجومه على المفاوضات المباشرة ويتهم الفلسطينيين بـ «البحث عن ذرائع لعدم إجرائها»

مصادر في حزب كاديما تنتقد نتنياهو جراء صمته إزاء "التصريحات الخطرة" الصادرة عن وزير خارجيته

المنتهد: واصل وزير الخارجية الإسرائيلية، أفيغدور ليبرمان، أمس الاثنين، مهاجمة انطلاق المفاوضات المباشرة على حل دائم بين إسرائيل والفلسطينيين، ودعا مجددا إلى التوصل إلى اتفاق مرحلي طويل الأمد، واعتبر أن الفلسطينيين يبحثون عن ذرائع لعدم إجراء مفاوضات مع إسرائيل.

وقال ليبرمان للإذاعة العامة الإسرائيلية: «إن الجانب الآخر إنما يبحث عن ذرائع وحسب من أجل عدم إجراء مفاوضات جدية ووضع اللوم على إسرائيل بعدم نجاح المحادثات». وأضاف أن «الإعلان عن أنه بالإمكان تسوية جميع قضايا الحل الدائم في المفاوضات مع الفلسطينيين خلال عام يخلق توقعات يصعب تحقيقها وخيبة الأمل التي ستأتي في أعقابها قد تدمر جميع الإنجازات التي تم تحقيقها حتى اليوم».

ليبرمان: عصي في الدواليب. (ا.ف.ب)

ويذكر أن مفاوضات سلام مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين انطلقت الأسبوع الماضي خلال قمة عقدت في واشنطن ويجري الحديث عن استمرار المفاوضات لمدة عام للتوصل إلى اتفاق إطار لحل الصراع.

وكرر ليبرمان الدعوة إلى التوصل لاتفاق مرحلي طويل الأمد مع الفلسطينيين. وقال إنه مستعد لمنح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، فرصة وسيكون مسرورا في حال تم التوصل إلى سلام شامل لكنه اعتبر أنه يحاول أن يبقى ملتصقا بالواقع. وأضاف أن حكم الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) «ضعيف وغير مستقر والولايات المتحدة فرضت عليه عقد هذا اللقاء في واشنطن» في إشارة إلى لقاء القمة الأسبوع الماضي. ومضى ليبرمان: «من يمثل أبو مازن؟ فحماس في الحكم في غزة، والانتخابات في السلطة الفلسطينية تأجلت مرتين أو ثلاثا، وأية حكومة ستأتي بها الانتخابات في السلطة الفلسطينية بإمكانها التنكر والقول إن أبو مازن لا يمثل أحدا».

وكان ليبرمان قد قال خلال اجتماع لحزبه «إسرائيل بيتنا» أول من أمس الأحد إن «التوقيع على اتفاق سلام شامل ليس بالأمر الذي يمكن تحقيقه، لا في العام المقبل ولا حتى في الجيل المقبل». واعتبر أن «اتفاق سلام شاملا يعني نهاية الصراع ووقف المطالب المتبادلة والاعتراف بإسرائيل على أنها الدولة القومية للشعب اليهودي هو غاية لا يمكن تحقيقها، ولن يساعد في تحقيق ذلك لا تسوية تاريخية ولا تنازلات مؤلمة». وأضاف أنه يجب السعي إلى اتفاق مرحلي طويل الأمد وشدد على أنه «لن نوافق على استمرار تجميد البناء» في المستوطنات.

وتابع ليبرمان «يقولون إن أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) ضد الإرهاب ولن يحارب إسرائيل وأنا أوافق على هذه المقولة. لكن هذا ليس كافيا لأن أبو مازن لن يوقع على اتفاق سلام مع إسرائيل، وفي الحد الأقصى سوف يهدد بالاستقالة». واعتبر وزير الخارجية الإسرائيلية أنه «لا يوجد سبب للقلق وأكرر القول إن أبو مازن لن يحارب ولن يوقع ولن يستقيل ولذلك فإن الحل العملي الوحيد هو اتفاق مرحلي طويل الأمد، وحول اتفاق كهذا سيكون بالإمكان التفاوض».

وأضاف بأن «اقتراحنا، الذي سنصر عليه، هو لا تنازلات أحادية الجانب بعد الآن ولا لاستمرار التجميد ونعم لمفاوضات جدية ومسؤولة ولمبادرات نية حسنة متبادلة وليس فقط مبادرات نية حسنة إسرائيلية». وقال ليبرمان «لا أرى سببا واحدا يجعلنا نواصل التجميد فحكومة إسرائيل قررت التجميد بصورة أحادية الجانب وتلقينا اتهامات من جانب الفلسطينيين الذين قالوا إن هذه خدعة وهم ماطلوا تسعة شهور وفي الشهر الأخير يضغطون لكي نواصل 'الخدعة' ولن نوافق على أي تجميد لا لنصف عام ولا لثلاثة شهور ولا حتى لدقيقة واحدة». وكان ليبرمان بذلك يشير إلى قرار حكومة إسرائيل القاضي بتعليق أعمال بناء جديدة في مستوطنات الضفة الغربية لمدة عشرة شهور تنتهي في ٢٦ أيلول الحالي.

وعقب عضو الكنيست نحمان شاي من حزب كاديما المعارض على تصريحات ليبرمان بالقول إن «الوزير ليبرمان استقال في حينه من حكومة ايهود أولمرت بسبب مؤتمر أنابوليس» وتساءل حول «ما الذي يبقيه في الحكومة الآن؟». وأضاف شاي أن «أقوال ليبرمان لا تدل على الدخول إلى المفاوضات بقلب مفتوح ونية حسنة» وانتقد نتنياهو لأنه لم يعبر عن موقفه بشأن «التصريحات الخطيرة» التي يطلقها ليبرمان.

وكان نتنياهو قال لدى افتتاحه اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس «إننا مستعدون للذهاب بعيدا لتحقيق السلام لكننا سنضطر إلى التعلم من عبر السنوات الـ١٧ الأخيرة (منذ بدء المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين) وسنضطر إلى التفكير خارج العلبة وبصورة مبتكرة وبحلول جديدة». وأردف «أنني مقتنع بأن هذا الأمر يمكن تحقيقه وأنا مستعد للتوصل إلى تسوية تاريخية شرط الحفاظ على المصالح الإسرائيلية وعلى رأسها الأمن».

وشكر نتنياهو الرئيس المصري حسني مبارك والملك الأردني عبد الله الثاني على مشاركتهما في القمة «واستعدادهما المثابر لدفع السلام بيننا وبين الفلسطينيين وبيننا وبين العالم العربي كله». وأضاف أنه «حتى لو أنه توجد دول هامة لم تمتثل بعد إلى جانب عملية السلام فإن الانطباع لدي من استعداد مبارك وعبد الله أنه يعكس نضوجا بأن هذا هو الوقت لتحقيق السلام بيننا وبين الفلسطينيين وتوسيعه إلى دائرة أوسع». وتابع أن «هذا الشعور نابع من إدراكي لمعنى البدائل الأخرى للسلام ومن تراكم الإدراك بأنه ينبغي التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل».

وقال نتنياهو إنه «بعد عام ونصف العام من الحديث عن أهمية المحادثات المباشرة من دون شروط مسبقة حظيت بفرصة لإجراء محادثة طويلة مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وأنا آمل أن تتيح هذه المحادثة ومحادثات أخرى تطوير اتصال مباشر ومتواصل وصادق وهام لبلورة اتفاق».

وأشار نتنياهو إلى أنه اقترح على عباس أن يلتقيا مرة كل أسبوعين كي يتحدثا على انفراد وأن «المطلوب لتقدم العملية السياسية ليس كثرة الطواقم وإنما وجود زعماء وتحريك المحادثات كان خطوة هامة في الطريق إلى اتفاق إطار ونحن نعي الصعوبات وهي لا تزال أمامنا في المدى القصير لكننا سنواصل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق وفقا لمبادئ خطاب بار إيلان» الذي تحدث فيه نتنياهو عن إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ونشر قوات إسرائيلية على طول غور الأردن.

من جهة أخرى اتهم وزراء إسرائيليون نتنياهو بأنه يخفي عنهم معلومات حول المفاوضات مع الفلسطينيين وخصوصا ما يتعلق بمسألة تجميد المستوطنات ومبادرات نية حسنة تجاه الفلسطينيين. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، أنه خلال اجتماع وزراء حزب الليكود أول من أمس سأل الوزير سيلفان شالوم رئيس الحكومة عن موعد عقد جلسة يطلع نتنياهو فيها الوزراء على تفاصيل المفاوضات على ضوء انعقاد جولة مفاوضات ثانية في شرم الشيخ بعد عشرة أيام. ورد نتنياهو قائلا إنه سيقدم تقريرا منظما عندما تكون هناك حاجة لاتخاذ قرارات. لكن شالوم قال «إننا نعرف أين نقف، والوضع الذي يتم فيه تنفيذ أمور من دون إجراء بحث هو وضع غير صحيح وغير مقبول وأنا لا أذكر أوضاعا مشابهة».

وأفادت صحيفة هآرتس أن وزراء آخرين احتجوا على أن نتنياهو «يمسك الأوراق قريبا من صدره» على حد تعبيرهم. وأضافت الصحيفة أن نتنياهو أوقف بحثا حول المفاوضات جرى خلال اجتماع الحكومة في مرحلة مبكرة جدا ولم يسمح للوزراء بالتعبير عن آرائهم.

ونقلت الصحيفة عن أحد الوزراء قوله إنه «يوجد تفاهم في الحكومة بأنه لا جدوى في أن نبدأ بمواجهات ونقاشات حول مسار الاتفاق مع الفلسطينيين ولذلك قررنا أن نرخي العنان لنتنياهو، بناء على طلبه، من أجل يتمكن من إجراء مفاوضات سرية». لكن الوزير ذاته أضاف أن «هذا الأمر صحيح طالما أنه لا توجد تفاهمات مع الفلسطينيين تتطلب مصادقاتنا على استمرار تجميد الاستيطان».

وقال وزير ثالث إن نتنياهو يحاول إرجاء البحث داخل الحكومة إلى مرحلة متأخرة أكثر من المفاوضات. من جانبه قال نتنياهو خلال اجتماع حزب الليكود إنه يعتزم إجراء الاتصالات مع الفلسطينيين بصورة سرية وعدم تسريب تفاصيل من هذه الاتصالات فيما هي لا تزال جارية.

إسرائيل صادقت على بناء مركز للشرطة في باحة البراق من دون الحصول على موافقة اليونيسكو

المنتهد: احتجت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس وسلطة حماية الطبيعة الإسرائيلية ومستوطنون من الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس على مصادقة إسرائيل على بناء مركز للشرطة ومبنى يضم مكاتب بصورة غير قانونية ومن دون الحصول على موافقة اليونيسكو في باحة حائط البراق.

ونقلت صحيفة هآرتس، أمس الاثنين، عن الجهات الثلاث التي قدمت الاحتجاج قولها إن السلطات الإسرائيلية لم تقم بواجبها بالحصول على مصادقة لمخطط البناء من اللجنة المهنية لفرع اليونيسكو في إسرائيل قبل المصادقة على المخطط.

ويذكر أن اليونيسكو كانت قد أعلنت في سنوات الثمانين عن البلدة القديمة في القدس أنها موقع تراث عالمي ولذلك فإن هيئات التخطيط ملزمة بالحصول على تصديق من جانب وزير التربية والتعليم الإسرائيلي المسؤول عن الفرع الإسرائيلي لليونيسكو.

ويقضي المخطط الذي يطلق عليه الإسرائيليون اسم «بيت شتراوس» ببناء مبنى كبير مساحته ٩٠٠ متر مربع في الجهة الشمالية لباحة حائط البراق ويشمل مركزا للشرطة الإسرائيلية ومراحيض عامة ومكاتب لحاخام حائط البراق و«صندوق تراث الحائط المبكى». وكان «صندوق تراث الحائط المبكى» قد قدم المخطط وصادقت عليه لجنة التنظيم والبناء لمنطقة القدس التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية.

واشترطت لجنة التنظيم والبناء أن تتم المصادقة النهائية على المخطط بعد مصادقة وزير التربية والتعليم الإسرائيلي غدعون ساعر على المخطط، وقالت هآرتس إن ساعر صادق على المخطط بعد ثلاثة أسابيع من بدء إشغاله المنصب قبل عام ونصف العام تقريبا.

وكتب ساعر في ٩ نيسان العام ٢٠٠٩ إنه «بموجب البند ٩٩ لقانون التنظيم والبناء... وبعد معاينة المخطط قيد البحث، ليس لدي معارضة لهذا المخطط».

لكن بموجب أنظمة أقرتها وزارتا التربية والتعليم والداخلية الإسرائيليتان فإن البند الذي اقتبسه ساعر يلزمه بالتوجه إلى اللجنة المهنية التابعة لليونيسكو من أجل الحصول على وجهة نظر بشأن المخطط قبل أن يصادق عليه.

وتبين للجهات التي تعارض مخطط البناء في باحة حائط البراق أن مدير لجنة اليونيسكو في إسرائيل البروفسور مايك تيرنر لم يطلع أبدا على المخطط ولم يصادق عليه.

وشدد معارضو المخطط على أن الحديث يدور على «خلل جوهري» ويجب إلغاء المخطط.

وقال المحامي قيس ناصر، الذي يمثل رجال دين مسلمين يعارضون مخطط البناء، لهآرتس إن «الوزير ملزم بالتشاور مع تيرنر بموجب القانون (الإسرائيلي) وأيضا بموجب القانون الدولي المتعلق بمواقع التراث العالمي والذي وقعت إسرائيل عليه، ويبدو في هذه الحالة أنه تم تجاوز تيرنر وتوجهوا إلى الوزير مباشرة». كذلك كتب المسؤولان في سلطة حماية الطبيعة دان أبراهام وأبراهام شاكيد أن «الحديث يدور على خلل في جذور عملية التخطيط وبرأينا فإنه لا مفر من إلغاء إيداع المخطط (لتقديم اعتراضات قبل البدء بتنفيذه) وإجراء عملية التخطيط بصورة قانونية».

وطالب المعترضون بإلغاء المخطط والنظر في الاستئناف الذي تم تقديمه للجنة القطرية للتنظيم والبناء لكن اللجنة رفضت الطلب ونظرت في الاستئناف من دون إصدار قرار في الموضوع حتى الآن. وعقب مكتب ساعر بالقول إن الوزير ليس ملزما بالتشاور مع اليونيسكو.

استطلاع: ٥٠٪ من أبناء الشبيبة اليهود يرفضون الدراسة في صف يوجد فيه طالب عربي

المنتهد: أظهر استطلاع للرأي تم نشره أمس الاثنين أن ٥٠٪ من أبناء الشبيبة اليهود يرفضون الدراسة في صف يوجد فيه طالب عربي.

وذكرت صحيفة هآرتس أنه تم إعداد الاستطلاع بمناسبة عقد مؤتمر «التعليم في العصر الرقمي» في جامعة حيفا أمس.

وتبين من الاستطلاع أن ٦٤٪ من أبناء الشبيبة في إسرائيل يقولون إن المواطنين العرب في إسرائيل لا يحظون بمساواة كاملة في الحقوق في دولة إسرائيل وأن ٥٩٪ من هذه المجموعة يعتبرون أنه لا ينبغي منح العرب في إسرائيل مساواة في الحقوق.

وقال ٩٦٪ من أبناء الشبيبة أن ثمة أهمية لأن تكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، لكن ٢٧٪ منهم يؤيدون تقديم كل من يعارض هذا التعريف إلى المحاكمة فيما اعتبر ٤١٪ أنه ينبغي سحب المواطنة ممن يعارضون تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

وفي ردهم على سؤال حول ما إذا كانوا مستعدين للدراسة في صف يوجد فيه تلميذ واحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة قال ٣٢٪ إنهم يرفضون ذلك، وقال ٥٠٪ إنهم يرفضون الدراسة في صف يوجد فيه تلميذ عربي، كذلك قال ٢٣٪ إنه يزعجهم أن يتعلم معهم طالب مثلي أو طالبة مثلية.

وتبين من الاستطلاع أيضا أن ٤٠٪ من أبناء الشبيبة اليهود لم ينخرطوا أبدا في نشاط لإحدى حركات الشبيبة وقال ٤٥٪ إنهم لم يتطوعوا أبدا في أي إطار.

وفيما يتعلق بالخدمة العسكرية قال ٨٣٪ من أبناء الشبيبة اليهود إنه ليس لديهم أي تخبط حيال هذا الموضوع لكن نصفهم قالوا إن لديهم أصدقاء لا يعتزمون تأدية الخدمة العسكرية، وهي إلزامية في إسرائيل.

وقال ٥٩٪ من أبناء الشبيبة إنهم لا يريدون الخدمة في وحدات قتالية في الجيش.

وفي ردهم على سؤال حول ما إذا كانوا سيرفضون تأدية الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية رد ٢٤٪ بالإيجاب أي أنهم سيرفضون الخدمة في الأراضي الفلسطينية فيما رد ٤٧٪ بأنهم سيخدمون في الأراضي الفلسطينية.

ارتفاع نسبة اليهود المهاجرين إلى إسرائيل بـ ١٨٪

المنتهد: قالت الوكالة اليهودية إن المهاجرين اليهود من أنحاء العالم إلى إسرائيل ارتفعت خلال العام العبري الذي ينتهي يوم الأربعاء المقبل، بعد غد، بنسبة ١٨٪ عن العام الذي سبقه وأنه وصل إلى إسرائيل ١٧٨٨٠ مهاجرا جديدا.

وذكرت صحيفة هآرتس، هذا الأسبوع، أن معطيات الوكالة اليهودية تدل على أن ارتفاع عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال العامين العبريين الأخيرين كسر معطيات السنوات الثماني التي سبقتهما وتم خلالها تسجيل انخفاض في عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل.

ووفقا للمعطيات فإن ٥١٣٠ مهاجرا وصلوا من الدول الناطقة باللغة الانكليزية مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وغيرها وأنه وصل من استراليا ونيوزيلندا ٢٢٠ مهاجرا. وهاجر إلى إسرائيل ٧٣٤٠ شخصا من دول الاتحاد السوفييتي السابق بزيادة ١٦٪ عن العام الماضي.

كذلك هاجر ١٣٦٠ شخصا من دول أميركا اللاتينية والدول الناطقة باللغة الاسبانية و١٣٢٠ شخصا من أثيوبيا التي وصل منها العام الماضي ١٣٠ مهاجرا وذلك بسبب تغير سياسة الحكومة الحالية حيال هجرة يهود الفلاشا.

وأشارت معطيات الوكالة اليهودية إلى ارتفاع عدد المهاجرين من دول مثل تايلاند وهونغ كونغ وكلدونيا الجديدة واليابان وتونس وماوريشيوس ونيجيريا وكينيا ورواندا وملاوي وأنغولا وأوغندا.

ونقلت هآرتس عن رئيس الوكالة اليهودية نتان شيرانسكي قوله إن «الهجرة اليهودية هي ذخر إستراتيجي بالنسبة لدولة إسرائيل وهي التعبير الفعلي عن تماثل يهود الشتات مع المجتمع الإسرائيلي».

واعتبر شيرانسكي أن «الارتفاع في عدد المهاجرين يثير المشاعر خصوصا على خلفية حملة نزع الشرعية ضد إسرائيل في أنحاء العالم خلال الفترة الحالية وكل واحد من المهاجرين هو جسر يوصل بين جاليته في الشتات ووطنه القديم – الجديد إسرائيل».

عدد سكان إسرائيل ٧ ملايين و٦٤٥ ألف نسمة

أفادت معطيات نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أمس الاثنين بأن عدد سكان إسرائيل عشية رأس السنة العبرية الذي يصادف الخميس المقبل بلغ ٧ ملايين و٦٤٥ ألف نسمة.

ووفقا لهذه المعطيات الرسمية فإن ٧٥ر٥٪ من سكان إسرائيل هم يهود و٢٠ر٣٪ عرب، وتشمل هذه النسبة الفلسطينيين سكان القدس الشرقية والسوريين سكان هضبة الجولان، و٤ر٢٪ هم مسيحيون أجانب وغير معرفين دينيًا.

وبلغت النسبة العامة للزيادة الطبيعية في إسرائيل ١ر٨٪ فيما بلغت نسبة الزيادة الطبيعية لدى اليهود ١ر٧٪ ولدى العرب ٢ر٤٪، ولدى المسيحيين الأجانب وغير المعرفين دينيا ٠ر٨٪.

وأضافت الإحصائيات أن نسبة الزيادة الطبيعية بين المسلمين بلغت ٢ر٨٪ وبين المسيحيين العرب ١٪ وبين الدروز ١ر٧٪.

وذكرت المعطيات أنه خلال العام ٢٠٠٩ وصل إلى إسرائيل ١٤٥٧٢ مهاجرا يهوديا، بينهم ٣٢٤٥ هاجروا من روسيا و٢٤٧٤ من الولايات المتحدة و١٦٠٢ من أوكرانيا و١٥٥٨ من فرنسا و٧٠٨ من بريطانيا.

ودخل ٢٧ ألف مواطن أجنبي إلى إسرائيل خلال العام الماضي بتصاريح غالبيتهم من تايلاند والفليبين ودول الاتحاد السوفييتي السابق، وغادر إسرائيل العام الماضي ٢٣ ألف عامل أجنبي.

ويعيش في إسرائيل ٩٧٩ رجلا مقابل كل ألف امرأة رغم أن عدد الرجال حتى سن ٣٠ عاما أكبر من عدد النساء في هذه السن، وهناك ٦٨٠ رجلا مقابل كل ألف امرأة فوق سن ٧٥ عاما.

وأشارت الإحصائيات إلى أنه بين اليهود تبرز ظاهرة إرجاء الزواج إلى سن متأخرة نسبيا الأمر الذي ينعكس في نسبة عزوبية مرتفعة بين أبناء سن ٢٥ – ٢٩ عاما، حيث أن ٦٣٪ من الرجال و٤٢٪ من النساء لا يزالون عازبين في هذه السن، بينما لدى المسلمين تبلغ نسبة العازبين بين الرجال في هذه السن ٤٠٪ وبين النساء ١٥٪.

وولد في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩ (١٦١) ألف طفل وهو ارتفاع بنسبة ٢ر٦٪ عن السنة التي سبقتها، وتشير المعطيات إلى استمرار ارتفاع معدل الأطفال الذين تنجبهم النساء اليهوديات حيث بلغ ٢ر٩ ولد لكل امرأة فيما كان هذا المعدل ٢ر٨٨ في العام ٢٠٠٨، وفي المقابل فإنه طرأ انخفاض على معدل ولادات النساء المسلمات من ٣ر٩ ولد بالمعدل في العام ٢٠٠٨ إلى ٣ر٧٣ العام الماضي. وسجلت منطقة تل أبيب أكبر نسبة للأزواج الذين ليس لديهم أولاد وبلغت ٣٢٪.

وبلغ معدل الحياة في العام الماضي ٩ر٧٩ عاما بين الرجال و٣ر٨٥ عاما بين النساء، وكانت أسباب الوفيات الرئيسة هي مرض السرطان وأمراض القلب.

نظرية الأمن الإسرائيلية والحاجة إلى تحديث مصطلحات أساسية

بقلم: شاي شبتاي (*)

نظرية الامن الاسرائيلي: اشكالية رؤيا.

توطئة

رسخ في إسرائيل مصطلح «نظرية الأمن القومي» الذي يتناول الدمج بين البحث (الجزئي) في إستراتيجيا الأمن القومي من دون التعمق في تحديد الأهداف القومية، وبين تحديد مبادئ عامة للنظرية والسياسة في مجال الأمن القومي. هذا الوضع هو نتاج للواقع الإشكالي في إسرائيل، والذي لم تحدد فيه خطيا أهداف قومية متفق عليها منذ عهد بن غوريون، من جهة، ولا يجري فيه من جهة أخرى، نقاش منهجي جاد للنظرية والسياسة الأمنية.

هذا المقال يحدد إطاراً للنقاش في موضوع الأمن القومي عن طريق الفصل بين الدائرة الإستراتيجية – السياسية (بمفهوم «إستراتيجيا الأمن») وبين الدائرة الأمنية– العسكرية (بمفهوم «نظرية الأمن») التي ينصب عليها المقال. ويستعرض القسم الأول من المقال باختصار التطورات التي حدثت في هذا المجال خلال الـ٦٠ عاما الأولى للدولة، ويقترح في القسم الثاني إرساء الدائرة الأمنية– العسكرية استناداً لتغيير المصطلحات والمفاهيم الأساسية القائمة وإضافة أخرى جديدة كأساس لتنويع طرق الرد في مواجهة اتساع أنواع التحديات. وفي هذا الإطار فإن من الملائم تحديث وسحب مصطلحات «الحسم» و«الردع» على المواجهة مع دول ومنظمات إرهابية شبه سيادية في الدائرة الأولى، وإلغاء مصطلح «الإنذار» وتحديد مصطلح «امتصاص» (وليس «حماية» أو «دفاع»).

إلى ذلك يجب إضافة خمسة مصطلحات أساسية إلى نظرية الأمن وتطوير المفاهيم المنبثقة عنها مثل «تشويش»، «إحباط»، «تحييد» و«تعاون أمني».. هذه المصطلحات الأساسية وتوليفها أو مزجها في الرد على التهديدات المركزية، ستشكل أساسا أكثر صلة بنقاش وتحديث السياسة الأمنية على اختلاف مكوناتها وعناصرها.

العقود الثلاثة الأولى والعقود الثلاثة التالية

خلال العقود الثلاثة الأولى لقيام الدولة انحصرت التحديات الإستراتيجية– الأمنية الماثلة أمامها في تهديد الحرب الواسعة ضد ائتلاف من جيوش دول الدائرة الأولى بمساعدة جيوش الدائرة الثانية. هذا التهديد تجسد– جزئيا على الأقل– مرة كل عشر سنوات.

إلى جانب ذلك، حاربت إسرائيل ضد الإرهاب القومي– العلماني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي عملت بتشجيع دول عربية مثل مصر وسورية وغيرهما. هذه الحرب («الأمن الراهن») جرت بصورة متواصلة تقريبا، لكنها لم تصل إلى مستوى معارك عسكرية واسعة ضد منظمات الإرهاب.

وقد تضمنت إستراتيجيا الأمن الإسرائيلية– كما صيغت في كتابات وأعمال دافيد بن غوريون (مثلا في قرار الحكومة في تشرين الأول ١٩٥٣)– خمسة أسس: تفوق نوعي تقليدي، صورة ردع نووية، علاقات خاصة مع قوة عظمى (فرنسا، الولايات المتحدة)، تفوق تكنولوجي واقتصادي ومناعة قومية مستندة، من بين أشياء أخرى، إلى الهجرة والعلاقة مع الشعب اليهودي. وقد سعت إسرائيل إلى استتباب فترات طويلة من الهدوء، والعمل قدر الإمكان على إرجاء المواجهات العسكرية، كما سعت عند الضرورة إلى الحسم السريع للمعركة العسكرية. هذه النظرية عبرت عن نفسها في الدائرة الأمنية– العسكرية في مبدأين مركزيين: «جيش الشعب» (التجنيد الإلزامي وجيش الاحتياط) و«مثلث الأمن» ويشمل المصطلحات الأساسية «الردع»، «الإنذار» و«الحسم». وقد كانت عملية سيناء (حرب ١٩٥٦) وحرب «الأيام الستة» (١٩٦٧) بمعان كثيرة تجسيداً ناجحا لمبادئ هذه النظرية.

غير أن وضع إسرائيل الاستراتيجي شهد تغيراً جذريا في هزة قوية وقعت في بداية العام ١٩٧٩، في مستهل العقود الثلاثة التالية لقيام الدولة. ففي ٢٦ آذار ١٩٧٩ وقع مناحيم بيغن وأنور السادات وجيمي كارتر على معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، الأمر الذي أسدل الستار على عهد الحروب بين الدولتين.

كذلك طرأ في نفس الفترة تغير في إيران، التي تحولت عقب قيام النظام الإسلامي في طهران بقيادة آية الله الخميني العام ١٩٧٩، من حليف لإسرائيل إلى عدو لها نظريا وعمليا. كما وعملت إيران خدمة لأهدافها على إقامة منظمة «حزب الله» في لبنان. إلى جانب هذا التغيير في إيران وتحول الشيعة نحو الراديكالية، وفي سياق متصل، شهدت ظاهرة الإرهاب السني انطلاقة حثيثة. وقد أضيف إلى هذه التغيرات العميقة بُعد إشكالي آخر تمثل في حفز سعي بعض الدول، وخاصة في الدائرتين الثانية والثالثة، نحو امتلاك صواريخ أرض– أرض وسلاح نووي.

هذه السيرورات والتطورات نجمت عنها ثلاثة متغيرات مركزية في البيئة الإستراتيجية والأمنية لإسرائيل تمثلت في :

١– تقويض مصادر الاستقرار النسبي في المنطقة (الحرب الباردة، احتكار الأنظمة للقوة) وازدياد تعقيد المشاكل الإستراتيجية التي تواجهها إسرائيل، سواء على صعيد تحليل أو بناء الرد. وقد سنحت تشكيلة واسعة من الفرص في المنطقة كجزء من العملية السياسية، ولكن في نفس الوقت اتسعت التهديدات لتمتد إلى دوائر بعيدة، كما وعدت هذه التهديدات مجتمعة ومنفردة أكثر تعقيداً وتشابكا.

٢– الانتقال إلى واقع يشهد معركة (مواجهة) عسكرية محدودة كل ثلاث إلى أربع سنوات بالمعدل.

٣– حدوث تغيير في توليفة التهديد لإسرائيل، حيث تراجع التهديد العسكري التقليدي، فيما تحولت تهديدات الإرهاب والسلاح غير التقليدي إلى مدماك مركزي في الانشغال.

جنبا إلى جنب، طرأت أيضا متغيرات في موقف وتعاطي المجتمع الإسرائيلي تجاه التحديات السياسية والأمنية، الأمر الذي أثر على نظرية الرد في مجال الأمن القومي (على سبيل المثال النقاش العام حول مسألة «الحرب الاختيارية»). مع ذلك، لم تؤد هذه التغيرات إلى تغيير في أسس ومكونات الأمن القومي الإسرائيلي. لغاية مطلع التسعينيات وقفت المؤسسة الأمنية أمام مسألة الاستعداد لسيناريو الحرب الشاملة كواحد من عبر صدمة حرب «يوم الغفران» (١٩٧٣)، وقد جرت في تلك الفترة، من بداية التسعينيات، عدة محاولات لإعادة النظر في «نظرية الأمن». بيد أن هذه المحاولات لم تؤد إلى تغيير في إستراتيجيا الأمن نظرا لأن الحاجة إلى تحديثها لم تعتبر حيوية ولذلك تغلبت الصعوبات البنيوية والجوهرية في المؤسسة الإسرائيلية في سياق مناقشة هذه المسائل على الحاجة إلى التغيير والتحديث.

الجهد الأخير الذي بذل في هذه الصدد تم من جانب اللجنة التي ترأسها دان مريدور لإعادة النظر في نظرية الأمن، غير أن النقاش العام والنقاش السياسي لتقرير اللجنة جمد عمليا عقب حرب لبنان الثانية، وهذا في الوقت الذي أكدت فيه نتائج الحرب بالذات على ضرورة التفكير العميق في موضوع الأمن القومي.

المواءمات التي جرت في «مثلث الأمن» تضمنت «خصخصة» مبادئه بحيث تلائم كل أشكال المواجهات والتحديات المحتملة. وفي هذا الإطار جرى:

أولا– في مجال الردع، اتجه الجهد الرئيس نحو خلق صلة للردع في مجال محاربة الإرهاب. مع ذلك فإن الردع يستهدف في جوهره التأثير على متخذي القرارات لدى كيانات دولانية كي يؤجلوا قرار الدخول في حرب، ومن هنا فإن صلة الردع بالنسبة للمنظمات الإرهابية منخفضة جداً. كذلك فقد أعاق نقاش ردع الإرهاب الانشغال في توجيه ضربات منهجية لعناصر الإرهاب، علما أن هذا الأمر هو الذي أدى إلى خفض الهجمات الانتحارية.

ثانيا– مجال الردع، الذي وجه بالأصل نحو تشخيص نوايا وتحضيرات دول للقيام بعمل عسكري واسع ضد إسرائيل، وسع عمليا ليشمل كل أنواع التهديدات الممكنة، ابتداء من تطوير مشروع نووي عسكري وانتهاء بتشخيص نية مهاجم واحد لتنفيذ اعتداء. هذا التحديد حول مفهوم «الردع» إلى مفهوم مطلق، بشكل جعل الجهات الأمنية تفقد جزءاً مهما من مرونتها.

ثالثا– النقاش الأكثر إشكالية دار حول توسيع مصطلح «الحسم»، والذي ينصب على السياق البين دولاني، وتفرض بموجبه دولة – بالقوة العسكرية– على دولة أخرى الموافقة على سياسة معينة، وهو يؤدي في السياق الإسرائيلي إلى تفضيل الحوار السياسي على اللجوء للوسائل العسكرية. ولأسباب عديدة فإن الرغبة في سحب مصطلح «الحسم» على سياقات غير عسكرية ليست عملية.

في السنوات الأخيرة– وبالأساس حول مداولات لجنة مريدور– تقرر إضافة مصطلح أساس آخر (رابع) إلى «مثلث الأمن» وهو «الحماية» أو بلغة موسعة قليلا «الدفاع». فدولة إسرائيل تستثمر قسما كبيرا من ميزانيتها وجهودها الأمنية في دفاع سلبي. ويضيف موسعو الفكرة إلى وسائل الدفاع والحماية السلبية وسائل هجومية هدفها إحباط إطلاق النار (الصواريخ) المنحنية المسار أو الهجمات الإرهابية الواقعة تحت مستوى التصعيد الواسع.

ويدور الحديث هنا على رد يغطي في إطاره الاستثمار الملموس للميزانيات على النقاش الجزئي لمعضلات إستراتيجية وسياسية. ولذلك فإن السمة المركزية لمجال الحماية هي ميله للتوسع ليشمل مجالات وميزانيات إضافية ومكونات رد لا يمكن تحديدها في إطار المصطلحات الأخرى. مضامين وحدود «مبدأ» الـ«حماية» أو «الدفاع» ليست واضحة، وهو عموما يناقض مبادئ إستراتيجيا الأمن التقليدية بشكل يضع علامة استفهام كبرى على إمكانية إضافته دون إعادة تفحصها من جديد (على سبيل المثال، الاستثمار الواسع في وسائل الذود عن قدرة دولة إسرائيل على تجسيد التفوق الاقتصادي).

إن عدم تحديث إستراتيجيا الأمن في العقود الثلاثة الأخيرة جعل إسرائيل تتكبد ثمنا باهظا جداً في ثلاثة جوانب:

على الصعيد الإستراتيجي، وعلى المستوى التنفيذي وفي قدرة التأثير على بعد الزمن (بمعنى المبادرة إلى تنفيذ خطوات سياسية وأمنية بغية منع تقصير الفترات الزمنية الفاصلة بين المعارك العسكرية).

وفي الدائرة الأمنية– العسكرية لم تشخص إسرائيل في الوقت المناسب جزءا لا بأس به من التغيرات في نظرية الرد لدى الخصوم، كما أن تمسكها بمبادئ النظرية القديمة جعلها تعتمد على ردود الفعل إزاء التحديات الجديدة (ومن الأمثلة على ذلك، الدخول إلى الانتفاضة الأولى من دون توفر رد أمني واسع حيال أعمال الإخلال بالنظام، وغياب رد مبدئي وعميق تجاه عمليات اختطاف الجنود).

نتيجة لذلك تخلفت إسرائيل، في عدد من الحالات، في سباق التسلح التكنولوجي، واضطرت إلى تطوير رد على الخصم أثناء هجماته وتحت ضغط عامل الزمن (أمثلة: الهجمات بصواريخ أرض– أرض سبقت نضوج منظومة اعتراض الصواريخ، العمليات الانتحارية سبقت خط التماس – جدار الفصل الأمني، صواريخ القسام سبقت منظومة القبة الحديدية). ولكن بفضل التفوق التكنولوجي والتنفيذي نجحت إسرائيل في نهاية المطاف في المحافظة على أفضلية واضحة على أعدائها.

اتجاهات تفكير لتحديث النظرية والسياسة الأمنية

بادئ ذي بدء، هناك حاجة للإقرار بوجوب تغيير التوجه حيال مسألة تطوير وتحديث إستراتيجيا الأمن، وسياسة الأمن والنظرية الأمنية. فسنوات العقود الثلاثة المقبلة قد تكون سنوات حاسمة بالنسبة لأمن إسرائيل نظرا لأن من شأن تطورات مركزية أن تضع علامات استفهام كبرى– إيجابا وسلبا– حول أسس الإستراتيجيا. أحد الأمثلة البارزة هو علامة الاستفهام المتزايدة بنظرة بعيدة المدى على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة.

نتيجة لذلك سوف تزداد الحاجة إلى الانشغال المنهجي بهذه المسائل، وهو ما يتطلب تحليلا ديناميكيا ومتواصلا، استنادا إلى جهد تفكيري على المستوى القومي لتشخيص المشكلات وطرح تشكيلة من الأفكار الإبداعية لحلها ووضع أسس تتسم بالتحديث. ولن يكون صحيحا إدارة عملية من هذه القبيل بواسطة لجان وعمليات لمرة واحدة أو لمهمة واحدة، كما حدث في السنوات العشرين الماضية. فهذه العملية يجب أن تستند إلى عمليات منتظمة مثل عملية التفحص الدورية لإستراتيجيا الأمن والسياسة والنظرية الأمنية التي تتم في معظم دول الغرب. وتعبر هذه العملية عن نفسها في كتب سياسة تصدر غالبا في مواعيد ثابتة. ثمة حاجة أيضا إلى إصغاء من جانب صانعي القرارات ليساهموا في توجيه الحوار وليشاركوا فيه ويتمثلوا استنتاجاته في قراراتهم.

هذه العملية يجب أن تتضمن تفكيراً بعيد المدى يستند إلى سيناريوهات محتملة وألعاب حرب. إن الإدعاء القائل بأن إسرائيل تعمل في واقع ديناميكي لا يتيح تفكيراً بعيد المدى هو ادعاء غير مبرر.

في الدائرة الإستراتيجية– السياسية يمكن التفكير بإجراء عدد من التغيرات العميقة. ولا بد أولا من التأكيد أن هذا المستوى قائم في السياق القومي الأوسع، والذي يتجاوز مبادئ عمل المؤسسة الأمنية التي تعبر عن نفسها في الدائرة الأمنية– العسكرية. بعد ذلك يجب صوغه بشكل يضع المبادئ الملائمة لإستراتيجيا قومية، تستنفد الفرص، وتجابه المخاطر.

في الدائرة الأمنية– العسكرية هناك حاجة في المقام الأول لمنظومة مصطلحات أخرى. فتفحص المصطلحات والمفاهيم القائمة وإضافة أخرى جديدة سيبني من جديد مداميك الأساس لسياسة الأمن القومي، على أن يتم ذلك بشكل يوفر إمكانيات رد متعددة أكثر ومرونة عمل في مواجهة التشكيلة المتزايدة للتحديات النابعة من أوضاع إستراتيجية مركبة ومتغيرة باستمرار ومن شتى أنواع المواجهات وطرق تفعيل القوة.

هذه المصطلحات يجب أن تكون ثابتة، وأن يجري بحثها بشكل عميق وتحديدها بحرص وأناة، وأن يعاد النظر فيها من حين إلى آخر فقط في إطار عملية تحديث منتظمة.

وفي هذا الإطار لا بد من زيادة الوضوح في تعريف وتحديد مصطلحي «الردع» و«الحسم». ولعل المفاجئ أن بالإمكان القول إن إسرائيل تواجه اليوم بشكل أساس كيانات ذات سمات دولانية. فهي مطالبة بتجسيد ردع ملموس ضد سورية وإيران، بما يؤدي بهما إلى تجنب استخدام قوة مباشرة أو غير مباشرة ضد إسرائيل. إلى جانب ذلك تمارس إسرائيل ردعا أساسيا يدعم علاقات السلام وشراكة المصالح مع مصر والأردن والسعودية.

إن تحول المنظمتين الإرهابيتين المركزيتين المهددتين لإسرائيل– حزب الله وحماس (وإلى حد ما أيضا تنظيم «فتح»)– إلى كيانات شبه سيادية، تزداد قوتها العسكرية تجذراً ورسوخا، يتيح لإسرائيل أن تطبق حيالهما مصطلحات «الردع» و«الحسم».

نتيجة لذلك فإن لمصطلح «ردع» صلة شديدة حيال قسم كبير من زعامات الكيانات الساعية لتهديد إسرائيل. صحيح أنه يركز على منع أو تأجيل قرار بالدخول في مواجهة معها وليس على جوانب تتعلق بمنع بناء قوة، ومن ضمن ذلك في مجال السلاح غير التقليدي، ذلك لأن الردع ولأسباب عديدة، غير ذي صلة حيال جهود تعاظم القوة. وصحيح أيضا أن مصطلح «الردع» لا يطبق على منظمات إرهابية صغيرة، غير مرتبطة بكيان دولاني. مبدأ «الحسم»– الذي يعني كما أسلفنا فرض سياسة مرغوبة بالقوة العسكرية على زعامة كيان دولاني آخر– له أيضا صلة كبيرة. فبإمكان إسرائيل السعي إلى معركة عسكرية تفرض فيها سياستها على دول وعلى المنظمات الإرهابية شبه السيادية في الدائرة الأولى.

هناك ثلاثة أهداف ممكنة في هذا الإطار: الوصول إلى حوار سياسي حول اتفاق سلام بشروط مريحة لإسرائيل؛ هزيمة منظمة إرهابية شبه سيادية بشكل يتيح للحكومة الشرعية تجريدها من السلاح وتجسيد سيادتها بصورة كاملة؛ أو الجمع بين مصطلح « الحسم» ومصطلح «الردع» لتحقيق هدوء أمني لفترة طويلة– عشر سنوات أو أكثر– وذلك من أجل تغيير الوضع الراهن لمعركة عسكرية محدودة في كل ثلاث أو أربع سنوات. مع ذلك لا بد من التأكيد على أن مصطلح «حسم» لا يمكن أن يطبق على دول في الدائرتين الثانية والثالثة، مع التأكيد على إيران.

من جهة أخرى، ينبغي إلغاء المصطلح الأساس «إنذار» كمصطلح قائم بذاته؛ ويتضمن جهود أجهزة الاستخبارات لتشخيص نوايا العدو وقدراته بشكل سليم؛ الإشارة إلى التوقيت والمكان اللذين سيستخدم فيهما قدراته؛ توفير معلومات استخبارية للمنفذين بما يتيح توجيه ضربات دقيقة وفعالة للعدو، وتفحص تأثير نشاطات إسرائيل عليه. هذه المجالات والجوانب تعتبر أوسع بكثير من نطاق مصطلح «الإنذار»، وهي مندمجة عميقا داخل المصطلحات الأساسية للنظرية الأمنية ومبادئها، وبالتالي لا حاجة لجمعها وطرحها كمبدأ منفصل. فالإنذار الاستخباري هو جزء بنيوي في تعريف وتجسيد المصطلحات الأساس الأخرى (فهو على سبيل المثال جزء من مصطلح الحسم، نظرا لأنه يتيح في الوقت الملائم تجنيد قوات الاحتياط اللازمة لتحقيق الحسم، كما أنه يشير مسبقا إلى تآكل الردع).

يجب تحديد مصطلح «امتصاص» كبديل لمصطلح «حماية» أو «دفاع». ويدور موضوعه حول قرار واع بتقبل تفعيل قدرات العدو لفترة زمنية محددة والحد من الأضرار بواسطة وسائل حماية (دفاعية) وقدرات هجومية محددة الأهداف.

إن تبني هذا المصطلح الأساس، وتفعيله إلى جانب مبادئ التشويش أو الوقاية والإحباط، يمكن أن يتيح لدولة إسرائيل التحكم بتوقيت المواجهات العسكرية، والسماح بتحقيق الإنج از العسكري الأمثل خلالها وإطالة الفترة الزمنية الفاصلة بين هذه المعارك أو المواجهات. إن القدرة على تجسيد هذا المبدأ منوطة أيضا بحوار مفتوح وتعبوي بين متخذي القرارات والجمهور. لقد أخذ مصطلح «امتصاص» يتحول أكثر فأكثر إلى مصطلح مركزي بسبب بروز تهديدين، الأول يتمثل في قدرة سائر الأعداء على ضرب «غوش دان» (منطقة تل أبيب الكبرى) بشكل يحولها إلى هدف مؤكد في الحروب المقبلة، والتهديد الثاني هو ازدياد قدرة الأعداء على توجيه ضربات دقيقة بشكل يستوجب حماية المقدرات الإستراتيجية والعسكرية لإسرائيل والتي تمثل أساسا لتحقيق الانجاز العسكري في الحرب والعودة السريعة، بعدها، إلى الحياة الاعتيادية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد عدد من المصطلحات الأساسية الجديدة لتكون أساس نظرية الأمن القومي.

فالمصطلح الرابع (بعد «الحسم» و«الردع» و«الامتصاص») هو «تشويش» أو «منع»، والذي يمثل جهداً مسبقا لحرمان العدو من إمكانية تطوير منظومة قدرات تهديدية.

وفقا لهذا المبدأ، يمكن تحديد وإدارة الجهود السياسية والأمنية الهادفة إلى منع الأعداء من امتلاك منظومات أسلحة ووسائل قتالية متقدمة وتقنيات تنطوي على تهديد (مثلاً، الجهد السياسي الرامي لمنع بيع منظومة الدفاع الجوي S٣٠٠ لإيران، واحتجاز سفن تنقل شحنات أسلحة) أو تشويش قدرة العدو على تطوير مثل هذه المنظومات.

المصطلح الخامس هو «إحباط»، ويعني ضرب قدرة محددة أو ملموسة (سلاح غير تقليدي، إرهاب) بغية منع إضافتها إلى منظومة قدرات العدو أو كأساس لتحقيق هدف إستراتيجي واسع. ويتضمن هذا المبدأ جميع النشاطات الأمنية والعسكرية الهادفة إلى حرمان العدو من القدرة. ويمكن للإحباط أن يعبر عن نفسه بخطوة أو عملية واحدة لإبطال القدرة (على سبيل المثال ضرب المفاعل النووي في العراق– العام ١٩٨١) أو عن طريق حرب طويلة لقمع القدرة (اعتقال مهاجمين انتحاريين قبل انطلاقهم، أو استخدام وسائل سياسية وعسكرية لمنع توجه سفن مساعدات إلى قطاع غزة، وما شابه).

المصطلح السادس هو «تحييد»، ويعبر عن نفسه في قرار تتخذه إسرائيل بخوض مواجهة عسكرية ضد خصم بهدف تجريده من قدراته الرئيسة لضربها أو المس بها، ومن ضمن ذلك بغية تعظيم الردع حتى وإن انتهت الحرب دون حسم. وعلى سبيل المثال فقد كان من شأن تحديد الإنجازات المرغوبة في حرب لبنان الثانية بمصطلحات التحييد والامتصاص أن يسهل تحقيق أهداف الحرب واتخاذ القرارات الرئيسة في أثنائها.

المصطلح السابع هو «موافقة»، ومؤداه تفعيل سلسلة جهود من الناحية الأمنية– العسكرية بهدف تحقيق موافقة على تفعيل قوة إسرائيل ضد التهديدات المتربصة بها من جانب أطراف أساسية دولية وإقليمية مهمة. ويستند تجسيد هذا المصطلح إلى خطوات وتحركات دبلوماسية ودعائية وقانونية، مع الحرص على احترام القواعد والأعراف الدولية والقانون الإسرائيلي من جانب القوات (الإسرائيلية) المقاتلة، وبذل الجهود لتخفيف معاناة السكان المدنيين. وينضفر مصطلح «موافقة» في الدائرة الأمنية– العسكرية في جهد أساسي واسع أكثر في الدائرة الإستراتيجية– السياسية من أجل تحسين صورة إسرائيل في الساحة الدولية.

المصطلح الثامن هو «تعاون أمني»، ويعني استنفاد الفرص الإستراتيجية النابعة من السيرورات الإيجابية في المنطقة، عن طريق تطوير تعاون أمني وعسكري واسع مع دول في الحلبتين الدولية والإقليمية، وذلك بغية تحسين وزيادة نجاعة الرد على التهديدات، كما أن من شأن ذلك أن يوسع الدائرة الأمنية– العسكرية بما يتعدى قدرات دولة إسرائيل. غير أن تطوير مثل هذا التعاون له أيضا أثمان من قبيل القبول بقيود على تفعيل القوة، وذلك نتيجة لاحترام شروط الطرف الآخر (المتعاون).

تطبيق المصطلحات الأساسية في تفعيل القوة

هذه المصطلحات الأساسية الثمانية، المنضفرة في النظرية الأمنية، ستشكل أساسا لمناقشة السياسة، في الدائرة الأمنية– العسكرية، حيال التهديدات المركزية. ويمكن الافتراض أن الدمج بين الردع والحسم في مواجهة الجيش السوري سيبقى عاملا نافذا، ولكن يمكن التفكير ببديل يقوم على التحييد (بدلا من الحسم)، إذ إن إبطال القدرات الكامن في التحييد يمكن أن يكون له تأثير ملموس على التطورات السياسية غداة توقف القتال، كما أن تحقيق ذلك يمكن أن يتم بثمن عسكري ومدني أقل كلفة لإسرائيل.

في مواجهة «حزب الله» يمكن التفكير بخطوة تدمج بين التشويش والردع، ومن ثم الانتقال إلى التحييد في خضم الامتصاص؛ أو كبديل آخر السعي إلى إمكانية الحسم، والتي تعني تجريده (أي «حزب الله») من أسلحته من جانب حكومة لبنان أو تحقيق هدوء أمني لفترة طويلة تمتد إلى عشر سنوات أو أكثر.

إن تطوير هذه البدائل في حد ذاته، يمكن أن يتيح لإسرائيل الحد أكثر من قدرة حزب الله على التأثير على توقيت المعركة العسكرية ووتيرتها ونتائجها.

في مواجهة «حماس» يمكن الدمج بين التشويش والامتصاص، ومن ثم الانتقال، في مرحلة معينة، إلى التحييد أو الحسم، والذي يعني تدشين عملية لإعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة. وفي مواجهة ضد «حماس» في الساحة الفلسطينية، ثمة أهمية بالغة لمصطلح «موافقة»، كما عبر ذلك عن نفسه مثلا في حادث (مهاجمة) أسطول الحرية. فمبدأ التعاون الأمني وجد تعبيرا له في حوار أمني مع دول في الساحة الدولية ومع مصر لمنع تعاظم «حماس» في غزة. وفي مواجهة السلطة الفلسطينية يمكن الجمع بين مصطلحات التعاون الأمني مع أجهزتها، والإحباط الذاتي للإرهاب وبناء موافقة مع السلطة في منطقة الضفة الغربية، غايتها المساعدة في تحقيق الإنجاز العسكري في المعركة ضد «حماس».

فيما يتعلق بإيران، يجب تفحص دمج مبدأ التعاون الأمني في الرد. ففي المواجهة ضد إيران لا يمكن – وهو أمر غير صحيح إستراتيجيا– تداول سياقات تقوم على الحسم.

هذه المصطلحات الثمانية الجديدة، والبحث في تكريسها في السياسة الأمنية، من شأنها أن تؤثر ليس فقط على طريقة تفعيل القوة، وإنما أيضا على مبنى القوة .

إن تأسيس السياسة الأمنية على هذه المصطلحات الأساس يمكن أن يسهل على تحديد «لبنات الرد» أمنياً وعسكرياً، وعلى وضع سلم أفضليات بين البدائل المختلفة، بشكل يتيح إجراء نقاش عميق بينها كأساس لتحديد نقطة تعاظم الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية.

وعلى سبيل المثال فإن القرار بأن يكون الهدف في مواجهة (حرب) مع الجيش السوري هو التحييد وليس الحسم، يمكن أن يوجه بناء القوة باتجاه الكفاية الدفاعية والهجومية. إن من شأن مثل هذا التغيير في التوليفة أن يخدم بناء قدرات تحييد في مواجهة منظمات إرهابية، وقدرات إحباط في مواجهة تهديدات السلاح غير التقليدي. إن اتخاذ قرار يدمج الرد بموجبه بين الحسم والتحييد والامتصاص في مواجهة سورية وحزب الله وحماس، يمكن أن يسهل النقاش حول موضوع الموارد وحجم الاستثمار في منظومات دفاعية. إن سياسة أمنية مبنية على هذه المصطلحات الأساسية الثمانية، هي أساس لتحديد سمات تنسيق عميقة أكثر للعمليات والنشاطات المطلوبة على مختلف الصعد، الدبلوماسية والأمنية والعسكرية، كما وسيكون ممكنا بواسطتها تحسين التنسيق بين الأذرع والأجهزة المختلفة وزيادة وتحسين نجاعة ونوعية الرد على التحديات.

[ترجمة: س. عياش]

(*) باحث متخصص في مجال الأمن القومي في إسرائيل والشرق الأوسط. المصدر: نشرة «المستجد الإستراتيجي» الصادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، عدد أيلول ٢٠١٠.

الحكومة الإسرائيلية تصادق على الرئيس العشرين لهيئة الأركان العامة

يوءاف غالانت- سيرة عسكرية ملطخة بدماء الفلسطينيين منذ عملية ''سقوط الأوراق'' حتى عملية ''الرصاص المصبوب''!

قررت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها الأسبوعي، أول من أمس الأحد، المصادقة على تعيين قائد الجبهة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، اللواء يوءاف غالانت، الرئيس العشرين لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي.

وقد صوتت الغالبية الساحقة من الوزراء إلى جانب هذا التعيين، وعارضه الوزير ميخائيل ايتان. وهاجم ايتان رئيس هيئة الأركان المعين وقال إن «اللواء غالانت تصرف مثل رجل المافيا»، في إشارة إلى قضية استيلاء الأخير على أراض قريبة من منزله. لكن الشرطة أغلقت ملف التحقيق. وتغيب عن التصويت نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجية، موشيه يعلون، احتجاجا على طريقة طرح موضوع تعيين غالانت في الحكومة والتي وصفها بـ «المتسرعة».

والجدير بالذكر أنه تم تعيين غالانت رئيسا لهيئة أركان الجيش لمدة ثلاث سنوات مع إمكانية تمديد ولايته بسنة إضافية، وذلك بعد قرار اتخذه وزير الدفاع، ايهود باراك، بهذا الخصوص وليس مثلما تم تعيين رئيس هيئة أركان الجيش الحالي، غابي اشكنازي، في ولاية مدتها أربع سنوات. وكان متبعا قبل تعيين أشكنازي أن تكون مدة ولاية رئيس هيئة أركان الجيش ثلاث سنوات مع إمكانية تمديدها لسنة رابعة.

وانتقد عدد من الوزراء، بينهم يعلون ووزير المالية يوفال شتاينيتس، قرار باراك بإعادة مدة ولاية رئيس هيئة أركان الجيش إلى ثلاث سنوات مع إمكانية تمديدها بسنة إضافية. كما تخوف ضباط كبار من أن هذا النظام سيجعل رئيس هيئة أركان الجيش غير مستقل ويوافق على إملاءات القيادة السياسية وخصوصا وزير الدفاع كي يحظى بسنة رابعة في منصبه. ورد باراك على ذلك بالقول إن هذا النظام كان سائدا طوال ٥٨ عاما، حيث كان أشكنازي رئيس الأركان الوحيد الذي تم تعيينه لمدة أربع سنوات، «وجميع رؤساء الأركان كانوا مستقلين. والآن كان هناك أربع سنوات ورأيتم ماذا حدث»، في إشارة إلى الضجة التي أثارها باراك نفسه عندما قرر عدم تمديد ولاية أشكنازي لسنة خامسة.

يذكر أن إعلان باراك في شهر نيسان الماضي عن عدم تمديد ولاية أشكنازي، وبعد ذلك قراره تعيين رئيس جديد لأركان الجيش قبل نصف عام من نهاية ولاية أشكنازي، قد أديا إلى تصعيد التوتر بين الاثنين بشكل كبير.

وكانت صحيفة هآرتس قد أفادت، الأحد الماضي، أن أشكنازي يعتزم الاستقالة قبل نهاية فترة ولايته. لكن الأخير أعلن أنه سيبقى في ولايته حتى نهايتها في آخر شهر كانون الثاني المقبل، وأنه سيسلم المنصب إلى خليفته بصورة منتظمة وسيساعده على الدخول إلى المنصب بأفضل شكل.

والتقى باراك مع كل من أشكنازي وغالانت بعد اجتماع الحكومة وأطلعهما على قرار الحكومة بشأن المصادقة على تعيين غالانت رئيسا لهيئة الأركان. وشدد باراك على أنه يوجد رئيس أركان واحد للجيش حتى نهاية ولاية أشكنازي.

غالانت – سيرة عسكرية دموية

ولد يوءاف غالانت في الثامن من تشرين الثاني من العام ١٩٥٨ في يافا. ووالدته كانت ناجية من المحرقة النازية وهاجرت إلى إسرائيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ووالده، ميخائيل، كان أحد القناصة البارزين في الجيش الإسرائيلي، وقد توفي بينما كان يوءاف في سن السابعة عشرة. وقد أطلق ميخائيل اسم يوءاف على ابنه، على اسم «حملة يوءاف» العسكرية التي احتل فيها الجيش الإسرائيلي منطقة النقب.

وكما سيتضح من السطور المقبلة فإن الخدمة العسكرية ليوءاف غالانت كانت مليئة بدماء الفلسطينيين. ففي العام ١٩٧٦ التحق بالخدمة العسكرية وتجند لوحدة الكوماندوز البحرية، وخدم فيها كجندي وقائد. وخدم فترة في وحدة المظليين وبعد ذلك اجتاز دورة عسكرية لتأهيله للخدمة في سرية الغزاة التابعة للكوماندوز البحري. وفي شهر حزيران من العام ١٩٧٨ شارك غالانت في العملية العسكرية «سقوط الأوراق»، التي تم خلالها غزو قاعدة فلسطينية في منطقة ظهر البرج في لبنان.

وتولى غالانت، بعد أن أنهى دورة عسكرية في سلاح المشاة وعاد إلى الكوماندوز البحري، قيادة خلية «حود» وشارك في العملية العسكرية «توتر عالٍ» التي دمرت خلالها القوة الإسرائيلية قاعدة للفلسطينيين في لبنان بادعاء أن مقاتلين كانوا على وشك الخروج منها لتنفيذ هجوم ضد إسرائيل. وقُتل في هذه العملية ١٩ فلسطينيا.

وسرح غالانت من الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٨٢ وسافر إلى ألاسكا في الولايات المتحدة وعمل حطابا. وعاد إلى إسرائيل في العام ١٩٨٤ وانخرط في الخدمة العسكرية النظامية، ودرس في دورة عسكرية لقيادة السفن وتم بعدها تعيينه نائبا لقائد سفينة صواريخ. وتم تعيينه في العام ١٩٨٦ قائدا لسرية المقاتلين التابعة للكوماندوز البحري وتمت ترقيته لرتبة مقدم. ونفذ غالانت خلال هذه الفترة عدة عمليات عسكرية بينها إغراق «سفينة العودة» التي نظمتها منظمة التحرير الفلسطينية في قبرص، ونصب كمينا لمجموعة من المقاتلين الفلسطينيين في منطقة تقع قرب مدينة صيدا. كذلك فإن غالانت نفذ وقاد عمليات عسكرية سرية عديدة خارج حدود إسرائيل لا تزال طي الكتمان وتمنع الرقابة العسكرية النشر حولها.

بعد ذلك تولى غالانت قيادة مدرسة الكوماندوز البحرية. وفي العام ١٩٩٣ تمت ترقيته إلى رتبة عقيد وجرى تعيينه قائدا للواء «منشيه» التابع لفرقة الضفة الغربية العسكرية. وفي العام ١٩٩٤ عاد إلى الكوماندوز البحري كقائد لهذه الفرقة حتى العام ١٩٩٧. وبعد ذلك تمت ترقيته لرتبة عميد وتولى قيادة فرقة غزة العسكرية حتى العام ١٩٩٩. وتولى خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ قيادة ركن في مقر ذراع البرية.

وفي العام ٢٠٠٢ تم تعيين غالانت سكرتيرا عسكريا لرئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه أريئيل شارون، وتمت ترقيته إلى رتبة لواء. وفي العام ٢٠٠٥ تم تعيينه قائدا للجبهة الجنوبية، وذلك بعد شهور قليلة من تنفيذ خطة فك الارتباط من قطاع غزة. وسعى غالانت إلى التنسيق بين القوات البرية التي كان يقودها وبين سلاحي الجو والبحرية. وبعد شهور من توليه قيادة الجبهة الجنوبية أسر مسلحون فلسطينيون الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت، الذي كان أحد جنوده. ووفقا للتقارير الصحافية في حينه فإن غالانت طالب بتنفيذ عدوان شديد ضد قطاع غزة خلافا لموقف وزير الدفاع في حينه، عمير بيرتس.

وفي نهاية العام ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩ قاد غالانت الحرب على غزة، التي يطلق عليها الإسرائيليون اسم «الرصاص المصبوب». واستخدمت القوات الإسرائيلية القوة المفرطة ضد الفلسطينيين وقتلت قرابة ١٥٠٠، غالبيتهم من المدنيين. وفي موازاة ذلك قُتل ١٣ إسرائيليا بينهم ١٠ جنود قُتل غالبيتهم بـ «نيران صديقة». واعتبرت الحرب في إسرائيل «نجاحا»، لكن إسرائيل تعرضت في أعقابها لانتقادات دولية عديدة تضمنت اتهامات بارتكاب جرائم حرب، ما أدى إلى تشكيل لجنة غولدستون التي أكدت بدورها هذا الاتهام لإسرائيل.

الطريق إلى رئاسة هيئة أركان الجيش

رافقت تعيين غالانت رئيسا لهيئة أركان الجيش ضجة كبيرة، تمثلت بأداء وزير الدفاع باراك وبالقضية المعروفة باسم «وثيقة غالانت». فقد اعتبر إعلان باراك عن نيته عدم تمديد ولاية أشكنازي لسنة خامسة ضربة لهذا الأخير. ورغم أن أشكنازي أعلن أنه لم يطلب تمديد ولايته، إلا إن مقربين منه اعتبروا أن تعيين خلف له قبل شهور طويلة من نهاية ولايته هو أمر غير مألوف ومن شأنه أن يجعل للجيش قائدين. وما زاد التوتر بين أشكنازي وباراك، وبين أشكنازي وغالانت، هو تسرب معلومات إلى وسائل الإعلام في إسرائيل تفيد بأن باراك يفضل غالانت على المرشحين الآخرين، وهما نائب رئيس هيئة الأركان الحالي، اللواء بيني غانتس، وقائد الجبهة الشمالية، اللواء غادي آيزنكوت. وهذا الأخير كان المرشح المفضل لدى أشكنازي لخلافته.

وألمح أشكنازي في عدة مناسبات خلال الشهور الأخيرة إلى أن غالانت ليس مناسبا لتولي رئاسة أركان الجيش. واتهمه في هذا السياق أنه يقيم علاقات وثيقة مع شخصيات سياسية كانت تنتمي لما يعرف بـ «طاقم المزرعة»، الذي كان يقدم الاستشارة لرئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون. كذلك اتهم أشكنازي غالانت بأن لديه علاقات مع رجال أعمال.

وقبل شهر تقريبا تفجرت قضية «وثيقة غالانت»، التي تضمنت تعليمات لتحسين صورة غالانت وفي المقابل تشويه صورة غانتس. كذلك تضمنت الوثيقة تعليمات لتعميق التوتر بين غالانت وأشكنازي. وكانت الوثيقة مكتوبة على أوراق رسمية تابعة لمكتب المستشار الإعلامي إيال أراد، وهو أحد أفراد «طاقم المزرعة». وبعد كشف القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي الوثيقة، أعلن غالانت وأراد أنه لا علاقة لهما بها وأنها مزورة. وتبين بعد تحقيق أجرته الشرطة، وشمل استجوابات لجميع قادة الجيش، أن الوثيقة مزورة فعلا، لكن الشرطة برأت قيادة الجيش، وخصوصا أشكنازي وغالانت، من أية علاقة بالوثيقة. ودل التحقيق على أن مزور الوثيقة هو ضابط في الاحتياط برتبة مقدم ويدعى بوعاز هرباز، وأنه زور الوثيقة من أجل تمديد ولاية أشكنازي ومنع تعيين غالانت. كذلك تبين من تحقيق الشرطة أن أشكنازي حصل على الوثيقة قبل أربعة شهور من الكشف عنها وأن مساعده، إيرز فينر، سلمها إلى الضابط في الاحتياط والباحث في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، غابي سيفوني، الذي اعترف بتسريبها إلى القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي.

لكن القضية لم تنته بتحقيق الشرطة. فقد أعلن باراك الأسبوع الماضي أنه شكل لجنة للتحقيق في قضية «وثيقة غالانت» برئاسة اللواء في الاحتياط إسحاق بريك. وسيتعين على هذه اللجنة أن تقدم إلى باراك توصيات حول كيفية منع تكرار حالات كهذه في المستقبل. ويرى ضباط كبار في الجيش ومقربون من أشكنازي أن باراك يهدف من وراء هذه اللجنة إلى إدانة أشكنازي ومنعه من إنهاء ولايته. وأشار هؤلاء الضباط إلى أن بين أعضاء اللجنة أشخاص توجد خلافات بينهم وبين رئيس هيئة الأركان الحالي.

وقالت صحف إسرائيلية، يوم الجمعة الماضي، إن قضية «وثيقة غالانت» كشفت عن أن هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي «محطمة» ومليئة بالمؤامرات وأن وزير الدفاع، ايهود باراك، يسعى إلى إقالة رئيس أركان الجيش، غابي أشكنازي، قبل نهاية ولايته. وكتب المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت، يوسي يهوشواع، أن باراك «حضر إلى حفل رفع الأنخاب بمناسبة رأس السنة (العبرية) وهو مصرّ على هزّ هيئة الأركان العامة وخصوصا رئيسها. ووفقا للضباط الذين خرجوا من الحفل فإن باراك نجح في المهمة. لكن عندما خرج من الغرفة فإنه ترك وراءه هيئة أركان عامة محطمة». وأضاف المراسل أن باراك «اتهم قسما من الضباط بالتمرد، ولا أقل من ذلك، وهي مخالفة تكون عقوبتها في دول معينة الوقوف أمام فرقة رماة».

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن باراك قوله خلال اجتماع هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الخميس الماضي، إن تزوير وترويج «وثيقة غالانت» كانا «عملية فاسدة هزت الدولة كلها على مدار أسابيع وتسببت بضرر عميق لثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي». وامتدح باراك الشرطة التي أجرت تحقيقا سريعا في الموضوع، لكنه عبر عن قلقه من «محاولة عدد من الضباط الكبار النظاميين وفي خدمة الاحتياط وقف وتأجيل عملية تعيين رئيس أركان جديد والتأثير بصورة غير شرعية على النتيجة» مشددا على أن «هذه المحاولة كادت أن تنجح».

وتابع باراك أن «هذه الحالة ليست بسيطة وأبقت بعدها علامات استفهام كثيرة وصعبة حتى بعد أن أنهت الشرطة تحقيقها، وهي تشكل إشارة تحذير لمن يرغب في العيش في دولة ديمقراطية يكون فيها المستوى العسكري خاضعا للمستوى السياسي». وأضاف أنه يعتزم تعيين طاقم برئاسة اللواء في الاحتياط إسحاق بريك «من أجل أن يوصي أمامي في أقرب وقت بشأن الخطوات الواجب إتباعها في أعقاب هذه الأحداث وضمان عدم تكرارها».

ووفقا ليهوشواع فإن أشكنازي والضباط كانوا «مصدومين» من أقوال باراك، فقد توقعوا من وزير الدفاع أن «يكون الرجل البالغ والمسؤول وأن

غالانت.

يوحد الصفوف ويعمل على استقرار المؤسسة العسكرية، لكن بالنسبة لهم فإنه أغرق السفينة بصورة أعمق».

ووصف يهوشواع الوضع في هيئة الأركان العامة وشكل العلاقات بين الضباط الذين يشكلون القيادة العليا للجيش الإسرائيلي، وكتب أن «هيئة الأركان العامة منقسمة على نفسها إلى معسكرات... والضباط (وجميعهم يحملون رتبة لواء) يلتقون في غرف مغلقة وينسقون المواقف وبعضهم يسُدون النصائح ضد أشكنازي وبعضهم الآخر ضد رئيس أركان الجيش المعين يوءاف غالانت، وبعضهم ضد وزير الدفاع. وجميعهم يعتقدون أن لا أحد يعلم باصطفافاتهم السرية».

وأشار الكاتب إلى أنه ليس واضحا ما إذا كان أشكنازي سيسمح لبريك، المقرب من باراك، بالتحقيق معه ومع غيره من كبار الضباط، كما أن الضباط يتساءلون لماذا يبادر باراك إلى تحقيق كهذا بعد أن أنهت الشرطة تحقيقها، خصوصا وأن هيئة الأركان العامة بحاجة الآن إلى الاستقرار وليس إلى تحقيق جديد. وأضاف أن أقوال باراك أمام هيئة الأركان العامة جعلت العلاقات بينه وبين أشكنازي تتدهور إلى حضيض جديد «فالأول لا يصدق أية كلمة تصدر عن الثاني، وخلف ظهري بعضهما يقولان أمورا مروعة».

وخلص يهوشواع إلى أنه «رغم أن سهام باراك موجهة نحو أشكنازي إلا إن على غالانت أن يستوعبها. وشهر العسل بينه وبين باراك لن يطول كثيرا خصوصا عندما يكتشف غالانت أن باراك هو من الناحية الفعلية رئيس أركان أعلى للجيش».

وفي السياق ذاته كتب المحلل العسكري في صحيفة هآرتس، عاموس هارئيل، أنه يتبين من اجتماع هيئة الأركان العامة أن باراك يسعى إلى تقصير ولاية أشكنازي واستبداله برئيس الأركان المعين غالانت قبل نهاية ولاية الأول في نهاية شهر كانون الثاني المقبل. وأشار هارئيل إلى أن باراك ليس الوحيد الذي يعتقد أن تحقيق الشرطة ترك أسئلة مفتوحة بشأن «وثيقة غالانت»، وأن أشكنازي وغالبية كبار الضباط ليسوا مقتنعين بأن المقدم في الاحتياط بوعاز هرباز عمل لوحده في تزوير الوثيقة ويلمحون إلى ضلوع باراك أو أحد مساعديه بالقضية.

ونقل هارئيل عن أحد الضباط الأعضاء في هيئة الأركان العامة قوله إن الأمور لن تهدأ حتى يتبين من يقف وراء هرباز. وأشار هذا الضابط إلى أنه لم يتطرق أحد حتى الآن إلى مضمون نص الوثيقة، «إذ إن كل ما كتب فيها في نيسان تحقق في آب. فكيف علم هرباز بالاقتراحات التي ستطرح على اللواءين غادي آيزنكوت (قائد الجبهة الشمالية) وبيني غانتس (نائب رئيس هيئة الأركان) في الشهرين الماضيين. على الشرطة أن تشرح لنا ما إذا كان هرباز عبقريا أو نبيا».

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في صحيفة هآرتس

عكيفا إلدار لـ ''المشهد الإسرائيلي'': الظروف الإقليمية والدولية أصبحت ناضجة الآن لتحريك ''عملية سلام''

احتمالات نجاح المفاوضات كانت وما زالت متعلقة بقدر كبير جدا باستعداد الأميركيين لأن يكونوا وسطاء حقيقيين

كتب ب. ضاهر:

أسفر لقاء القمة الذي عقد في واشنطن، الأسبوع الماضي، عن إطلاق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين حول الحل الدائم، وسط أجواء لا تبشر بإمكانية التوصل إلى اتفاق في الفترة القريبة المقبلة، وذلك على ضوء مواقف الجانبين المتباعدة جدا في معظم القضايا المطروحة على أجندة هذه المفاوضات. وحتى أن أغلبية المحللين الإسرائيليين وصفوا لقاء القمة في واشنطن بـ «المسرحية» التي أخرجتها الإدارة الأميركية، لإظهار انطلاقة جيدة لعملية سلام. رغم ذلك فإن الكثير من المحللين اعتبروا أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أدى دوره في هذه «المسرحية» بصورة جيدة، وحتى أنه يستحق المديح على ذلك.

ويبدو أن العقبة الأولى التي ستواجهها هذه المفاوضات تتعلق بمطلب الفلسطينيين تجميد البناء في المستوطنات، وهو المطلب الذي أكد عليه الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، عدة مرات وخصوصا في الأيام الأخيرة وبعد القمة أيضا. وهدد عباس بوقف المفاوضات في حال عدم تجميد الاستيطان. ولم يعبر نتنياهو عن موقفه حيال هذه المسألة، لكنه قال خلال اجتماع لوزراء حزب الليكود، الأحد الماضي، إنه لا جديد في هذه المسألة ولم يتم حلها بعد. ويتعين على إسرائيل أن تتخذ قرارا بشأن تجميد الاستيطان قبل نهاية مدة تعليق أعمال بناء جديدة في المستوطنات في الضفة الغربية، في ٢٦ أيلول الجاري. وتطالب الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي إسرائيل بتمديد فترة تعليق البناء في المستوطنات.

وحاول نتنياهو بث أجواء عملية سلام، وقال لدى افتتاحه اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس: «إننا مستعدون للذهاب بعيدا لتحقيق السلام لكننا سنضطر إلى التعلم من عبر السنوات الـ١٧ الأخيرة (منذ بدء المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين)، وسنضطر إلى التفكير خارج العلبة وبصورة مبتكرة وبحلول جديدة». وأردف «إنني مقتنع بأن هذا الأمر يمكن تحقيقه وأنا مستعد للتوصل إلى تسوية تاريخية شرط الحفاظ على المصالح الإسرائيلية وعلى رأسها الأمن».

وأضاف نتنياهو أنه «بعد عام ونصف العام من حديثي عن أهمية المحادثات المباشرة من دون شروط مسبقة حظيت بفرصة إجراء محادثة طويلة مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وأنا آمل أن تتيح هذه المحادثة ومحادثات أخرى تطوير اتصال مباشر ومتواصل وصادق وهام لبلورة اتفاق». وأشار إلى أنه اقترح على عباس أن يلتقيا مرة كل أسبوعين كي يتحدثا على انفراد وأن «المطلوب لتقدم العملية السياسية ليس كثرة الطواقم وإنما وجود زعماء أقوياء، وتحريك المحادثات كان خطوة هامة في الطريق إلى اتفاق إطار. ونحن نعي الصعوبات، وهي لا تزال أمامنا في المدى القصير، لكننا سنواصل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق وفقا لمبادئ خطاب بار إيلان» الذي ألقاه نتنياهو في حزيران العام الماضي وتحدث فيه عن إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ونشر قوات إسرائيلية على طول غور الأردن.

من جانبه واصل وزير الخارجية الإسرائيلية، أفيغدور ليبرمان، معارضة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق دائم معتبرا أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه، لا في العام المقبل ولا حتى في الجيل المقبل. ودعا بدلا من ذلك إلى إجراء مفاوضات حول حل مرحلي طويل الأمد. وادعى ليبرمان أيضا أن الجانب الفلسطيني لا يريد إجراء مفاوضات جدية ويبحث عن ذرائع لعدم إجراء المفاوضات، مشددا على رفضه تمديد تعليق البناء في المستوطنات.

وقال المحلل السياسي في صحيفة هآرتس، عكيفا إلدار، ردا على سؤال لـ «المشهد الإسرائيلي» حول احتمالات نجاح المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، إن «احتمالات نجاح المفاوضات كانت وما زالت متعلقة بقدر كبير جدا باستعداد الأميركيين لأن يكونوا ليس فقط عاملا مساعدا وإنما وسطاء. وهذا الأمر ضروري لأن البون بين مواقف الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، شاسع للغاية وأكبر من أن يمكن التوصل إلى اتفاق إطار خلال عام، مثلما تعهدا. ولذلك فإني أعتقد أنه في حال لم يدرك الأميركيون والإسرائيليون على حد سواء أنه لا يوجد أي احتمال لأن يوافق أبو مازن على التنازل عما حصل عليه من رئيس الحكومة السابق، ايهود أولمرت، أو ما حصل عليه [الرئيس الفلسطيني الراحل] ياسر عرفات من رئيس الحكومة الأسبق، ايهود باراك، في طابا، فإن المفاوضات ستفشل. وفي المقابل، فإنه إذا كانوا يعلمون أنه ينبغي استئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها، وليس البدء من الصفر، فإن ثمة احتمالات لنجاحها. إضافة إلى ذلك فإن الظروف الإقليمية والدولية أصبحت ناضجة اليوم لتحريك عملية سلام».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: وهل يتوقع، في هذه الأثناء، التوصل إلى حل لمسألة تجميد البناء في المستوطنات؟

إلدار: «بتقديري أنه إذا حدث تقدم ملموس في المفاوضات بين نتنياهو وأبو مازن، فإنه سيكون بالإمكان التوصل إلى حل لمسألة التجميد أيضا. لكن هذا يحتم على نتنياهو أن يبادر إلى تنفيذ خطوات في الأسابيع القريبة المقبلة، تكون بعيدة المدى بالنسبة له، وتتمثل برسم الحدود. وبعد ذلك سيكون بالإمكان التوصل إلى تسوية ما لموضوع البناء في المستوطنات، وفي الأماكن التي سيكون بالإمكان توسيع البناء فيها، مثل الكتل الاستيطانية التي يتوقع أن تبقى بأيدي إسرائيل في الاتفاق الدائم مقابل تبادل أراضي، وعدم البناء في المستوطنات المعزولة التي لن تبقى بأيدي إسرائيل وسيتم إخلاؤها».

(*) هل تعتقد أن نتنياهو يؤمن فعلا بأنه يجب التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؟

إلدار: «أنا مقتنع بأن كل إنسان إسرائيلي لديه عقل وليس غبيا بالكامل يدرك أن الطريق المسدودة والوضع القائم لا يخدمان مصلحة إسرائيل ولا الولايات المتحدة ولا القيادة العربية البراغماتية، وإنما هذا الوضع يخدم حماس وإيران، مثلما نرى ذلك بوضوح. وأنا مقتنع أن نتنياهو ليس غبيا».

(*) لكن نتنياهو وضع شروطا مسبقة للسلام الذي يريد التوصل إليه، مثل نشر قوات إسرائيلية في غور الأردن ورفض الانسحاب من القدس الشرقية، أو كما يقول الإسرائيليون: «لا لتقسيم القدس»، ويرفض بشكل مطلق حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وهذه أمور ليست مقبولة على الفلسطينيين. هل يتوقع أن يلين نتنياهو مواقفه خلال المفاوضات، وربما يتم ذلك بضغط أميركي؟

إلدار: «ما كنت سأقول أن هذه شروط مسبقة، وإنما هي مواقف أولية للمفاوضات. وأنا سمعت أقوال أبو مازن، وقرأت هذا الأسبوع تقريرا لمجموعة الخبراء الذين يساعدون في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وبالإمكان أن نرى المواقف الفلسطينية المتشددة، مثل انسحاب إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧ من دون أية تنازلات وحق العودة وأن تكون القدس الشرقية تحت سيادة فلسطينية فقط. وما أريد قوله هو أن كلا الجانبين يعرفان أنه لا يتم الخروج من المفاوضات بالمواقف نفسها التي دخلا المفاوضات بها، وكل جانب يضع مواقفه الأولية لخدمة احتياجاته الداخلية. وبالطبع فإنه من الناحية التكتيكية يجب طرح مواقف متصلبة في بداية المفاوضات. وشاهدنا أمورا كهذه في الماضي، وحتى ايهود أولمرت وايهود باراك قالا إنهما دخلا حاملين وثائق معينة إلى المفاوضات وخرجا منها مع وثائق ذات مضمون مختلف تماما».

(*) وزير خارجية إسرائيل، أفيغدور ليبرمان، يقول إنه لن يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل لا في العام المقبل ولا في الجيل المقبل.

إلدار: «أنا آمل كثيرا أن ليبرمان مخطئ وأن نعيش في الجيل المقبل في دولة يهودية وديمقراطية إلى جانب دولة فلسطينية وديمقراطية. وأن يكون ليبرمان في الجيل المقبل ملاحظة هامشية لا يتذكرها أحد».

(*) ما هي احتمالات تغيير تركيبة الحكومة الإسرائيلية، في تقديرك، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام؟

إلدار: «هذه هي النقطة المركزية. أنا في الواقع لا أؤمن أنه بالإمكان تنفيذ اختراق في طريق السلام من أجل التوصل إلى اتفاق في ظل التركيبة الحالية للحكومة. وإذا قلت أعلاه إن أبو مازن لن يوافق على أقل مما حصل عليه من أولمرت، فإني لست مؤمنا أن [الوزيرين الإسرائيليين] بيني بيغن وموشيه يعلون سيتنازلان ويتراجعان عن مواقفهما [اليمينية] ويوافقان على المواقف التي عبر عنها ايهود أولمرت».

(*) لماذا يجري الحديث عن التوصل إلى اتفاق إطار للحل الدائم خلال عام، بينما تنفيذ الاتفاق سيستغرق عدة أعوام وهناك من يقول إن التنفيذ سيستغرق عشرة أعوام؟

إلدار: «أعتقد أن الجميع يدرك أن الهدف هو التوصل إلى اتفاق خلال عام، لكن لن يكون بالإمكان تطبيقه خلال عام. فتفكيك مستوطنات وإخلاء ما لا يقل عن مئة ألف أو مئة وعشرين ألف مستوطن، وتحريك قوات الجيش الإسرائيلي، ونشر قوات دولية، مثلما اقترح أبو مازن بنفسه، في جميع أنحاء الضفة الغربية– هي خطوات يتطلب تنفيذها وقتا طويلا. وأعتقد أن النية هي التوصل إلى اتفاق يستلهم نموذج الدولتين، الواحدة إلى جانب الأخرى، مع حل قضايا الحدود والقدس واللاجئين، بينما التطبيق سيستغرق عدة سنوات. وسأذكرك أنه خلال المفاوضات مع سورية، وافق السوريون على تطبيق الاتفاق وأن يكون الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان خلال خمسة أعوام بينما طلبت إسرائيل أن يتم ذلك خلال عشرة أعوام، وأعتقد أنه سيتم في أحد الأيام الاتفاق على حل وسط».

(*) هل يمكن أن تؤثر أحداث معينة في الشرق الأوسط على قرارات إسرائيل في سياق السلام مع الفلسطينيين؟

إلدار: «أحداث كهذه تؤثر على الولايات المتحدة والرباعية الدولية والمجتمع الدولي، لكني مؤمن بأن قيادتنا تدرك العلاقة بين عدم وجود عملية سلام والاستغلال البشع لوضع كهذا من جانب إيران، وهو ما أكده قياديون فلسطينيون أيضا».

إعداد: برهوم جرايسي

النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام الجاري يفاجئ الجميع- ٤ر٧٪

النمو الاقتصادي في النصف الأول من العام ٤ر١٪ لكنه لا يغير توقعات النمو للعام الجاري- ٣ر٧٪ ■ وزير المالية شتاينيتس ينسب لنفسه وسياسته المعطيات الاقتصادية الإيجابية فينهال المحللون عليه توبيخا: «النمو جيد على الرغم من السياسة الاقتصادية» ■ تقرير عالمي يضع إسرائيل في المرتبة ٢٢ من حيث جودة الحياة فيها ■

لم تخف أي من الجهات الاقتصادية الرسمية والخاصة في إسرائيل مفاجأتها من نسبة النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام الجاري، إذ قال مكتب الإحصاء المركزي إن النمو بلغ ٤ر٧٪، في حين سجلت الصادرات في النصف الأول من هذا العام ارتفاعا بنسبة ١٦ر٥٪، ليسارع وزير المالية يوفال شتاينيتس إلى نسب هذه المعطيات لسياسة وزارته الاقتصادية، وليواجه مباشرة حملة انتقادات من أبرز المحللين الاقتصاديين، الذين شرحوا أسباب النمو، وقالوا إن النمو حاصل «على الرغم من السياسة الاقتصادية القائمة وليس بفضلها».

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد ذكر، في تقرير له، إن النمو الاقتصادي في الربع الثاني من هذا العام سجل ارتفاعا بنسبة غير متوقعة- ٤ر٧٪، بعد أن كان النمو قد سجل في الربع الأول من هذا العام ارتفاعا بنسبة ٦ر٣٪، وقد كان نمو الربع الأول أقل من التوقعات، إذ جاءت هذه النسبة بعد نمو في الربع الأخير من العام الماضي- ٢٠٠٩- بنسبة ٤ر٣٪، وبذلك يكون النمو، ووفق التقرير ذاته، قد سجل في النصف الأول من هذا العام ارتفاعا بنسبة ٤ر١٪.

وعلى الرغم من هذه المعطيات، إلا إن أوساطا في الجهاز الاقتصادي الرسمي ترى أن وتيرة النمو ستتباطأ في النصف الثاني الجاري، ولذا فإن نسبة النمو العامة في العام الجاري ستهبط إلى ٧ر٣٪، غير أن هذه التقديرات «التشاؤمية» على صلة بالتحضيرات الجارية لإقرار ميزانيتي العامين المقبلين ٢٠١١ و٢٠١٢، على اعتبار أن تقديرات محافظة من شأنها أن تلجم مطالبات الحلبة السياسية بتوسيع إطار الموازنة العامة أكثر.

ومثلا، فإن التقديرات التي أعدت على أساسها ميزانية العام الجاري ٢٠١٠ كانت تتحدث عن نسبة نمو ١٪، بعد أن يكون قد تراجع في العام الماضي ٢٠٠٩ بنسبة ٥ر١٪، ولكن على أرض الواقع فإن النمو لم يتراجع في العام الماضي بل سجل ارتفاعا طفيفا بنسبة ٧ر٠٪، في حين أن التقديرات للعام الجاري انقلبت رأسا على عقب، لتصبح ٧ر٣٪.

ويتضح من معطيات مكتب الإحصاء المركزي أن الاستهلاك الفردي في إسرائيل سجل في الربع الثاني من هذا العام ارتفاعا بنسبة ٧ر٨٪، بينما سجل الصرف العام ارتفاعا بنسبة ٨ر٢٪، وبذلك يكون الصرف على الاستهلاك الفردي قد سجل في النصف الأول من هذا العام ارتفاعا بنسبة ٩ر٥٪ بحساب سنوي.

ارتفاع الصادرات

ويقول مكتب الإحصاء المركزي في تقريره إن الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج سجلت في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ١٦ر٥٪، وهذا في حين كانت الصادرات قد شهدت في النصف الأول من العام الماضي ٢٠٠٩ انهيارا بنسبة ٢٤٪، بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، التي طالت بالأساس أكبر الأسواق التي تشتري الصادرات الإسرائيلية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية ومن بعدها الأسواق الأوروبية.

غير أن تقريرا صادر عن مدير قسم الأبحاث في وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية قال إن صادرات أكبر ١٠٠ شركة إسرائيلية في قطاع الصادرات قد تراجعت بنسبة ١٠٪ في الربع الثاني من هذا العام، مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٨، أي قبل وصول الأزمة الاقتصادية إلى إسرائيل، أما بالمقارنة مع الربع الأول من هذا العام، فإن صادرات هذه الشركات تراجعت بنسبة حوالي ٢٪، وفي المجمل العام، فقد بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية في النصف الأول من هذا العام ١٣ر٧ مليار دولار.

وعلى الرغم من هذا، فإن الصادرات الإسرائيلية بشكل عام سجلت في النصف الثاني من العام الماضي- ٢٠٠٩، والنصف الأول من العام الجاري- ٢٠١٠، ارتفاعا إجمالية بنسبة ٢٣٪.

وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينيتس تعرّض لوابل من الهجوم عقب محاولة نسب المعطيات الاقتصادية الإيجابية إلى سياسة وزارته!

المرتبة ٢٢ عالميا في جودة الحياة

وبالتزامن مع نشر تقرير مكتب الإحصاء المركزي، نشرت مجلة نيوزويك الأميركية قائمة بأسماء أفضل مائة دولة في العالم من حيث جودة الحياة، وحصلت إسرائيل على المرتبة ٢٢ عالميا، وذلك بعد أن حصلت على ٧٩ نقطة، في حين أن الولايات المتحدة الأميركية التي حصلت على المرتبة ١١، على سبيل المثال، حصلت على ٨٥ نقطة.

وقد اعتمد التدريج العالمي خمسة مقاييس لتحديد جودة الحياة في كل واحدة من دول العالم، وهي التعليم والصحة والنشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي ومستوى الحياة، وكما ذكر فقد حصلت إسرائيل على المرتبة ٢٢، ولكن تدريجها في كل واحد من هذه المقاييس كان مختلفا، ففي مجال الصحة حلت إسرائيل في المرتبة السابعة عالميا، وفي مجال النشاط الاقتصادي حلت في المرتبة ١٥ عالميا، وكما يبدو بفعل الأزمات الاقتصادية التي ضربت نواحي مختلفة من العالم في العام الماضي، وكان ضررها أقل في إسرائيل.

أما في مجال مستوى الحياة فقد حصلت إسرائيل على المرتبة ٢٥ عالميا، وفي مجال الاستقرار السياسي كانت إسرائيل في المرتبة ٢٧، وفي مجال التعليم حلت إسرائيل في المرتبة ٤١ عالميا.

وتبين من تقرير نيوزويك ذاته، أن معدل الفرد من الناتج العام في العام الماضي ٢٠٠٩ كان ٢٥٧٠٠ دولار، وهو أقل من المعلن في إسرائيل، بأنه أقرب إلى ٢٩ ألف دولار، في حين أن معدل الدخل للفرد من الناتج العام في الولايات المتحدة بلغ ٤٧ ألف دولار.

يذكر أن الدولة الأولى في العالم من حيث مستوى الحياة وجودتها وفق هذا التقرير كانت فنلندا تليها سويسرا ثم السويد وبعدها أستراليا ولوكسمبورغ والنرويج وكندا وهولندا واليابان والدانمارك والولايات المتحدة في المرتبة ١١، وبعدها إسبانيا ونيوزيلندا وبريطانيا وفرنسا وسنغافورة.

المحللون يوبخون شتاينيتس

وسارع وزير المالية يوفال شتاينيتس إلى نسب معطيات الاقتصاد الإيجابية إلى سياسة وزارته، وهو ما أثار غضب أبرز المحللين الاقتصاديين في إسرائيل الذين وبخوه على تصريحه، مؤكدين أن لا علاقة للسياسة الاقتصادية بهذا «الإنجاز» الاقتصادي، وحتى أن المحلل غاد ليئور قال في مقاله في ملحق «مامون» الاقتصادي التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إن إنجاز النمو الاقتصادي جاء على الرغم من سياسة وزارة المالية وليس بفضلها.

ويقول ليئور في مقاله: لقد تفاجأ الجميع من النمو، وللحقيقة نحن أيضا، ولكن في تفكير إلى الخلف لم يكن مكان لهذه المفاجأة، فمنذ عدة أشهر والنشاط الاقتصادي في حالة صخب، والمستهلك الإسرائيلي يخرج أموالا تقريبا على كل منتوج وخدمة.

ويتابع ليئور: مثلا نشر في الأشهر الأخيرة أن أسعار البيوت ارتفعت بوتيرة عالية، وفي تل أبيب مثلا ارتفعت أسعارها بنسبة ٣٢٪، ورغم هذا تواصل شراء البيوت، في حين أن مطار بن غوريون الدولي شهد أرقاما قياسية في عدد المسافرين إلى الخارج في الأشهر الأخيرة، كذلك فإن الجمهور يواصل شراء السيارات بأشكال مختلفة. إن كل هذا هو وليد مستوى معيشة عال لدى قسم من الجمهور، وهذا لا يشمل العرب واليهود الأصوليين (الحريديم).

ويضيف ليئور: إن من لم يتواضع في الأمس، كان وزير المالية يوفال شتاينيتس الذي ادعى أن نسبة النمو العالية هي من فعل موظفي وزارة المالية وخططهم الاقتصادية، ومع كل الاحترام، فإن وزارة المالية رفعت الضرائب في الفترة الماضية، ولم تفعل شيئا من أجل خفض أسعار البيوت، ويخيل لي أن النمو الاقتصادي المرتفع كان على الرغم مما فعله موظفو وزارة المالية، وليس بفضلهم، ولربما أن الذي له فضل في هذا النمو هو محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، الذي اتبع فائدة بنكية منخفضة كان لها مساهمة ليست قليلة في تشجيع حركة المشتريات النشطة في الأشهر الأخيرة.

أما كبير المحللين الاقتصاديين في صحيفة «هآرتس»، نحاميا شترسلر، فإن توبيخه لشتاينيتس كان أكثر قسوة، وذلك في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، فكتب تحت عنوان تهكمي من شتاينيتس «أنا وأنا ثم أنا»: «لم يكن بوسع وزير المالية شتاينيتس أن ينتظر، وبدلا من أن يتمالك نفسه قليلا ويصبر وينتظر سماع المحللين الاقتصاديين يهللون لثمار عمله، فقد سارع لينسب لنفسه الإنجاز، ونشر بيانا قال فيه إن كل شيكل جديد ولّده الاقتصاد هو له. حقا أننا لم نتوقع نموا جميلا بهذا القدر ٤ر١٪ في النصف الأول من العام الجاري، وبالأساس لم نتوقع ارتفاع الصادرات في النصف الأول من هذا العام بنسبة ١٦ر٥٪، ولكن هل حقا هذا هو من ثمار عمل شتاينيتس؟».

ويجيب شترسلر: أولا يجب أن نفهم أن المفاجأة ليست في إسرائيل وحدها بل في العالم بشكل عام، فالمعطيات الاقتصادية الجميلة نجدها أيضا في أوروبا وبريطانيا، أعلى بكثير من التوقعات، وهذا على الرغم من أن أوروبا كانت عالقة حتى قبل عدة أشهر في أزمة ديون في اليونان وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا، وحتى المعطيات في الولايات المتحدة ليست سيئة، بمعنى أن النشاط الاقتصادي الإيجابي في العالم خدمنا نحن هنا، وساهم في رفع اقتصادنا إلى الأعلى، من دون أية علاقة بالميزانية التي أعدتها وزارة المالية.

ويتابع شترسلر: ثانيا، فإن الحظ لعب لصالح شتاينيتس، فقد تولى مهامه في وزارة المالية (نيسان ٢٠٠٩)، بعد أن باتت الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشبت في العام ٢٠٠٨ من ورائنا، وأجواء الانتعاش الاقتصادية باتت ملموسة، وليكن واضحا أنه لولا تدفق الأموال الكثيرة من الخارج (استثمارات)، والعجز الاقتصادي الضخم الذي كان في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول كبيرة أخرى في العالم، لما خرجت إسرائيل من أزمتها الاقتصادية بهذه السرعة.

ويقول شترسلر إن ميزانيتي العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بالذات لم تشجعا على نمو اقتصادي نظرا لحجم كل منهما والعجز المالي المخطط فيهما.

البطالة تراجعت إلى ٢ر٦٪!

البطالة تتراجع بوتائر عالية لتبتعد كليا عن التقديرات السابقة ■ ما ساهم أيضا في تراجع البطالة ازدياد هائل في عدد الوظائف الجزئية الاضطرارية ■ محلل اقتصادي ينصح بعدم الإسراع بالفرح بهذه المعطيات، كونها قد تنقلب قريبا ■ البطالة في المدن العربية أكثر من ستة أضعاف المعدل العام ■

بعد أن فوجئت الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية في الأسبوعين الماضيين من نسبة النمو العالية، جاءت «المفاجأة» الثانية لا أقل، وهذه المرّة من البطالة، التي سارعت هي الأخرى في تراجعها إلى نسبة ٢ر٦٪، ولكن بموازاة ذلك ارتفعت نسبة الذين يعملون جزئيا، في حين أن الفجوة في البطالة بين العرب واليهود لا تزال تتسع، وهناك بلدات عربية مثل مدينة رهط وصلت نسبة البطالة فيها إلى حوالي ٣٩٪.

ويقول مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في تقريره الدوري، الذي صدر في الأسبوع الماضي، إن البطالة في الربع الثاني من العام الجاري هبطت إلى نسبة ٢ر٦٪، وهذا أبعد بكثير من التوقعات التي كانت قائمة قبل ١٤ شهرا من الآن، وحتى أبعد من التوقعات المعدلة التي ظهرت حتى نهاية العام الماضي.

ففي البداية تحدث بنك إسرائيل المركزي عن أن البطالة لن تنخفض عن مستوى ٨٪ خلال العام ٢٠١٠، إلا إن البطالة في مطلع العام الجاري كانت ٢ر٧٪، ثم سارعت في انخفاضها بوتائر عالية، وهي بهذه النسبة تعود تقريبا إلى النسبة التي كانت عليها في الأشهر الأخيرة قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨، وفي النصف الأول من العام ٢٠٠٩.

ويقول مكتب الإحصاء إن البطالة في الربع الأول من هذا العام كانت ٧٪، وهبطت في الربع الثاني إلى ٢ر٦٪، وهذا مقابل ٨٪ في الربع الثاني من العام الماضي ٢٠٠٩، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل في هذه الأيام حوالي ١٩١ ألفا.

وأشار المكتب نفسه إلى إن نسبة البطالة في إسرائيل هي من الأقل في العالم، علما أن نسبة المشاركة في سوق العمل في إسرائيل هي أيضا من أقلها في العالم، وهذا بسبب البطالة الاختيارية لدى اليهود الأصوليين (الحريديم) والبطالة القسرية المفروضة ضمنا على النساء العربيات، بفعل افتقار البلدات العربية إلى أماكن عمل.

وقال المكتب إن نسبة البطالة في الولايات المتحدة بلغت في هذه المرحلة ١٠٪، وفي إسبانيا تتراوح ما بين ١٨٪ إلى ٢٠٪.

غير أن ما ساهم في تراجع البطالة كان انتقال عدد كبير من العاطلين عن العمل اضطرارا إلى وظائف جزئية، التي سجل عدد العاملين فيها رقما قياسيا في الآونة الأخيرة، وهذا كما يبدو بفعل تشديد القيود لدى الحصول على مخصصات البطالة، وحسب التقرير، فإن عدد الذين عملوا في وظائف كاملة، بمعنى أكثر من ٣٥ ساعة أسبوعيا، هبط في الربع الثاني من هذا العام بنسبة ١٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩، وهذه النسبة تعني ١٨ ألف عامل وعاملة، في حين أن عدد الذين يعملون في وظائف جزئية ارتفع في نفس الفترة بنسبة ٥ر٦٪، أي أكثر بحوالي ٥٤ ألف عامل وعاملة.

وبذلك، حسب التقرير ذاته، فإن عدد الذين عملوا في وظائف جزئية بغير إرادتهم، أي أنهم بحثوا عن وظائف كاملة ولم يجدوا، وصل إلى ١٢٢ ألف عامل وعاملة. يذكر في هذا المجال أن المعلمين والمعلمات الذين ساعات عملهم المباشرة ما بين ٢٤ إلى ٣٠ ساعة، لا يدخلون في هذا التعداد، لكون ساعات عملهم في وظيفتهم الكاملة مبنية على هذا الأساس، ويتضح من التقرير أن الوظائف الجزئية التي من نصيب النساء هي أكثر من الرجال، فأقل من ٢٪ من الرجال العاملين يعملون في وظائف جزئية، مقابل ٧٪ من النساء العاملات يعملن في وظائف جزئية.

ويقول التقرير إنه لأول مرة في تاريخ الدولة، فإن نسبة البطالة بين النساء كانت هذا العام أقل مما هي عليه بين الرجال.

فرحة سابقة لأوانها

تحت عنوان «فرحة سابقة لأوانها»، يحذر المحلل الاقتصادي حاييم بيئور، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، من أجواء الارتياح في الجهاز الاقتصادي الإسرائيلي من تراجع البطالة، ويحذر من أزمات قد تنشأ من جديد، وتساهم في رفع البطالة من جديد.

ويقول بيئور «إن أسباب تراجع البطالة منذ النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ وحتى اليوم بالإمكان قراءتها من خلال سلسلة معطيات ومؤشرات ينشرها تباعا مكتب الإحصاء المركزي واتحاد الصناعيين واتحاد الغرف التجارية، ففي الوقت الذي يرتفع تصدير البضائع بنسبة ٥ر١٤٪، وحجم المشتريات بواسطة بطاقات الاعتماد يرتفع بنسبة ٨ر٦٪، وعدد ليالي المبيت في الفنادق يرتفع بنسبة ٦ر٢٤٪، واستيراد المواد الخام يرتفع بنسبة ٦ر٧٪، والإنتاج الصناعي يرتفع بنسبة ١٣٪، وهي معطيات بمعدلات سنوية، فلا عجب من أنه في نهاية المطاف ستنخفض البطالة».

ويتابع بيئور: إن وضعية سوق العمل، أو البطالة، هي تحصيل حاصل لوتيرة النشاط الاقتصادي، فإذا كان المشغلون في العام الماضي قد شعروا بعدم استقرار، وامتنعوا عن استيعاب عاملين جدد، فالآن هم يشعرون في أمان أكبر ويجندون عمالا كثرا، تمهيدا لتوسيع النشاط الاقتصادي والدخول إلى أسواق جديدة، وفي المقابل فإن أصحاب العمل لا يسارعون في فصل عمال، أيضا بسبب حاجتهم إلى قوى عاملة، وبسبب الرغبة في الحفاظ على التجربة التي اكتسبوها في العمل.

إلا أن بيئور يحذر من الفرحة السابقة لأوانها، وينصح إسرائيل بأن لا تسارع إلى وضع أكاليل الغار على رأسها نتيجة هذه المعطيات، وهذا لسببين: الأول، مؤشرات أزمة اقتصادية جديدة في الولايات المتحدة وعدم استقرار في أوروبا، وهذا من شأنه أن ينعكس على الاقتصاد الإسرائيلي حتى في الأشهر القريبة، ولربما في الأسابيع القريبة، فأي إجراءات مثل إلغاء طلبيات للتصدير وانخفاض في عدد السياح إلى إسرائيل سيؤثر على شكل عمل أصحاب الشغل في إسرائيل، وهذا أمر قد يحصل حتى في الربع الأخير من هذا العام. أما السبب الثاني، حسب بيئور، فينسبه إلى عدم المساواة، التي تنعكس في البطالة الملتهبة بين العرب في إسرائيل، وأيضا في البلدات الإسرائيلية الفقيرة، ويشير إلى أنه حسب معطيات مكتب التشغيل، فإن البطالة في مدينة رهط العربية في صحراء النقب، التي تعتبر ثالثة من حيث عدد السكان العرب، بلغت في شهر حزيران الماضي ٧ر٣٨٪، وفي مدينة أم الفحم، ثاني المدن العربية، بلغت ٣٠٪، وفي مدينة سخنين ٦ر٢٦٪، في حين أن نسبة البطالة في بلدة ديمونا الإسرائيلية (جنوب) بلغت ٦ر١٤٪، وفي جارتها أوفاكيم ٧ر١٣٪، ولهذا فإن بيئور ينصح بعدم النظر فقط إلى النسبة العامة، بل أيضا إلى تفاصيلها.

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل سيواصل رفع الفائدة تدريجيا

توقع قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي أن ترتفع الفائدة البنكية الأساسية التي يطرحها بنك إسرائيل المركزي خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة إلى مستوى ٣٪، بشكل تدريجي، وهذا بناء على تقديرات بأن التضخم المالي سيبقى خلال هذه الفترة في حدود ٥ر٢٪، وهو ضمن المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنوات، بأن يكون التضخم ما بين ١٪ إلى ٣٪ سنويا.

وكان بنك إسرائيل المركزي قد أبقى الفائدة البنكية للشهر الحالي أيلول على مستواها الذي كانت عليه في شهر آب الماضي، ٧٥ر١٪، بعد أن كان رفع الفائدة في الشهر الماضي بشكل مفاجئ بنسبة ٢٥ر٠٪، وبذلك تكون الفائدة البنكية قد ارتفعت منذ شهر أيلول من العام الماضي ٢٠٠٩، وحتى اليوم، بنسبة ٢٥ر١٪.

وقال البنك المركزي إنه أبقى الفائدة البنكية على مستواها الحالي لهذا الشهر، بعد أن تبين له أن معدل التضخم في الأشهر الـ١٢ الأخيرة بات ٨ر١٪، وهذا أقل من المجال الذي حددته الحكومة، وذلك على الرغم من أن أسعار البيوت ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة ٦ر٥٪. وأعلن البنك أنه سيواصل رفع الفائدة البنكية بشكل تدريجي إلى أن تعود إلى مستواها الطبيعي، من دون أن يحدد البنك أي مستوى يعتبره طبيعيا، إذ كان البنك المركزي قد خفض الفائدة في العام ٢٠٠٩ إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ إسرائيل، وهو نصف بالمئة، لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الإسرائيلي لبضعة أشهر في العام الماضي.

ويقول قسم الأبحاث في البنك المركزي إن وتيرة النمو الاقتصادي في النصف الأول من العام الجاري، وحركة الاقتصاد في الربع الثالث الجاري، تعزز تقديرات البنك بأن النمو الاقتصادي سيبلغ هذا العام ٧ر٣٪.

وما يعلنه بنك إسرائيل عن عزمه الاستمرار في رفع الفائدة البنكية يترك السؤال مفتوحا حول كيفية توافق هذه الخطوة مع مساعي البنك للحفاظ على سعر صرف الدولار أمام الشيكل، في مستوى لا يقل عن ٨ر٣ شيكل للدولار، مع طموح لارتفاع سعر الصرف إلى ما فوق حاجز ٤ شيكلات، كما كان الأمر حتى الربع الأول من العام ٢٠٠٨، حين كان سعر صرف الدولار ٢٥ر٤ شيكل.

استمرار ارتفاع حصة الفرد في الصرف على الصحة وتراجع حصة الحكومة

أظهر تقرير لمكتب الإحصاء المركزي أنه في السنوات العشر الأخيرة ارتفعت حصة الفرد في الصرف على الشؤون الصحية بنسبة ١٧٪، فيما تراجع الصرف الحكومي على شؤون الصحة بنسبة ١٤٪، مما يعزز أكثر سياسة أمركة الجهاز الصحي وجعله تكلفة الصحة عبئا اكبر على الشرائح الفقيرة والضعيفة، ومنها الشرائح الوسطى.

وحسب التقرير، فإن ميزانية الجهاز الصحي يتم تمويلها من أربع موارد، ٢٥٪ من رسوم التأمين الصحي المفروضة على الدخل، و٤٢٪ تمويل مباشر من الأفراد، بمعنى أن حصة تمويل الأفراد تصل إلى ٦٧٪، في حين تبلغ حصة الحكومة ٣٢٪، و١٪ من تبرعات خارجية.

وترتفع حصة الفرد في تمويل جهاز الصحة من خلال التأمينات المكملة التي تديرها شبكات العيادات شبه الرسمية وشركات التأمين المختلفة، وهي تأمينات تضمن خدمات صحة أرقى وأسرع، ومشاركة في تمويل أدوية لا تشملها سلة الخدمات والأدوية، إضافة إلى تمويل كامل لعلاج الأسنان.

ويتوقع الجهاز الصحي أن يطرأ تعديل طفيف هامشي على هذه النسب المئوية، في أعقاب قرار نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان المساهمة في تمويل علاج أسنان الأطفال حتى عمر ثماني سنوات، وحسب التوقعات فإن وتيرة تراجع المساهمة الحكومية الرسمية ستستمر في السنوات المقبلة.

وتقول جهات إسرائيلية إن معدل صرف الفرد في إسرائيل على جهاز الصحة أقل من المعدل العام في منظمة الدول المتطورة، إلا أن هذا يتعلق بالمعطيات الرقمية، من دون مقارنتها مع مستوى المعيشة، والقيمة الشرائية للدولار ومستوى الرواتب في كل واحدة من هذه الدول.

المقاطعة الاقتصادية الأوروبية تتسع

نشر الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» تقريرا حول اتساع المقاطعة الاقتصادية الأوروبية لشركات إسرائيلية كبرى، لكون قسم من نشاطها قائما في المستوطنات، أو أنها شركات استيطانية، وألقى مستثمرون إسرائيليون المسؤولية على السلطة الفلسطينية، بسبب حملة مقاطعة بضائع المستوطنات، التي ساهمت في توسيع ظاهرة المقاطعة الاقتصادية الأوروبية.

وقال الملحق الاقتصادي «مامون» إن صندوق النفط النرويجي قرر مقاطعة شركة «أفريقا يسرائيل» الإسرائيلية وسحب استثماراته منها، وذلك لأن الشركة الإسرائيلية تنفذ أعمال بناء في مستوطنات الضفة الغربية. كما قررت بلدية باريس مقاطعة شركة المشروبات الغازية «صودا كلاب»، لكونها شركة قائمة في المستوطنات. وسحب صندوق التقاعد السويدي «دويتشا بنك» استثماراته من شركة التقنيات العالية والاتصالات «إلبيط» كونها من أكبر الشركات الإسرائيلية التي تصنع معدات الكترونية عسكرية، وسبق بذلك شركة استثمارات نرويجية قامت بالخطوة نفسها. وقبل فترة باعت شركة المواصلات الفرنسية «فاوليا» أسهمها في شركة القطار الداخلي في القدس المحتلة لكون القطار يخترق الأحياء الفلسطينية المحتلة في المدينة.

وهذه عينة، إلا أن الظاهرة أكبر ومن أبرزها حجب الامتيازات الجمركية الأوروبية، المقدمة للشركات الإسرائيلية عن الشركات القائمة في المستوطنات.

وقال صاحب مصنع للزجاج في مستوطنة «أريئيل»، غربي مدينة نابلس المحتلة، إنه منذ أن بدأت السلطة الفلسطينية حملة مقاطعة بضائع المستوطنات، انخفض الإنتاج في مصنعه بنسبة ٤٠٪، فقد توقف البيع كليا لمتاجر الفلسطينيين في الضفة ولأوروبا أيضا.

ودعا رئيس مجلس مستوطنة أريئيل، رون نحمان، حكومته إلى القيام بمبادرة سريعة وواسعة، والتوجه إلى الدول التي تقاطع بضائع المستوطنات، وتهديدها بحرمانها من المشاركة في العملية السياسية.

ويقول رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، شراغا بروش، إنه من حين إلى آخر يعلن عن حملة مقاطعة كهذه أو تلك، وفي الأساس في الدول الاسكندينافية، ولكنها تبقى مبادرات موضعية، حسب ادعائه.

من أوراق استنتاجات مؤتمر هرتسليا العاشر- ٢٠١٠

الأزمة العالمية والتحديات الماثلة أمام الاقتصاد الإسرائيلي

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف

نقل هنا معظم ما تضمنته ورقة استنتاجات صدرت حديثا عن مؤتمر هرتسليا العاشر حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي». وهذه الورقة، التي نشرت تحت عنوان «الخروج من الأزمة الاقتصادية- العالمية: تحديات الاقتصاد الإسرائيلي»، هي واحدة من مجموعة أوراق الاستنتاجات والإجمال الملخصة لمحاور المداولات التي شهدها المؤتمر المذكور في أثناء انعقاده في بداية العام ٢٠١٠، وتعد بديلا عن الملخص التنفيذي الذي كان «المؤتمر» يصدره عادة حول دورات انعقاده السابقة. وقد نشرنا تباعًا أوراق استنتاجات تتعلق بمحاور أخرى في الأعداد الماضية.

المشهد الإسرائيلي

انصبت المناقشات الاقتصادية، التي جرت في نطاق مؤتمر هرتسليا العاشر ٢٠١٠، على ثلاثة مواضيع رئيسة وهي: التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في خضم الخروج من الأزمة الكبيرة التي عصفت به خلال العامين الأخيرين، وفي السياق ذاته التحديات الماثلة أمام الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى مواضيع تتعلق بضبط مراقبة سوق المال المحلية.

كان الادعاء المركزي الذي طرح فيما يتعلق بحالة الاقتصاد العالمي في أثناء الخروج من الأزمة هو أن هذا الانتعاش جاء سريعا ومبكرا أكثر من المتوقع. ولدى تحليل الانتعاش وجه الاهتمام نحو عدة سمات تجعل من هذا الاتجاه هشا للغاية:

أولا، الانتقال إلى النمو والتحسن في معطيات الناتج المحلي الخام يستندان بالأساس إلى الطلب العام. من هنا فإن تفحص الأمر عن كثب يظهر أن الاستهلاك الخاص في الاقتصادات الكبرى في الغرب لا يشير حتى الآن إلى انتعاش واضح وجلي.

ثانيا، إلى جانب الانتعاش في معطيات النمو والناتج المحلي الخام، فإن الاقتصادات الكبرى في الغرب تميزت بمستوى عال، إلى عال جداً، من البطالة. ففي أوروبا تصل نسبة البطالة بالمتوسط إلى حوالي ١٠٪، مع حالات متطرفة مثل إسبانيا التي تصل فيها نسبة البطالة إلى حوالي ٢٠٪. وفي الولايات المتحدة تصل نسبة البطالة، إذا ما أخذت في الحسبان عدة قطاعات من الأيدي العاملة مثل العمال غير القانونيين، إلى حوالي ٢٢٪.

ثالثا، وتيرة الانتعاش في أسواق آسيا كانت سريعة بشكل خاص. هذه الفجوة تجتذب للأسواق المحلية مستثمرين كثيرين، بشكل يزيد من خطر نشوء «فقاعات» ويؤدي إلى حركة رؤوس أموال تفاقم بشكل كبير أزمة السيولة في أوروبا والولايات المتحدة. ويشير الانتعاش في آسيا إلى اتجاه أوسع من التغيير في مراكز الاقتصاد العالمي. حوالي ٧٥٪ من النمو الاقتصادي الذي سجل العام الماضي (٢٠٠٩) مصدره في اقتصادات آسيا. وتساهم كل من الصين والهند حاليا بـ ١٦٫٥٪ من الناتج العالمي، مقابل ٦٪ في العام ١٩٩٠. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير لم ينضج بعد ليعبر عن نفسه في المؤسسات الدولية وفي قواعد لعبة الاقتصاد العالمية.

رابعا، تتسم المنظومة العالمية بعد الأزمة بمستوى عال من المديونية القومية، ومن هذه الناحية نشأت في العالم فجوات هائلة بين دول ذات مديونية ضخمة، مثل الولايات المتحدة، وبين دول ذات فائض هائل، مثل الصين التي تملك احتياطي بحجم يصل إلى ٢٫٤ تريليون دولار. هذا الموضوع (المديونية القومية) قد يخلق في السنوات المقبلة أزمة من الصعب الآن التكهن بطبيعتها.

هذه الظروف يمكن أن تشير إلى أن الأزمة هي على شكل الحرف (W)، وأن العامين الماضيين كانا عمليا موجة أولى للأزمة، وأن اقتصاد العالم قد يغوص، بعد الانتعاش، في أزمة أخرى. وفي ضوء الهشاشة الحالية لاقتصادات العالم، فإن هذه الإمكانية، إذا ما حدثت، ستكون وخيمة العواقب.

في سياق تحليل مواجهة الأزمة، لا بد من الإشارة إلى التعاون العالمي في تنسيق الخطوات والسياسات. فأحد المكونات المركزية في هذه المواجهة يتمثل في التنسيق بين حكومات دول العالم حول سياسة وسبل احتواء الأزمة وانعكاساتها. وفي هذا الإطار عاد صندوق النقد الدولي ليلعب دورا مركزيا في تنسيق وإدارة الأزمة، وذلك بعدما تراجع دوره ومكانته خلال العقدين الماضيين كلاعب مركزي في الاقتصاد العالمي. وتشير الأشهر المنصرمة منذ بلوغ الأزمة ذروتها، إلى تعاظم تأثير صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي في كل ما يتعلق بتنسيق السياسة والخطوات لـ«الخروج» من نمط السياسة الحالية.

في هذه الأثناء تحولت مجموعة الـ G٢٠ إلى مرجعية تنبثق عنها السياسة العالمية حيال الأزمة. وتضم هذه المجموعة الدول التي تمثل الاقتصادات المهمة والمؤثرة عالميا، ولكن ليس بالضرورة الأقوى والأغنى، وتتألف من الدول (القوى) الاقتصادية الأعضاء في G٧ وإلى جانبها كل من الهند، الصين، كوريا الجنوبية، الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، جنوب إفريقيا، إندونيسيا، تركيا والمملكة السعودية. وتولد خلفية الأزمة والمستويات المرتفعة للديون تخوفا من إمكانية تتبع فيها الدولة سياسة اقتصادية منفصلة في مجالات الفائدة وصك الأوراق المالية وضوابط التجارة والدعم المالي الحكومي. هذه العوامل، إلى جانب استمرار التباطؤ في النشاطات الاقتصادية، يمكن أن تؤدي إلى أزمة عالمية خطرة أخرى. في جميع الأفكار المتبلورة لإيجاد مبنى جديد للاقتصاد العالمي، يحتل صندوق النقد الدولي مكانا مركزيا، عدا عن دوره التقليدي كصندوق إقراض وملاذ أخير لدول فاشلة.

دور الدولار كعملة الاحتياط الرئيسة خلق تشوهات دائرية مرتبطة ببعضها البعض. وفي الحالة الأميركية، فإن ميزان التجارة وميزان حركة رأس المال مرتبطان بعلاقة عكسية، حيث كان الطلب على الدولارات أعلى بشكل ملموس من الطلب على السلع والبضائع والخدمات الأميركية. وفي حالات معينة، مثل الحالة الصينية، يستخدم الفائض التجاري في مقابل الولايات المتحدة كركيزة مركزية للسياسة النقدية (المالية). فالجمع بين الحجم الضخم للاقتصاد الأميركي وبين كون الدولار عملة الاحتياط العالمية، أتاح للولايات المتحدة أن تجند بشروط جيدة مبالغ بلا حدود. وقد استخدمت هذه القروض في تمويل عجز ضخم. إن تحرير العلاقة الدائرية بين الدولار كعملة احتياط وبين ميزان التجارة يشكل أمرا حيويا لبناء نظام يعكس موازين القوى في الاقتصاد العالمي.

ويشكل تكديس الاحتياطي من جانب دول آسيا بمثابة «تأمين ذاتي» لهذه الدول في مواجهة أزمات مفاجئة، وهو درس من أزمة البنوك التي مرت بها اقتصادات هذه الدول في أواسط التسعينيات، والتي أدت، خلال أيام قليلة، إلى انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية في مجموعة من الدول الآسيوية. إن السياسة التي ستتبعها الصين فيما يتعلق بأفكار تعزيز مكانة صندوق النقد، هي عنصر أساس في القدرة على تنفيذ هذه الأفكار. وعلى غرار الولايات المتحدة، ففي حالة الصين أيضا ثمة تأثير سياسي داخلي للتغيير في البنية المالية الحالية للنظام. فتطبيق سياسة سعر الصرف يعني إضعاف السيطرة الحكومية على العلاقة بين سعر الصرف والاستهلاك الخاص، مع انعكاسات على مستوى الادخار.

الخطوة الأولى في العمل من أجل إزالة العلاقة المشوهة بين الدولار والميزان التجاري تمثلت في القرار الذي اتخذته منظمة الـ G ٢٠ في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩ حول زيادة الموارد الموضوعة تحت تصرف صندوق النقد، حيث تقرر زيادة الموارد المالية للصندوق من ٢٥٠ مليار دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار. ويتطلب هذا القرار من الدول الأعضاء في المنظمة ذاتها تحويل مبالغ كبيرة لصالح الصندوق. كذلك قررت المنظمة تخويل الصندوق تنفيذ رقابة وإدارة ضبط لسوق المال والبنوك في الدول الأعضاء، بما في ذلك تفحص إمكانية يدير بموجبها صندوق النقد عملية جباية ضريبة عالمية خاصة تفرض على أرباح البنوك كتعويض عن الموارد العامة المستثمرة في دعمها خلال العامين الأخيرين.

على صعيد آخر، فإن موضوع التشغيل، ومن ضمن ذلك نسبة البطالة العالية التي خلقتها الأزمة، هو أحد المواضيع التي استأثرت بالاهتمام في الكثير من جلسات مؤتمر هرتسليا الاقتصادية. وفي هذا السياق قيل إن مشكلة البطالة تعد ربما من أكثر المسائل المثيرة للتخوف والخشية لدى المستوى السياسي، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات سياسية تتمحور حول سوق العمل.

هناك موضوع آخر حظي أيضا باهتمام واسع وهو موضوع الفائدة وقد تمثلت إحدى خطوات مواجهة الأزمة في خفض نسبة الفائدة إلى مستوى غير مسبوق (صفر ٠٪). وهو مستوى أدنى من التوازن على المدى البعيد. ثمة اليوم توقع بارتفاع نسبة الفائدة بما يؤشر إلى خروج حقيقي من الأزمة، ومع ذلك ينبغي الحذر من وضع يتم فيه رفع نسبة الفائدة كنتيجة لارتفاع بدل المخاطرة لسندات الدين الحكومية. على أية حال فإن إبقاء نسبة الفائدة بمستواها الحالي يعني أن الحديث يدور على أزمة عالمية حقيقية وطويلة.

الاقتصاد الإسرائيلي في خضم الخروج من الأزمة الاقتصادية

ساد توافق بين سائر المشاركين في الجلسات الاقتصادية مؤداه أن دولة إسرائيل اجتازت الأزمة بصورة جيدة وسلسة نسبيا مقارنة مع ما حدث في اقتصادات أخرى. صحيح أن نسبة البطالة ازدادت عقب ما مرت به العديد من الشركات من مصاعب وما ترتب على ذلك من عمليات فصل للعاملين وخفض للأجور وتقليص أيام وساعات العمل، ولكن بصورة عامة يمكن القول إن مستوى الضرر الذي ألحقته الأزمة الاقتصادية العالمية بالاقتصاد الإسرائيلي كان منخفضا نسبيا.

إن المناعة التي أظهرها الاقتصاد الإسرائيلي في الأزمة تنبع من مجموعة من العوامل، أولها يتمثل في وضعه عشية الأزمة. فقد دخل الاقتصاد الإسرائيلي إلى الأزمة بعد عدة سنوات من النمو المتواصل بمعدلات سنوية بلغت ٥٪، وهو مستوى منخفض مقارنة مع الاقتصادات التي لحق بها ضرر شديد جراء الأزمة، ولكن مع مستوى ادخار عال في الاقتصاد الأسري مما سهل مواجهة الأزمة، إضافة إلى الرقابة الناجعة على البنوك وعلى المنظومة المالية، وهما أمران شكلا عمليا جذر الأزمة الاقتصادية العالمية. إلى جانب هذه الأسباب، لا بد من الإشارة إلى عملية الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقدين الماضيين ومن أهمها، في سياق موضوع الأزمة الأخيرة، عملية الانفتاح على الأسواق الأجنبية. فابتداء من التسعينيات باشرت إسرائيل بتطوير سياسة انفتاح أحادية الجانب للسوق المحلية على الأسواق في آسيا. وقد أدت إزالة ضوابط حماية الاقتصاد الإسرائيلي أمام هذه الأسواق إلى فتح هذا الاقتصاد للمنافسة وشجعت التخصيص السليم للقوى البشرية. هذا القرار كان قرارا بعيد الأثر من ناحية أبعاده ودلالاته، ولولاه لكان وضع إسرائيل في الأزمة الحالية صعبا جدا، ولكان من الصعب أيضا الخروج منها. كذلك فإن الإصلاح الضريبي والإصلاح المتعلق باللبرلة في مجال العملات الأجنبية ساهما في اكتساب الاقتصاد الإسرائيلي مرونة ومناعة وقدرة على الصمود.

إلى جانب نقطة الانطلاق الجيدة للاقتصاد الإسرائيلي في الأزمة، فقد كانت السياسة التي أتبعت في أثناء الأزمة سياسة صائبة وسليمة، ومن ضمن ذلك في المجال النقدي والمالي والتدخل في سوق العملات الأجنبية. كذلك فإن تحديد نسبة الزيادة في الإنفاق العام كـ«مرساة» تدار بموجبها السياسة المالية للدولة مقابل هدف حد العجز، أتاح مواجهة الأزمة بدون اللجوء إلى تقليصات في الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب وهما وسيلتان كان من شأنهما أن تفاقما الأزمة، بل والتسبب في تدهور الاقتصاد. إن المحافظة على «مرساة» الزيادة في الإنفاق العام كنسبة ثابتة من الناتج المحلي الخام هي عامل مهم سواء في مواجهة الأزمة أو في الخروج منها. فالزيادة في الناتج تعني زيادة ملائمة في الإنفاق العام بشكل يساعد الدولة في مواجهة الحاجة إلى سد الفجوات في التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية. وفي هذا السياق طرح رأي مفاده أن نسبة الزيادة في الإنفاق العام، والتي تبلغ حاليا نحو ١٫٧٪ من الناتج، ربما تكون أقل من اللازم في ضوء الفجوات والنواقص التي يواجهها اليوم المجتمع الإسرائيلي. ويشار إلى أن معدل الإنفاق العام في إسرائيل مشابه حاليا للمعدل القائم في أوروبا، وذلك على الرغم من عبء النفقات الأمنية وعبء الفائدة المرتفعة (في إسرائيل). هذا الوضع يشير إلى انتهاء عملية «التقشف» في الإنفاق العام. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحرص على لجم الإنفاق العام وعلى المسؤولية في تخصيص الميزانيات هما جزء من سياسة حكومية أتبعت (في إسرائيل) منذ العام ٢٠٠٣، وما زالت متبعة حتى الآن، على الرغم من تبدل الحكومات ووزراء المالية. فالتمسك بهذه السياسة وفر مصداقية وقدرة تخطيط لمجمل الاقتصاد وكذلك لجهات الاستثمار الأجنبية. إن انتعاش الاقتصاد يعني ارتفاعا في حجم مدخولات الدولة من الضرائب والذي يتيح تقليص العجز والعودة إلى المسار المالي والنقدي السابق.

وفي سياق التحفظ على ما ذكر في موضوع استخدام نسبة الزيادة في الإنفاق العام، قيل إن من الأفضل عدم أخذ هذا المقياس بشكل مجرد أو بصورة سطحية، وإنه يجب تفحص تركيبة الدين والإنفاق العام بدرجة أعلى من الدقة والتحميص، وإن تحديد سلم أولويات قومية سيساعد في زيادة دقة استخدام هذه المقاييس، ويتيح أيضا مزيداً من المرونة في موضوع المديونية. فغياب آلية منظمة لسلم أولويات أدى في الماضي إلى ظاهرة من التقليصات الواسعة في الميزانية، وهي خطوة ثبت أن لها ثمن اجتماعي باهظ جداً.

في سياق متصل تناولت المناقشات أيضا نسبة الضريبة والرغبة في خفضها. مسألة نسبة الضريبة بحثت بصورة عامة كمسألة سياسية أيديولوجية، وفي هذا الإطار قيل إن تحديد هدف «عتبة» لمعادلة الدين- الإنتاج يحول النقاش في موضوع نسبة الضريبة إلى مسألة براغماتية- فنية. فتحديد مستوى ثابت لمعادلة الدين – الإنتاج يتيح خفض الضرائب فقط في الحالة التي يمكن فيها الالتزام سواء بهدف (حد) الدين أو حد الإنفاق العام.

بغية الاستعداد لمواجهة الأزمة المقبلة يجب الاستمرار في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، وفي مقدمها اتخاذ خطوات لضمان مواصلة تحديث وتجديد طاقات الاقتصاد والصناعة وتوجيه الأنظار نحو أسواق جديدة في الشرق عوضا عن الأسواق التقليدية، وإجراء تغييرات في سوق التشغيل والعمل، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية والمضي قدما في تطوير البنى التحتية، وخاصة شبكات المواصلات والطرق لتكون قادرة على الوصول السريع والربط الناجع بين جميع مناطق وأنحاء البلاد. وفي هذا السياق فإن الحكومة تواصل العمل على اتخاذ المزيد من الإجراءات ودفع تشريعات جديدة في هذا الاتجاه، مثل قانون تشجيع الاستثمارات الجديد، وتشجيع فتح وتوسع صناعة الخدمات نحو السوق العالمية، كما وتولي الحكومة اهتماما خاصا لدمج الوسطين العربي والحريدي في سوق العمل، ولا سيما اندماجهما في القطاعات المتميزة بمستوى أجر مرتفع مثل قطاع صناعة التكنولوجيا المتطورة والقطاع المالي. ويعتبر دمج القطاعين العربي والحريدي في الاقتصاد محركا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي، من شأنه أن يرتقي بمكانة إسرائيل ليضعها في مرتبة عالية بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

إن تطوير فروع جديدة وإجراء تغيير في بنية سوق العمل، كانا من بين العوامل الرئيسة التي جرى مناقشتها كأسس للتنمية المستقبلية. وذكر في هذا السياق أن تأسيس النمو على صناعات الهاي تيك والبيو- تيك هو أمر خطير جداً على الاقتصاد نظرا لأن هذه الصناعات تتسم بمحدودية أماكن العمل ومرونتها الكبيرة أمام الدورات الاقتصادية. كما ذكر في هذا السياق أن نموذج الاستثمار والإدارة، في الحالة الإسرائيلية، يشجع تطوير شركات للعمل في الخارج ونقلها إلى أيد أجنبية أو مواصلة نموها أحيانا في خارج البلاد. إلى ذلك فإن السلام والاستقرار الأمني يشكلان عوامل من الدرجة الأولى لضمان النمو الحثيث للاقتصاد. وذكر في هذا السياق أن النمو الجيد الذي حققه الاقتصاد في سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨ يدل على طاقة نمو الاقتصاد في ظروف استتباب السلم والأمن، وأن الاقتصاد الإسرائيلي مهيأ ومرن بما فيه الكفاية لبلوغ معدلات نمو سنوية بنسبة ٧٪ في ظل مثل هذه الظروف. حتى الذين قالوا بأنه لا يمكن، على خلفية الركود الطويل الذي عانى منه الاقتصاد الإسرائيلي، اعتبار سنوات النمو المذكورة كـ«قصة نجاح»، وافقوا على أن نجاح السلام والاستقرار سيكون مفيداً جداً لنمو صحي للاقتصاد.

الضبط والرقابة في البنوك وسوق المال

كان موضوع فرض الرقابة على عمل البنوك والسوق المالية أحد المواضيع التي احتلت حيزاً مركزيا في تحليل عبر ودروس الأزمة الاقتصادية العالمية لأجل إيضاح وفهم مواجهتها الموفقة من جانب المنظومة الاقتصادية الإسرائيلية واستخلاص العبر لتفادي الأزمة المقبلة. وفي النقاش حول بنية نظام الرقابة والإشراف أقترح «النموذج الهولندي» القاضي بتركيز موضوع مخاطر النظام المالي تحت إشراف البنك المركزي، فيما يتم تركيز ومراقبة سلوك المستهلكين وحمايتهم تحت إشراف سلطة خاصة أو في إطار وزارة المالية. بصورة عامة، فقد تبين أن مستوى الرقابة على المنظومة المالية في إسرائيل كان كافيا وملائما لمواجهة الأزمة. وكما في الولايات المتحدة، فقد ظهرت في إسرائيل أيضا حالات من الصعوبة في تحديد صورة الوضع الحقيقية استنادا للموازين، غير أن هذه الظاهرة كانت بحجم مقلص جداً في إسرائيل. إن ضرورة التعبير في الموازين (الموازنات) عن كافة النشاطات المالية هي أحد الدروس الأكثر أهمية المستخلصة من الأزمة. فغياب التسجيل الدقيق لمجمل النشاطات في الموازنات ساهم بدرجة كبيرة في عدم القدرة على تقدير حجم المخاطر.

خلال المناقشات طرح رأي مفاده أن الجهات الحكومية في إسرائيل واجهت صعوبة في بلورة سياسة احتواء ومواجهة للأزمة، وأقترح بناء على ذلك تحديد خطة استعداد مسبقة لمواجهة أزمات محتملة تشمل تحديد ومراقبة مؤشرات على نشوء أزمة وتحديد أولويات للسياسة الملائمة لمواجهتها. في مقابل هذا الرأي طرح موقف مؤداه أن ما بدا في الظاهر على أنه «إدارة» أو «تسيير» ذاتي للأزمة كان عمليا دخول أجهزة وآليات ضبط «أوتوماتيكية» للعمل، ولا سيما نسبة العجز والإنفاق العام من الناتج المحلي الخام، والتي برهنت عن نفسها، كما اتضح لاحقا، كأدوات ناجعة وسليمة. ثمة مسألة أخرى، لها صلة كبيرة بتحليل مواجهة الاقتصاد الإسرائيلي للأزمة، تتعلق بموضوع سعر الصرف، وخاصة سياسة بنك إسرائيل في شراء العملات الأجنبية. تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة تتبع في مقابل فائض كبير في ميزان المدفوعات الجاري. ففي العام ٢٠٠٩ وصل حجم الفائض في ميزان المدفوعات الجاري إلى ٧٫٢ مليار دولار، وهو ما يشكل بمصطلحات الناتج ٣٫٧٪ من الناتج المحلي الخام. ويختلف مغزى الفائض في الحساب الجاري في الحالة الإسرائيلية عن مغزاه في الاقتصادات الكبرى في العالم، إذ إنه يدل فقط على تحسن في عجز حساب البضائع، ويجسد الهبوط في سعر النفط، وهو ينبع بالأساس من فائض كبير في حساب الخدمات والتحويلات المالية. وبطبيعة الحال فإن الفائض يعني خفض درجة تعريض الممتلكات الإسرائيلية للخطر وكذلك تكديس كميات كبيرة من العملات الأجنبية. وعلى غرار الفهم السائد في دول أخرى في العالم، فإن تكديس احتياطي من العملات الأجنبية يشكل إحدى وسائل الحماية التي ستكون تحت تصرف الاقتصاد في الأزمة المقبلة، وبذلك يساهم الاحتياطي في المناعة القومية. مع ذلك فإن لهذا الاحتياطي أبعاداً اقتصادية سلبية تتعلق بالهبوط في قيمة الدولار مقابل الشيكل وبالفائدة التي سيضطر «بنك إسرائيل» لدفعها بسبب الاحتفاظ بالاحتياطي.

فيما يتعلق بموضوع سعر الصرف طرح في أثناء مناقشات المؤتمر رأي يدعو إلى وجوب تغيير نموذج ربحية التصدير المعتمد على ثبات كبير لمكون سعر الصرف، وضرورة تحسين هذه الربحية عن طريق مواصلة زيادة الجدوى والتأكيد على عنصر التحديث في منتوجات التصدير. إن المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي على هذا الصعيد، هي مشكلة مشتركة للاقتصادات الصغيرة الأخرى في العالم والتي تتمتع بفائض إيجابي في الحساب الجاري. وذكر في النقاش أن بنك إسرائيل يتدخل عمليا فقط في المكون الدولاري للمتاجرة بالعملات الأجنبية، في حين ترتسم صورة دقيقة من المقارنة مع «سلة العملات» والتي يعتبر مستوى تحكم وتدخل بنك إسرائيل حيالها منخفضا.

السياسة والضبط تجاه الادخار البعيد المدى

يستثمر حاليا في إسرائيل حوالي ٨٠٠ مليار شيكل في برامج مكرسة للادخار البعيد المدى، من بينها حوالي ٢٦٠ مليار في صناديق التقاعد القديمة و ١١٠ مليار في التأمينات على الحياة. ومع أن موضوع التقاعد هو موضوع ذو مغزى شخصي واجتماعي وقومي كبير، وعلى الرغم من الحجم الضخم للأموال الضالعة فيه، إلا إن هناك فيما يتعلق بهذا الموضوع فجوات كبيرة في المعلومات وخطابا عاما سطحيا. فهناك قلة من الناس تمتلك المهارة المهنية اللازمة لقراءة وفهم الموازين والتقارير المتعلقة بصناديق التقاعد، إذ إن معظم الجمهور وقسما كبيرا من المستشارين الماليين يتخذون القرارات تجاه موضوع التقاعد استناداً إلى معطيات الريع (المردود) فقط. والاعتماد الحصري على معطيات الريع هو مثال على جهل الجمهور في كل ما يتعلق بمدخرات التقاعد.

لقد كشفت الأزمة (الاقتصادية) الأخيرة للجمهور جوانب في الادخار التقاعدي لم يكن يعيها مطلقا، ولا سيما في كل ما يتعلق بمستوى الخطر الذي تتعرض له صناديق التقاعد. في مقابل فرع التأمين، في مجال التقاعد كسلعة، فإن الخطر الكامن في استثمارات الصندوق يقع بأكمله على العضو (عضو الصندوق). ففي فرع التقاعد لا يوجد آليات لضمان أموال الأعضاء وقيمة هذه الأموال، حتى ليس بالنسبة للصندوق.

لقد أثارت الأزمة الأخيرة نقاشا بشأن مستوى وطابع الرقابة والضبط المطلوبين في مجال التقاعد والادخار البعيد المدى برمته. وقد كشفت الأزمة عن الحاجة إلى تدخل الدولة في حماية الأسواق المالية، كما كشفت عن مشاكل جدية في طريقة تقدير وإدارة المخاطر في هذه المنظومة. إن تدخل الحكومات لإخراج البنوك والمؤسسات الاستثمارية من الأزمة سوف يؤدي بالضرورة إلى تعميق الرقابة وتوسيع الضبط والتقنين. جنبا إلى جنب ينبغي المحافظة على التوازن السليم الذي يتيح من جهة ممارسة رقابة فعالة ويسمح من جهة أخرى بالتطور التجاري. إن أموال التقاعد هي «لاعب» مهم جداً في السوق المالية. فصناديق التقاعد القديمة على سبيل المثال تضخ سنويا إلى السوق المالية مبالغ تصل إلى ٦-٧ مليار شيكل. إن تفحص موضوع التقاعد والادخار البعيد المدى يثير مجموعة من التساؤلات النظرية التي ربما تكون بحاجة إلى إجابات وعملية ضبط. فبسبب الإطار الزمني الطويل جداً للادخار / الاستثمار التقاعدي يغدو مصطلح «الخطر» صعبا جداً للتحديد، خاصة على أرضية صعوبة تفحص الأداء. كذلك هناك صعوبة في تحديد ووضع المعايير التي تستخدم في الحساب النقدي لأموال التقاعد وقيمة فديتها.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تأمر بإعادة تأليف كتاب في موضوع المدنيات لأنه ''يركز أكثر مما ينبغي على انتقاد الدولة''!

أوساط أكاديمية: «الوزارة تحاول استبدال التشديد على الديمقراطية في تدريس المدنيات بالتشديد على اليهودية والصهيونية»

أصدرت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، مؤخرا، تعليمات تقضي بإعادة تأليف الكتاب الأساسي الذي يستخدمه طلاب المدارس في موضوع المدنيات بعنوان «أن نكون مواطنين في إسرائيل». وستستغرق إعادة إصدار الكتاب بصياغة جديدة وقتا طويلا، ولذلك قرر مدير السكرتارية التربوية في الوزارة، تسفي تسَميرت، أن يتم في هذه الأثناء نشر «تعديلات» على مواد التعليم في الموقع الالكتروني للوزارة. وتبين من تقارير إسرائيلية، تم نشرها في الأسبوعين الماضيين، أن غاية تسميرت من تغيير منهاج التعليم في موضوع المدنيات هي غاية سياسية وبضمن ذلك إجراء عملية تزوير للتاريخ والواقع في البلاد، خصوصا فيما يتعلق بتعامل السلطات الإسرائيلية مع المواطنين العرب.

وقالت جهات تعنى بتدريس موضوع المدنيات من خارج وزارة التربية والتعليم وشاركت في الاجتماعات المهنية التي عقدها تسميرت، أن الأخير درج على القول خلال هذه الاجتماعات إن الكتاب «يركز أكثر مما ينبغي على الانتقادات للدولة» وإنه «يخلق شعورا لدى التلاميذ بأن كل شيء سيء» (هآرتس – ٢٩،٨،٢٠١٠).

وبين الأمور التي عبر تسميرت عن معارضته لها كان تناول الكتاب لموضوع الأقلية العربية في إسرائيل. فقد جاء في الكتاب أن «إسرائيل انتهجت منذ تأسيسها سياسة تمييز تجاه المواطنين العرب». وقد اعترف تسميرت أنه شارك في الماضي في كتابة تقرير صادر عن «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» وتم فيه توجيه انتقادات لتدريس المدنيات في إسرائيل. والجدير بالذكر أن هذا المعهد أسسته وتديره مجموعة من أقطاب اليمين الإسرائيلي، مثل رئيس مجلس المستوطنات السابق، يسرائيل هارئيل، ونائب رئيس الحكومة الحالية ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، موشيه يعلون، ووزير الدفاع السابق، موشيه أرنس، وغيرهم. وأصدر المعهد تقريرا مؤخرا هاجم فيه أساتذة علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية ووصفهم أنهم ما بعد صهيونيين لأنهم لا يدرسون الرواية الصهيونية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وهدد إدارات الجامعات بالسعي إلى وقف التبرعات التي تحصل عليها الجامعات إذا لم يتم فصل هؤلاء المحاضرين.

وقالت رئيسة الهيئة الأكاديمية لتدريس موضوع المدنيات، الدكتورة ريكي تيسلر، من الجامعة العبرية في القدس، إن «تسميرت يحاول تغيير التشديد على الديمقراطية في تدريس المدنيات إلى التشديد على اليهودية والصهيونية». وأضافت أن «وزارة التربية والتعليم ليست مهتمة بتدريس المدنيات كتربية مدنية وإنما كتاريخ لأرض إسرائيل وشعب إسرائيل. والرسالة التي تأتي من جانب تسميرت هي رسالة فئوية وليست تعددية».

وقال مصدر في لجنة موضوع المدنيات، التي تقدم المشورة لوزارة التربية والتعليم في تدريس هذا المجال، إن «صورة تسميرت هي لشخص ينتمي لحزب العمل، لكن كل ما يهمه اليوم هو تعزيز الصهيونية والوطنية القومية. والكثير من الضغط يصب في موضوعي التاريخ والمدنيات».

«أن نكون مواطنين في إسرائيل»

في بداية العام ٢٠١٠ عيّن وزير التربية والتعليم، غدعون ساعر، تسميرت مديرا للسكرتارية التربوية في الوزارة. ويعتبر هذا المنصب الأرفع بعد منصب مدير عام الوزارة. ويتولى تسميرت في إطار منصبه هذا المسؤولية عن مضامين ومناهج التعليم في المواضيع المختلفة التي يتم تدريسها في جهاز التعليم. وعمل تسميرت في الماضي مديرا لمدرسة في بلدة كريات شمونه في شمال إسرائيل ومنذ العام ١٩٩٣ وحتى نهاية العام الماضي عمل كمدير عام لمؤسسة «يد بن تسفي»، التي تعنى بتاريخ اليهود والصهيونية.

وتم تأليف كتاب «أن نكون مواطنين في إسرائيل» في نهاية سنوات التسعين وصدر عن دار النشر التابعة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية. وكان هذا الكتاب الأساسي الذي استخدم في تدريس موضوع المدنيات في ٩٠٪ من المدارس خلال العقد الأخير. وينتهج تسميرت، من خلال مداولات داخلية وخارجية عقدها في الأسابيع الأخيرة، خطا متشددا ضد الكتاب، إلى أن قرر مؤخرا إعادة كتابته وتعديل مضامينه. ونقلت مصادر عدة شاركت في هذه المداولات عن تسميرت قوله إنه من خلال تدريس المدنيات عموما، وكتاب التدريس المذكور خصوصا، «يتم التدريس بصورة أوسع مما ينبغي عن البون والصراعات الاجتماعية [داخل إسرائيل]». ويعتبر تسميرت أنه يجب التشديد بشكل أكبر على تدريس تاريخ الدولة، من خلال مواضيع مثل قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨ أو إنشاء مدن التطوير في سنوات الخمسين والستين.

لكن الذين يعارضون توجهات تسميرت يخشون من أن التشديد على هذه المواضيع وتحييد جانب الصراعات سيجعل موضوع المدنيات شبيها بموضوع التاريخ. وقال أحد أعضاء لجنة تدريس موضوع المدنيات إنه «بالإمكان تدريس موضوع مدن التطوير من خلال مناقشة انعدام المساواة والعلاقة بين الوسط والأطراف، لكن ليس كاستعراض تاريخي زمني». والجدير بالذكر أن مدن التطوير هي البلدات التي أقيمت في أطراف إسرائيل، في الجليل والنقب، البعيدة عن وسط البلاد والتي تتميز بسكانها اليهود الشرقيين وبالفقر ونسبة البطالة العالية.

وعلى ما يبدو فإن أحد الفصول الأولى الذي ستتم إعادة كتابته هو الفصل المتعلق بالدروز في إسرائيل. وكان تسميرت قد انتقد بشدة، مؤخرا، هذا الفصل في كتاب التدريس لأنه يتم من خلاله التشديد أكثر مما ينبغي، برأيه، على التيارات في المجتمع الدرزي التي تعتبر نفسها عربية. ويستعرض كتاب «أن نكون مواطنين في إسرائيل» توجهين لدى الدروز في إسرائيل فيما يتعلق بانتمائهم القومي. التوجه الأول الذي يستعرضه الكتاب هو أن الدروز هم «جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية». بينما يشدد التوجه الثاني على أن هويتهم هي «مدنية إسرائيلية وليست قومية عربية». ويذكر الكتاب في هذا السياق أن التوجه الثاني هو المركزي في المجتمع الدرزي. ووفقا لمصادر مطلعة على هذه القضية، فإن تسميرت حوّل الفصل عن الدروز، الذي لا يحظى بتركيز خاص في دروس المدنيات، إلى «حرب صليبية» ضد كتاب التدريس.

ورأت الدكتور تيسلر، المحاضرة في مدرسة التربية في الجامعة العبرية، أنه «في ظل غياب دستور لإسرائيل، فإن تدريس المدنيات هو المكان الوحيد الذي بقي وبالإمكان إجراء نقاش فيه حول طبيعة الدولة، وإلى أي حد يجب أن تكون يهودية وديمقراطية وصهيونية. والطريقة لتحديد طبيعة التدريس يجب أن تكون بواسطة نقاش عام وواسع، وأن يتم حسم الأمر في نهاية المطاف من خلال 'لجنة الموضوع'، لكن تسميرت يحاول فرض آرائه. وهذا ليس شرعيا. وخلفيته الأكاديمية ليست في موضوع المدنيات وإنما في موضوع التاريخ، وهو ليس مطلعا على القضايا التي تطرحها التربية المدنية على أشكالها بشأن بناء المواطنة المشتركة».

ويشار إلى أنه قبل عام تقريبا نشر «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» تقريرا انتقد من خلاله تدريس المدنيات في جهاز التعليم. وادعى معدو التقرير أن المواصفات الحالية لتدريس المدنيات «تمس بالتربية على الصهيونية والوطنية [الإسرائيلية]»، وأن لهذا الخلل المزعوم «انعكاسات أيديولوجية وأخلاقية واجتماعية، من شأنها أن تؤدي إلى وهن في وجودنا كدولة يهودية وديمقراطية». وبعد ذلك ببضعة شهور شارك تسميرت في نقاش أجرته لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست وتطرق إلى عدة مواضيع بينها موضوع المدنيات. وعندما اقترح رئيس اللجنة البرلمانية، عضو الكنيست زبولون أورليف، من كتلة «البيت اليهودي» اليمينية المتطرفة، على تسميرت أن يطالع تقرير «معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، رد عليه تسميرت قائلا «لقد شاركت في إعداده».

احتجاج على تعديل منهاج المدنيات

وفي إطار الاحتجاج على سياسة تسميرت وسعيه إلى تعديل منهاج المدنيات بحيث يتناسب مع أفكاره اليمينية، قدم عضو لجنة موضوع المدنيات والمحاضر في جامعة حيفا، الدكتور أيمن إغبارية، استقالته من اللجنة، قبل نحو ثلاثة أسابيع. ويشار إلى أن مهمة اللجنة، المؤلفة من أكاديميين بارزين ومندوبين عن وزارة التربية والتعليم ومعلمين في المدارس، مرافقة الوزارة وتقديم الاستشارة لها لدى اتخاذ قرارات تتعلق بتدريس موضوع المدنيات، وهي مسؤولة أيضا عن تحديد منهاج التعليم.

وتطرق الدكتور إغبارية في رسالة استقالته إلى اجتماع للجنة عقد مؤخرا بمشاركة تسميرت وتم خلال بحث التغييرات التي يريد مدير السكرتارية التربوية إجراءها. وكتب إغبارية في استقالته التي أرسلها إلى تسميرت أن «الأجواء في الاجتماع تعزز رأيي بأن التغييرات التي تسعى إلى دفعها ليست بمثابة تعديلات بريئة، وهي بحد ذاتها أمر مطلوب بعد عشر سنوات من تشغيل البرنامج الدراسي، وإنما الأمر ينطوي على رفض مبدئي للمنطق النقدي للبرنامج. وعلى ما يبدو فإن رغبتك في 'إعادة كتابة' البرنامج هي تعبير عن مفهوم سياسي وتربوي مقلق، وهو مفهوم يلغي ويعقر أية محاولة لمواجهة مضمون وحدود طبيعة الدولة، ويرى باستعراض الخلافات حول تعريف الدولة على أنه عمل ينطوي على تآمر».

وشدد الدكتور إغبارية على أن التغييرات التي يحاول تسميرت «إملاءها على برنامج التدريس يتم تنفيذها من دون إجراء بحث مناسب ومن دون وجود شفافية عامة ومحاولة تحويل 'لجنة الموضوع' إلى جهة هامشية. كما أن تدخلك المباشر خلال اجتماع اللجنة من أجل تنفيذ هذه التغييرات، التي يضاف إليها الضغط الذي مارسته لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست في أعقاب تقرير معهد الإستراتيجيا الصهيونية، يمس بعمل اللجنة واستقلاليتها».

وأضاف إغبارية أنه «في حال نجحت محاولتك في 'إعادة كتابة' البرنامج الدراسي في هذه الاتجاهات، فإن هذا الأمر سيعزز اغتراب المعلمين والتلاميذ تجاه موضوع المدنيات. كما أن فرض رواية تاريخية صهيونية على المعلمين والتلاميذ العرب هو إقصاء للأقلية العربية وتخريب لمحاولات بلورة ثقافة مدنية مشتركة في الدولة».

وخلص إغبارية إلى أنه «قررت الاستقالة من اللجنة كخطوة احتجاجية ولأني لم أنجح في التأثير أيضا. وقد سمحوا لي بالتحدث، لكني لم أنجح في إجراء تغيير ملموس. ولذلك فإنه لا جدوى من بقائي عضوا في اللجنة».

إعادة كتابة كتب التاريخ أيضا

يذكر أن قرار وزارة التربية والتعليم إعادة كتابة وإصدار كتاب المدنيات ليس الأول من نوعه. ففي شهر تشرين الأول الماضي أصدرت الوزارة تعليمات غير مألوفة من قبل، تقضي بجمع واستعادة جميع نسخ كتاب التدريس في موضوع التاريخ بعنوان «نبني دولة في الشرق الأوسط»، الذي تم فيه ولأول مرة استعراض الرواية الفلسطينية بشأن التطهير العرقي في فلسطين في العام ١٩٤٨. وكانت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية قد صادقت على هذا الكتاب قبل إصداره.

كتاب (أن نكون مواطنين في إسرائيل)– وزارة التربية والتعليم قررت تغيير مضامينه بحجة أنها نقدية أكثر من اللازم!

وجاء في الكتاب أن «الفلسطينيين والدول العربية ادعوا أن معظم اللاجئين هم مواطنون تعرضوا للهجوم والطرد من بيوتهم من جانب القوات المسلحة اليهودية، التي اتبعت سياسة تطهير عرقي، خلافا لتصريحات السلام التي تضمنها إعلان الاستقلال» الإسرائيلي. واستعرض الكتاب إلى جانب ذلك الرواية الصهيونية. وصادقت وزارة التربية والتعليم على تدريس الكتاب فقط بعد إدخال تعديلات عليه.

إضافة إلى ذلك فإن كتب التاريخ المدرسية في إسرائيل لا تتطرق إلى حرب لبنان الأولى، التي شنتها إسرائيل في حزيران العام ١٩٨٢، ولا إلى اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تم توقيعها في أيلول العام ١٩٩٣. وفسرت وزارة التربية التعليم ذلك بأن الأمر يتطلب مرور فترة عدة عقود حتى يتم تدريس أحداث تاريخية معاصرة في المدارس. لكن تبين من تعليمات وزعتها الوزارة على معلمي موضوع التاريخ أن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، التي تم توقيعها بعد حرب لبنان الأولى واتفاقيات أوسلو، هي بين المواضيع التي يتم تدريسها. وعقبت الوزارة الإسرائيلية على ذلك أنه «بطبيعة الحال فإن برنامج التعليم لا يمكنه أن يشمل كافة المواضيع والأحداث التاريخية».

باحثون في مجال الأمن القومي:

الانتقال إلى مفاوضات مباشرة تحت ضغط أميركي لا ينطوي بالضرورة على تغيير إستراتيجي

يصدر عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، هذا الأسبوع، كتاب جديد حول التقويم السنوي لوضع إسرائيل الإستراتيجي.

ويرى الباحثون في المعهد أن الصورة تتزايد خطورة بالنسبة لإسرائيل. وفي حديث أجراه المحلل العسكري لصحيفة هآرتس، عاموس هارئيل، مع الباحثين في المعهد ونشره في تقرير، يوم الجمعة الماضي، رأى الباحثون أن إيران تقترب من الحصول على قدرة نووية عسكرية والولايات المتحدة أخذت تضعف، وفي المقابل فإن المفاوضات التي بدأت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تشكل «بارقة أمل» وإن كانت احتمالات نجاحها ضئيلة، برأيهم.

ورأى الباحثون في «معهد دراسات الأمن القومي» أن التغيير التكتيكي المتمثل في الانتقال من مفاوضات غير مباشرة إلى مباشرة تحت ضغط أميركي لا يبشر بالضرورة بتغيير إستراتيجي، لأن البون بين مواقف الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ما زال شاسعًا. إضافة إلى ذلك فإن مسألة التزام رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، بعملية السلام ليست واضحة.

وقال رئيس المعهد، الدكتور عوديد عيران، إن ثمة صعوبة في إمكانية نجاح إسرائيل والفلسطينيين في الجسر على الفجوة بين مواقفهما المتعلقة بقضايا الحل الدائم: القدس والحدود واللاجئون. وأضاف أنه «إذا لم ينجح الجانبان في التوصل إلى اتفاق مرحلي ويعلنان أنه سيقود في المستقبل إلى حل الدولتين، فإن الوضع قد يسوء. وأنا لست واثقا من أن بيبي [أي نتنياهو] مستعد لأن يقترح ما كان اقترحه [رئيس حكومة إسرائيل السابق ايهود] أولمرت. أشك في ذلك. والنتيجة الأهم التي ستكون للقمة هي أن يتفق الجانبان على مبدأ يقضي بأنه في ظل غياب حل كامل، لا يتم فض المفاوضات مثلما جرى في كامب ديفيد قبل عشر سنوات، وإنما مواصلة الاتصالات».

من جانبها قالت الباحثة في المعهد الدكتورة عنات كورتس، التي حررت الكتاب سوية مع زميلها العميد في الاحتياط شلومو بروم، إنها لم تقتنع بتصريح نتنياهو بشأن السلام ولا بإعلانه عن تبني حل الدولتين في الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان، العام الماضي. وأوضحت أنه «عندما ندقق في احتمالات التوصل إلى حل، فإن الضعف الداخلي في كلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، مقلق للغاية».

وكتبت كورتس وبروم في مقدمة الكتاب أنه «لم يطرأ في العام الفائت اختراق يسمح لإسرائيل أن تواجه بشكل أفضل التحديات في محيطها الإستراتيجي. زيادة على ذلك فإن التهديدات على إسرائيل إنما تعاظمت وحسب. فالعملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تقف أمام طريق مسدودة... والحصار على غزة لم يحقق الأمل بإضعاف حماس بصورة تسهل على السلطة الفلسطينية أن تجري مع إسرائيل مفاوضات عينية، وتحوّل [قطاع غزة] إلى مركز لانتقادات دولية فظة ضد إسرائيل وخلق أجواء حصار دبلوماسي [على إسرائيل]». وأشار الباحثان إلى تبعات الحرب على غزة، وكتبا أنه «على الرغم من أن إسرائيل أثبتت في السنوات الأخيرة قدرة على تمرير رسالة عسكرية رادعة، لكن هذا الإنجاز يرافقه ثمن سياسي كبير. فالانتقادات الدولية ضد القوة المفرطة لرد الفعل الإسرائيلي يتوقع أن تردعها عن تنفيذ خطوات متشددة لتجديد الردع عندما تنتهي صلاحيته».

وأضافا أن حزب الله مستمر في تسليح نفسه وتعزيز قوته السياسية في لبنان، «وعلى خلفية الجمود في العملية السياسية بين إسرائيل وسورية وتعاظم قوة حزب الله، يبدو أنه إلى الشمال من إسرائيل أخذت تتبلور جبهة مهددة أكثر من السنوات التي مضت». وفي موازاة ذلك فإن إيران موجودة في «أوج عملية استكمال برنامجها النووي العسكري واستقرت كرأس الحربة في المعسكر المعادي لإسرائيل. وانضمت تركيا، بقدر معين، إلى هذا المعسكر... وفي خلفية منظومة التهديدات هذه يخيم ظل عملية نزع الشرعية المتسارعة عن إسرائيل».

المفاوضات مقابل النووي

ورأى عيران أن «عملية السلام، ورغم أنها لن تؤدي إلى إحلاله بالضرورة، إلا إنها تضع أفقا سياسيا على الأقل. وهذا مفيد لاستقرار تحالف غير رسمي ومعتدل في المنطقة. وانسحاب الولايات المتحدة من العراق بحد ذاته يمنح فرصة لتحقيق ذلك». وشدد عيران على أنه «ليس معقولا أن تعمل إسرائيل ضد إيران [عسكريا] بضوء أصفر أو حتى أخضر من الولايات المتحدة».

من جانبه قال بروم «لا أتخيل أن [الرئيس الأميركي باراك أوباما سيتعهد رسميا أمام بيبي بأنه سيهاجم المنشآت النووية الإيرانية في حال عدم نجاح العقوبات. لكن من شأن أجواء أفضل في المسار الفلسطيني أن تساعد الولايات المتحدة على القيام بأنشطة ناجعة أكثر ضد إيران. فالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يمنع اللاعبين في المنطقة من القيام بالخطوات المطلوبة في السياق الإيراني، بسبب الرأي العام العربي. [لكن] إذا ضعفت هذه الضرورات فإن حيز العمل سيتسع».

واعتبرت الباحثة في المعهد، إميلي عمروسي، أن «استخدام القوة العسكرية لن يحل مشكلة النووي الإيراني. وفاعلية العقوبات ضد إيران تقاس بتقدم الأطراف في مفاوضات جدية أكثر. والخيار العسكري يكاد يكون اعترافا بالفشل، إذ إن بإمكانه أن يرجئ البرنامج الإيراني. وإدارة أوباما منشغلة بصورة ضئيلة بالخيار الدبلوماسي. فهي لم تجر مفاوضات صارمة مع طهران. واستنتاجي هو أن الإدارة الأميركية أصبحت على ما يبدو توافق على تحول إيران إلى دولة على عتبة النووي، وعلى بعد بضعة شهور من الحصول على القنبلة».

ومثلما هي الحال في كل عام، يتحدث الباحثون في المعهد عن أن العام المقبل هو «عام الحسم» أو عن أن العامين المقبلين هما «عاما الحسم». واعتبر عيران أن «العامين المقبلين مصيريان بالنسبة لمعالجة أمر إيران وعملية السلام وتغير زعماء في المنطقة بسبب سنهم. لكن الصورة العامة ليست مشجعة».

من جانبه رأى نائب رئيس المعهد، الدكتور إفرايم كام، أن «مكانة الولايات المتحدة الإستراتيجية في المنطقة ستقف أمام امتحان. ويوجد هنا تطورات متوازية: عملية السلام، الانسحاب الأميركي من العراق، زيادة التدخل الأميركي العسكري في أفغانستان، ومقابل ذلك هيمنة إيرانية آخذة في الاتساع وتقدم نحو النووي الإيراني. وفي خلفية ذلك تقف إسرائيل أمام قنابل موقوتة في الشمال [حزب الله] وفي الجنوب [حماس]. وينبغي الأخذ بالحسبان أن فشل المحادثات السياسية [بين إسرائيل والفلسطينيين] من شأنه أن يسرع الانفجار».

وقالت الدكتورة كورتس إنها تتخوف من أن «ضعف الولايات المتحدة وعدم قدرتها على تحقيق إنجازات بارزة سيصعدان المطلب الأميركي أن يكون الدفع بعملة إسرائيلية، في محاولة لاختراق الطريق المسدودة في المنطقة. وفي المقابل، فإنه إذا بدا أن ثمة احتمالا لبلورة اتفاق رف إسرائيلي – فلسطيني فإنه قد تأتي موجة عمليات واستفزازات تنفذها حماس في محاولة لمنع ذلك».

ويبدي بروم تشاؤما حيال الوضع الحاصل وقال إن «الخطر الأساس في الوضع الراهن يتعلق بوهم الاستقرار النابع من النجاحات النسبية في الزاوية الإستراتيجية التي حققتها الحربان الأخيرتان في لبنان وغزة وأدتا إلى تجديد الردع الإسرائيلي. لكن في أحد الأيام سيتوقف الردع، لأن الاستقرار لا يبنى على الردع وحده فقط. ولم يتم استغلال الوقت الذي مضى في معالجة مشاكل جذرية. وفرضية أن توازن القوى الإقليمي وسياسة اللاعبين ستبقى على حالها قد تتقوض».

الاشتباه: تجارب على بشر وحيوانات في إحدى كليات طب الأسنان الإسرائيلية من دون الحصول على إذن

يجري مراقب الدولة الإسرائيلي تحقيقا في أعقاب الكشف عن أبحاث جرت في كلية طب الأسنان في جامعة تل أبيب على البشر والحيوانات. وبرزت شكوك من تحقيق نشرته صحيفة هآرتس، يوم الثلاثاء الماضي، أن كبار الباحثين في كلية طب الأسنان أجروا الأبحاث على البشر والحيوانات من دون الحصول على إذن خاص لذلك من الجهات المخولة بالمصادقة على إجراء تجارب كهذه.

كذلك تبين من التحقيق الصحافي أن الهدف من هذه التجارب هو تطوير منتج طبي وجني أرباح طائلة من ذلك. وأظهر تحقيق هآرتس أيضا، وجود صراعات بين كبار الباحثين في كلية طب الأسنان على خلفية تجارية تتعلق بالأبحاث التي أجريت على المنتج الطبي وبتقاسم الأرباح التي حصل عليها الباحثون.

وأفاد تحقيق هآرتس أن بحثا أداره البروفسور تسفي أرتسي، وهو باحث كبير في كلية طب الأسنان في جامعة تل أبيب، تم خلاله إجراء تجارب على قطط في ظروف يشتبه بأنها غير قانونية. وقد حقق في هذه القضية مجلس التجارب على الحيوانات التابع لوزارة الصحة الإسرائيلية. وليس معروفا حتى اليوم ما هو جوهر البحث الذي يجريه البروفسور أرتسي، لأنه لم يتم النشر عن البحث حتى اليوم. لكن يبدو أن ثمة أمرا واحدا معروفا وهو أن الغالبية الساحقة من التجارب التي أجريت على الحيوانات في العقد الأخير في كلية طب الأسنان في جامعة تل أبيب، فحصت منتجا طبيا واحدا اسمه أوسيكس (OSSIX).

وأوسيكس هو غشاء عظمي اصطناعي يمكن من نمو عظام في الأسنان بعد زرعها. وتم تطوير أوسيكس على يدي الباحث في كلية طب الأسنان في جامعة تل أبيب، البروفسور ساندو بيترو بالتعاون مع جراح العظام البروفسور متتياهو نوف. وتم إجراء التجارب الأولى على الغشاء في سنوات التسعين، وفي العام ٢٠٠٠ تمت المصادقة على هذا المنتج في الولايات المتحدة، وبعد ذلك صادقت عليه وزارة الصحة في إسرائيل، وبعد ذلك تم تسويقه تجاريا. وأقام بيترو ونوف شركة باسم «كولبر»، تم بيعها لشركة الأدوية العالمية «جونسون أند جونسون» في العام ٢٠٠٦ مقابل مبلغ ١٥٩ مليون دولار. لكن في شهر تشرين الثاني من العام الماضي ٢٠٠٩ تم إغلاق شركة «كولبر» وتوقف صنع منتج أوسيكس.

لكن في شهر كانون الأول الماضي، أي بعد شهر واحد من إغلاق «كولبر»، تلقى عميد كلية طب الأسنان في جامعة تل أبيب، البروفسور يوسي ماكوري، رسالة تضمنت شكوى حول إجراء تجارب على البشر في العام ٢٠٠٥، وقبل بيع «كولبر». ويشار إلى أن أربعة باحثين كبار في كلية طب الأسنان هم الذين باعوا هذه الشركة وهم البروفسور عوفر موزيس والبروفسور تسفي أرتسي والبروفسور كارلوس نيماكوفسكي والبروفسور ساندو بيترو الذي طور المنتج الطبي أوسيكس. وادعى مرسل الشكوى أن الباحثين الأربعة أجروا بحثهم الذي قارن بين أوسيكس ومنتجين منافسين هما بيو جايد (Bio Gide) الذي تصنعه شركة غايستليخ السويسرية وغور تيكس (Gore tex)، من دون الحصول على مصادقة لجنة هلسنكي في جامعة تل أبيب المخولة بالمصادقة على منح إذن لباحثين بإجراء تجارب على البشر.

وفي شهر نيسان الماضي بعث مرسل الشكوى الأولى برسالة ثانية إلى ماكوري وحثه فيها على التعامل مع الشكوى. وشكل ماكوري لجنة طاعة خاصة للتدقيق في الادعاءات الواردة في الشكوى وتمت دعوة الباحثين الأربعة للمثول أمامها. لكن الموقع على الرسالتين اللتين طالبتا بالتحقيق في إجراء تجارب غير قانونية على البشر، وهو الطبيب البيطري الدكتور أندريه منشيه، نفى أنه قام بإرسالهما. ويعمل منشيه مستشارا لجمعية «من خلف أبواب المختبرات» التي تعنى بحماية الحيوانات. رغم ذلك فإن الباحثين الأربعة يدعون أنه في الفترة التي أجروا فيها التجارب، قبل العام ٢٠٠٥، لم يكونوا مطالبين بالحصول على إذن لإجراء تجارب على البشر لأن الأنظمة التي تلزم بالحصول على إذن كهذا بدأ سريانها منذ العام ٢٠٠٦. وطالب البروفسور بيترو من خلال رسالة وجهها بواسطة محاميه إلى مراقب الجامعة بإجراء تحقيق في الرسالة المزورة، التي طالبت بإجراء تحقيق في أبحاثه.

من جهة ثانية تبين أن لجنة الطاعة لا تنظر فقط في الشكوى بشأن الأبحاث التي أجراها الباحثون الأربعة، وإنما تنظر أيضا في أبحاث أجراها رئيس كلية طب الأسنان في جامعة تل أبيب، البروفسور حاييم طال، حول أوسيكس. وأجرى طال هذه الأبحاث من خلال تجارب على البشر أولا وثم على حيوانات، وهو أمر مفاجئ وغريب بحد ذاته.

وتبين أيضا أن العلاقات بين بيترو وطال متوترة. فقد قدم طال دعوى إلى المحكمة المركزية في تل أبيب ضد بيترو وشريكه في إقامة شركة «كولبر»، متتياهو نوف، وادعى فيها أن الاثنين أخفيا عنه معلومات حول إقامة الشركة وأنهما سلبا حقه وحصته في اختراع أوسيكس. وانتهت الدعوى بتسوية مالية، لكن القطيعة في العلاقات بين طال وبيترو ما زالت قائمة حتى الآن. ولذلك فإنه في الأبحاث التي أجراها طال شارك فيها أرتسي ونيماكوفسكي وموزيس والبروفسور أفيطال كوزلوفسكي، وهؤلاء جميعا وقعوا على البحث الذي انتهى في العام ٢٠٠٦ وتم نشره في العام ٢٠٠٨ في المجلة العلمية «Clinical Oral Implants Research» واطلعت عليه جمعية «من خلف أبواب المختبرات». وأجرى هذا البحث مقارنة بين أوسيكس الإسرائيلي وبيو جايد السويسري. وتم فيه فحص، أو عمليا إجراء تجارب على ٥٢ شخصا بينهم ٣٠ امرأة و٢٢ رجلا. وتبين أن هذا البحث أجري من دون الحصول على مصادقة لجنة هلسنكي في جامعة تل أبيب.

وهذه المرة توجه الدكتور أندريه منشيه الحقيقي باسم جمعية «من خلف أبواب المختبرات» إلى وزارة الصحة الإسرائيلية مطالبا بالتدقيق في إجراء تجارب على البشر من دون الحصول على إذن لتنفيذ ذلك. وفي أعقاب الشكوى أجرت المحامية طاليا أغمون من الدائرة القانونية في الوزارة تدقيقا، ووجدت أن هذه التجارب على البشر أجريت فعلا من دون الحصول على مصادقة لجنة هلسنكي، لكنها قالت إن البروفسور طال أوضح لها أنه بموجب الأنظمة لم يكن بحاجة إلى الحصول على مصادقة لجنة هلسنكي. وفي إثر ذلك قررت وزارة الصحة إنهاء التحقيق في الموضوع. وكتبت أغمون في قرار الوزارة أنه «من الناحية القانونية فإن الوضع القانوني الحالي، لأسفنا، لا يُخضع الجامعات بشكل واضح لإشراف وزارة الصحة في موضوع التجارب وهو وضع نعتزم تغييره».

توقع اكتشاف نفط قبالة حيفا وإسرائيل تواجه صعوبة في العثور على أسواق عالمية!

*آخر التقديرات تتحدث عن احتمال وجود أكثر من ٤ مليارات برميل نفط تحت حقل الغاز الضخم «ليفياتان» قبالة شواطئ حيفا * التقديرات المتلاحقة ترفع أسهم قطاع النفط بنسبة عالية وتهبط بشكل أسرع خلال بضع ساعات * خبراء ومحللون يطالبون بالتريث والانتظار ستة أشهر إلى حين اتضاح الأمور: لا يمكن بناء ثروات على أساس تقديرات * إسرائيل تستصعب إيجاد أسواق لشراء الغاز*

من المفترض أن تبدأ الشركات الفائزة بعطاء التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل «ليفياتان» الذي يبعد ١٣٥ كيلومترا عن شواطئ مدينة حيفا في البحر الأبيض المتوسط عملها خلال الشهر المقبل، على أن تستمر عمليات الحفر في عمق ١٦٣٤ مترا حوالي ستة أشهر، لتتضح حقيقة التقديرات التي تتحدث حتى الآن عن احتمال تبلغ نسبته ٥٠٪ لوجود ٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

غير أن التقديرات بدأت حاليا تتحدث عن وجود حقل ضخم من النفط تحت حقل الغاز، وتتراوح التقديرات ما بين نسبة ١٪ إلى ١٧٪ بشأن وجود حتى ٤ر٢ مليار برميل نفط، لكن بين هذا وذاك، فإن الغاز قد يتحول إلى ضائقة، إذ إن إسرائيل ما زالت حتى الآن تواجه صعوبة في إيجاد أسواق لشراء الغاز الإسرائيلي، وهناك أحاديث تقول إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عرض على اليونان شراء الغاز الإسرائيلي مستقبلا.

يذكر أنه في شهر أيار الماضي أعلنت شركة «نوبل إنيرجي»، الحاصلة من الحكومة الإسرائيلية على امتياز أعمال التنقيب عن ثروات طبيعية في البحر المتوسط، أنها وصلت إلى منطقة تبعد حوالي ١٣٥ كيلومترا عن شاطئ حيفا، بلغت مساحتها نحو ٣٢٤ ألف دونم، وأطلقت الشركة على الحقل الجديد اسم «ليفياتان» (حوت)، وقالت إن هناك احتمالا بنسبة ٥٠٪ بأن يكون في هذه المنطقة حوالي ٤٥٠ مليار كوب مكعب من الغاز الطبيعي.

والمساهم الأبرز في شركة «نوبل إنيرجي» هو الثري الإسرائيلي يتسحاق تشوفا، الذي يملك ٤٥٪ من الأسهم، مقابل ٤٠٪ لشركة «نوبل إنيرجي» الأميركية، و١٥٪ أسهم متفرقة، وسبق هذا الاكتشاف، اكتشاف حقل آخر في المنطقة الجنوبية، قبالة شواطئ عسقلان، أطلق عليه اسم «تمار»، وتبلغ مساحة الحقل ٩٧ ألف دونم، أي أن الحقل الجديد «ليفياتان» يساوي ٣ر٣ أضعاف حقل «تمار».

وستبدأ في الشهر المقبل عمليات الحفر والتنقيب بعمق ١٦٣٤ مترا عن سطح البحر، حتى الوصول إلى حقل الغاز، إلا إنه بحسب التقديرات الجديدة، التي تعتمد صورا جوفية ثلاثية الأبعاد، فإن هناك احتمالا كبيرا للوصول إلى حقل نفط ضخم، تحت حقل الغاز، إذ هناك تقديرات بنسبة ١٧٪، أن يتم العثور على حقل نفط في عمق ٥٨٠٠ متر، وفيه حسب التقديرات ٣ مليارات برميل نفط، يضاف إليها بموجب تقديرات بنسبة ٨٪، أنه على عمق ٧٢٠٠ متر سيكون ٢ر١ مليار برميل نفط إضافي.

وقد أثار الإعلان عن هذه التقديرات حالة من الصخب في الأسواق المالية، فراحت الأسهم تتحرك في الاتجاهين، صعودا وهبوطا بسرعة كبيرة جدا، فمثلا أسهم قطاع الطاقة والوقود سجلت في يوم واحد ارتفاعا حادا وصل إلى أكثر من ٧٠٪، وفي نفس اليوم هبطت إلى مستوى أقل من ١٠٪.

ويقول أحد المحللين في هذا المجال لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» إن تقديرات بهذا المستوى اعتادت الشركات أن لا تصدر تقارير بشأنها، وأشار إلى أن التقديرات لم تصدر رسميا عن شركة «نوبل إنيرجي» صاحبة ٤٠٪ من أسهم شركة أعمال التنقيب في حقل ليفياتان، ومن أصدر هذه التقديرات كان شركات إسرائيلية مساهمة مع شركة «نوبل إنيرجي»، وأشار أيضا إلى أنها تقديرات سابقة لأوانها.

وقال الخبير الاقتصادي عيران يونغر إن التقرير المعلن يشير إلى نوايا للوصول إلى العمق الذي تمت الإشارة إليه، ولكن على الرغم من الكميات الضخمة التي جرى الحديث عنها، فإن الأمر يحتاج لمرور ستة أشهر، إلى حين تنتهي المرحلة الأولى من الحفريات.

غير أن الخبير يارون زار قال للصحيفة ذاتها إن كون الحفريات ستنتهي حتى شهر آذار المقبل، يرفع نسبة التقديرات إلى ٦٢٪.

ومن الجدير ذكره أن الجدل في إسرائيل حول نسبة الحكومة من المردود المالي للغاز الطبيعي ما زال مستمرا، وأن هناك لجنة خاصة أقامتها الحكومة لتقديم توصياتها في هذا المجال، فقد نصت الاتفاقية المبرمة مع شركة التنقيب على منح الحكومة الإسرائيلية نسبة ٥ر١٢٪ من قيمة الغاز بعد استخراجه، ولكن عمليا ٥ر١٠٪ من القيمة الفعلية مع وصول الغاز إلى الشاطئ، تضاف إليها نسبة ٢٠٪ ضريبة شركات، وبهذا نشأت معادلة: ٣٠٪ لخزينة الدولة في مقابل ٧٠٪ للشركات، وهذه معادلة أثارت ضجيجا في الحكومة الإسرائيلية، مما قاد إلى البدء بإعادة النظر في هذه الاتفاقية، وهناك من يدعو إلى قلب المعادلة كليا، ولكن هناك من يدعو إلى جعلها مناصفة بنسبة ٥٠٪ مقابل ٥٠٪.

وقد تأجج هذا الجدل بعد أن قال خبراء إنه مما لا شك فيه أن حقلي الغاز المتوقعين بالفعل تمار وليفياتان بإمكانهما أن يغيرا وجه البلاد، ووفقا لتقديرات الاقتصاديين سيرتفع الناتج القومي الخام في العام ٢٠١٣، مع بدء وصول الغاز من حقل تمار، بنسبة ٤٪ إلى ٥٪، في حين أن القيمة المالية المتوقعة لحقل «ليفياتان» تصل إلى ١٠٠ مليار دولار.

معضلة «من يشتري الغاز؟»

لكن الصخب الإسرائيلي حول اكتشاف حقلي الغاز، والتقديرات بوجود حقل نفط ضخم من تحت أحدهما، يتراجع لدى طرح سؤال من سيشتري هذه الكميات الضخمة من الغاز الطبيعي، في حين أن الأسواق العالمية مليئة بالغاز، فالغاز الذي تم العثور عليه في حقل تمار من شأنه أن يسد احتياجات إسرائيل من الغاز لمدة ما بين ٢٥ عاما إلى ٣٠ عاما، ولهذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا عن حقل ليفياتان، الذي يعتبر حجمه أكبر بثلاثة أضعاف من حجم تمار؟.

ويقول خبراء إنه من أجل بيع الأسهم وتحفيز الجمهور على الإقبال عليها، يجب العثور على أسواق لتصدير الغاز إليها، ولكن كما ذكر فإن الأسواق العالمية مليئة بالغاز، ونشأت فكرة بمد أنبوب غاز من حقل ليفياتان إلى تركيا أو اليونان، ليندمج مع أنبوب آخر يتم التخطيط له، آت من تركمانستان وأذربيجان، إلى جنوب وشرق أوروبا، أما الفكرة الثانية فتدعو إلى إنشاء مصنع في جزيرة قبرص لتحويل الغاز إلى سائل، ليتم تسويقه في حاويات ضخمة تنقل بسفن إلى جميع أنحاء العالم.

غير أن هاتين الفكرتين هما موضع شك كبير من حيث إمكانية التنفيذ، وهذا نظرا لوضعية سوق الغاز في أوروبا والعالم، إذ تقول الدكتورة برندا شيفر، رئيسة برنامج إدارة سياسة الطاقة في جامعة حيفا، إن الأوضاع الاقتصادية في اليونان وإيطاليا وتركيا لن تسمح بتجنيد أموال استثمارية، هذا إضافة إلى أن استهلاك الغاز في اليونان في تراجع في أعقاب الركود الاقتصادي الذي تواجهه.

وتضيف شيفر قائلة إن إيطاليا تستورد الغاز بينما تركيا غنية بالغاز، في حين أن روسيا لن تسمح للغاز الإسرائيلي بأن يمس سوق الغاز في أوروبا، وأصلا فإن إسرائيل لن يكون بمقدورها منافسة الغاز الذي يتدفق من تركمانستان أو إيران.

كما أن شيفر لا ترى سوقا في العالم تستطيع استيعاب فائض الغاز من إسرائيل منذ الآن، وتقول إن الشركات الإسرائيلية بحاجة إلى ضمان أسواق أخرى، كي يساعدها هذا في تحديد السعر للسوق المحلية.

ودعت شيفر إلى أن تحتفظ إسرائيل بالغاز الطبيعي الذي سيتم العثور عليه لاحتياجات إستراتيجية لها، وتعزيز احتياطي الطاقة لديها بعد اكتشاف حقل «تمار»، ويساندها في هذه الدعوة المسؤول عن أعمال التنقيب عن الغاز والنفط في وزارة الطاقة الإسرائيلية، الدكتور يعقوب ميمرين، الذي قال إنه من غير الممكن إلزام الشركات ببيع الغاز من حقل ليفياتان للسوق المحلية، ولكن من جهة أخرى، فإن هذا الغاز ملك للدولة، ويجري فحص إمكانية تخزين قسم من هذا الغاز لأهداف إستراتيجية قومية.

ومقابل هذا، فقد كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عرض على رئيس الحكومة اليونانية يورغو باباندريو إمكانية أن تشتري اليونان الغاز الطبيعي من إسرائيل، وبشكل خاص من الحقل الجديد ليفياتان، ويجري الحديث على فكرة تعتمد على مد أنبوب غاز في قاع البحر الأبيض المتوسط، ليوصل الغاز إلى اليونان، ومنها إلى دول في جنوب وشرق أوروبا، وقالت الصحيفة إنها حتى الآن لم تعرف إجابة باباندريو.

ولم ينف ديوان نتنياهو الأمر في رده على الصحيفة، وقال بيان صادر عنه إن نتنياهو بحث خلال زيارته إلى اليونان قبل أكثر من ثلاثة أسابيع سلسلة من القضايا ومن بينها القضايا الاقتصادية، وأيضا قضية الطاقة، التي تشغل إسرائيل ودولا كثيرة في العالم، إلا إن المكتب رفض الحديث عن مضمون محادثة نتنياهو وتفاصيلها.

مشهد من أعمال التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل (تمار) الإسرائيلي في عرض البحر المتوسط

عن هوس "البحث عن الجينات اليهودية" - الوقائع والدلالات!

بقلم: أنطوان شلحت

في أواسط شهر حزيران ٢٠١٠ شهدت وسائل الإعلام في إسرائيل حملة انطوت على قدر كبير من التطبيل والتزمير لترويج نتائج بحث جديد في علم الجينات الوراثية أظهر، وفقًا للقائمين عليه، أن جميع اليهود في العالم هم ذوو أصل جيني واحد يعود إلى شرق البحر المتوسط، أي الشرق الأدنى. وقد وردت نتائج هذا البحث في سياق مقال نشرته المجلة العلمية البريطانية المرموقة [Nature] وأشير فيه إلى أن باحثين من ثماني دول، بينها إسرائيل، قاموا بفحص ستمئة ألف شارة أو جزيئية جينية، وأسفر فحصهم عن «رسم ملامح صورة مركبة للبنية الجينية لدى الشعب اليهودي»، وذلك بواسطة مقارنة ذراري أبناء ١٤ جالية يهودية في «الشتات» مع ذراري ٦٩ من المجتمعات غير اليهودية في أنحاء العالم المختلفة. وبيّن البحث الجديد، في المحصلة العامة، أن اليهود من ناحية جيناتهم يشبهون «الغوييم» (غير اليهود) في منطقة شرق البحر المتوسط، مثل الدروز والقبارصة، أكثر مما يشبهون غير اليهود في الدول الغربية التي عاشوا فيها على مرّ العصور. وقد تولى الدكتور دورون بهار، من مستشفى «رمبام» في مدينة حيفا، كتابة المقال في المجلة العلمية المذكورة، في حين شارك في البحث إياه من إسرائيل كل من البروفسور كارل سكورتسكي وغينادي يودكوفسكي من كلية الطب في معهد «التخنيون» للهندسة التطبيقية في حيفا.

وحرص د. بهار، في تصريحات أدلى بها إلى وسائل الإعلام، بالتزامن مع قيامها بنشر نتائج هذا البحث، على القول إنه يأمل «في ألا يُستعمل البحث الجديد على نحو مغرض من أجل رسم ملامح جينية تسعى إلى الإجابة عن سؤال من هو اليهودي؟». مع ذلك، لا بُدّ من التنويه أن هذا البحث يأتي على ركام أبحاث سابقة تضع، في تحصيلها الأخير، علم الوراثة في موضع تدعيم المقولات الصهيونية المتعلقة بجوهرانية «الشعب اليهودي». ولعل أهم هذه المقولات هي تلك المحيلة إلى كون العرق (الإثنوس) اليهودي ذا أصل بيولوجي واحد يعود إلى الشرق، لا إلى مجموعات عرقية متعددة في شتى أنحاء العالم، باعتبار اليهودية دينًا مثل كل الأديان ولا سيما التوحيدية منها. ومن نافل القول إن هذه المقولة كانت أحد أبرز المسوغات التأسيسية في مشروع الحركة الصهيونية لاستعمار فلسطين وموارية وقائعه.

وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من الأبحاث التاريخية الإسرائيلية سبق أن تطرّق إلى الدور الذي أُنيط بعلم الجينات، في الآونة الأخيرة، في سياق تثبيت ركائز المشروع الصهيوني، والذي أريد له أن يستبدل دور الدراسات التاريخية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية، التي تعرّضت ولا تزال تتعرّض إلى عمليات هدم وتفكيك لا حصر لها. ونذكر في طليعة هذه الأبحاث كتاب المؤرخ البروفسور شلومو ساند «اختراع الشعب اليهودي»، الذي ستصدر قريبًا ترجمة عربية له عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار.

ويشير كتاب ساند، من ضمن أشياء أخرى، إلى أن ناتان بيرنباوم، الذي صكّ مصطلح «الصهيونية» في العام ١٨٩١، اعتبر أن علم الأحياء هو الذي في وسعه أن يفسّر نشوء الأمم، بما في ذلك «الأمة اليهودية»، وليس اللغة أو الثقافة، فالقبائل والأمم تنشأ– كما كتب «لأن الطبيعة طوّرت عناصر (أجناساً) إنسانية متنوّعة، وهي مستمرة في ذلك». أما ماكس نورداو، الذي كان بمثابة الساعد الأيمن لثيودور هرتسل، مؤسس الحركة الصهيونية، فقد أكد أن اليهود يمثّلون شعباً يعود إلى أصول بيولوجية متجانسة، ولم يتردّد في الحديث عن «صلات الدم القائمة بين أعضاء العائلة اليهودية». وبينما اعتقد فلاديمير جابوتنسكي، الأب الروحي لليمين الصهيوني، أن اليهودية تحمل دمًا خاصًا يميّزها عن الجماعات البشرية الأخرى، فإن آرثور روبين، الذي يعتبر بمثابة مؤسس علم الاجتماع في الجامعة العبرية في القدس، أشار في كتابه: «علم اجتماع اليهود»، الصادر العام ١٩٣٠، إلى أن «معظم اليهود ظلوا يشبهون، في تكوينهم العرقي، أجدادهم القدماء في أرض إسرائيل (فلسطين)»، وذلك على الرغم من تسرّب دماء غريبة إلى دماء «الشعب اليهودي». ويرى ساند أن مصطلحات مثل «عنصر» و«دم» أخذت تختفي شيئًا فشيئًا من العالم بعد الحرب العالمية الثانية وما انطوت عليه من فظائع النازية، حيث بات العلماء يرون أن فكرة العنصر ترجع إلى أسطورة اجتماعية لا إلى واقع علمي متماسك. غير أن الرفض العام لهذه المصطلحات لم يمنع العلماء الإسرائيليين من الاستمرار في الاعتقاد بالأصل الواحد للشعب اليهودي. ومع أن مصطلح «العنصر اليهودي» قد اختفى من الخطاب الجامعي الشائع في إسرائيل، إلا إن حقلاً علمياً جديداً برز بدلاً منه تحت اسم «البحث عن أصل الجماعات اليهودية». وفي اللغة الصحافية الشعبوية أُطلق على هذا الحقل اسم «البحث عن الجينات اليهودية»، والذي تمثل هدفه في إيجاد تجانس بيولوجي بين يهود العالم أجمع، ذلك بأن الهوية الجمعية الإسرائيلية الملتبسة كانت في حاجة إلى تمثّلات واعدة عن أصل بيولوجي مشترك، مثلما كانت الصهيونية في حاجة، كي تحقق مشروعها، إلى العامل الديني، الذي سرعان ما انطلقت تبحث عنه.

ووفقًا لباحث إسرائيلي آخر هو البروفسور رافائيل فالك، الذي نشر في العام ٢٠٠٦ كتابًا مهمًا بعنوان «الصهيونية والبيولوجيا اليهودية»، فإن مسألة الماهية البيولوجية للتكوين اليهودي ترافقت مع تجسيد الفكر الصهيوني منذ بدايته، إلى درجة أن آرثور روبين، رئيس المكتب الفلسطيني للمنظمة الصهيونية العالمية، والذي كان يشتري الأراضي ويقيم أشكالاً مختلفة من المستوطنات اليهودية، عرض الفكرة الجينية على أنها واحدًا من أهم أهداف الصهيونية. وكان على قناعة بأن اليهود ذوو خصائص بيولوجية، ولذا فإن توطينهم في فلسطين هو أمر بالغ الحيوية، من أجل المحافظة عليهم. وفي لحظة صراحة نادرة كتب روبين في العام ١٩٢٣ أنه «لو لم يكن اليهود ينتمون عرقيًا إلى شعوب الشرق الأدنى، لما كان بالوسع تبرير الصهيونية».

وأضاف فالك أنه لا يظن أن هؤلاء الأشخاص كانوا يفكرون بمفاهيم البيولوجيا المعاصرة، إذ إنهم لم يكونوا مختصين في علم الأحياء. وعندما تحدّث هرتسل بشكل واضح عن العرق لم يفهم بالضبط عما يتحدث عنه. وماكس نورداو، الذي كان طبيبًا، تعامل أيضاً مع مفهوم العرق، وكذلك كانت حال شخصيات صهيونية أخرى مثل جابوتنسكي، الذي كان صحافيًا وكاتبًا وتحدث في مطلع القرن العشرين بوضوح عن العرق البيولوجي. واليهود المتدينون رأوا أنفسهم كيانًا بيولوجيًا، باعتبارهم نسل إبراهيم الخليل، إلا إنهم تقبلوا بين صفوفهم أناسًا اعتنقوا اليهودية. ولكن منذ نهاية القرن التاسع عشر يصف الصهاينة اليهود بشكل بيولوجي ومن دون صلة بالدين أو الثقافة، وذلك من أجل بلورة اليهود والقول: أنظروا، إننا عرق هو شعب، ومن حقه كما كل عرق وشعب آخر أن يملك أرضًا خاصة به. وفي كتاباته وصف مارتين بوبر، الذي كان ليبراليًا ومتنورًا، الأمة بالتعابير نفسها التي استخدمها الألمان وهي الدم والأرض. كذلك نظر الصهاينة إلى الدم والأرض. والأمر لم يتطور لدى النازيين بهذه الصورة، ولكن الصهيونية كانت بالتأكيد حركة قومية أخذت في الحسبان بيولوجيا الناس.

بيد أن أهم ما خلص إليه فالك من استنتاجات هو استنتاج مؤداه أن تحرك الصهيونية فيما يتعلق بفكرة الأمة شبيه، إلى أبعد الحدود، بالتحرّك الذي أسفر عن تطور القومية الألمانية التي أدّت لاحقًا إلى النازية. من ناحية أخرى، موازية، فإن هناك قدرًا من المفارقة الصارخة في أن الذين أرادوا تشخيص اليهود من الناحية البيولوجية، عدا عن اليهود الصهاينة أنفسهم، كانوا «اللاساميين والنازيين». وهو يقول في هذا الشأن إن الحركة الصهيونية أيضاً شدّدت على الحاجة إلى المحافظة على جوهر الشعب اليهودي، الذي حظي في تلك الفترة بمعانٍ بيولوجية. فاليهود كانوا ملاحقين بسبب دينهم، وشكلهم وعلاقاتهم الاجتماعية. وهم من جهة نالوا الانعتاق في القرن التاسع عشر وباتت ملاحقتهم بسبب دينهم أو عملهم محظورة، ولكن كان من المريح، من جهة أخرى، القول بأنهم مختلفون على الرغم من أنهم لا يبدون مختلفين. وفي حينه قالوا إنهم مختلفون بيولوجيًا، وهكذا تحولت كراهية اليهود إلى كراهية بيولوجية. بل إن مصطلح اللاسامية في تلك الفترة، أي في العام ١٨٧٠ تقريباً، كان من اختراع الكاتب الشعبوي الألماني ويليام مار، الذي زعم أن اليهود هم أبناء عرق مختلف وغريب، هو العرق السامي المنغرس في ماهيتهم البيولوجية. أما الفيلسوف الألماني يوهان غوتفريد هردر، مبتدع فكرة الأمة (Volk)، فقد رأى في الشعب كياناً جوهرانيًا، وليس فقط جوهرًا ثقافيًا، وقد تحول مع الوقت إلى عرق. ومن هذا التحرك عن فكرة الأمة تطورت، من ناحية، الفكرة الصهيونية، ومن الناحية الأخرى تطورت القومية الألمانية التي أوصلت لاحقًا إلى النازية. وهذه السيرورة (التي ترى أوجه الشبه بين تطور الصهيونية وتطور القومية الألمانية) هي «حقيقة مزعجة غير مريحة لكنها حقيقة»، طبقًا لما يؤكد فالك.

وعندما يؤكد هذا الباحث في كتابه أن الكثير من الصهاينة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين الفائت رأوا في حركتهم نوعًا من حركة جينية تسعى نحو إنقاذ الخزان البيولوجي اليهودي من العقم الذي فرض عليه في الشتات، فإنه يقتبس عن سلسلة طويلة من الشخصيات. ففي كتابه «روما والقدس» الصادر العام ١٨٦٢ انهمك موشيه هيس، الذي كان من أوائل الذين دعوا إلى الانبعاث القومي اليهودي في فلسطين، في وصف اليهود بأنهم عرق. ويشير فالك إلى أن الصهيونية تبنت نظرية الأمة / العرق التي تبلورت عبر الدم والأرض. وهذا مصطلح دعا إلى تأسيس قومية شعب في أرض خاصة به. ويقتبس عن مفكرين رأوا في اليهود عرقًا. فمثلاً العالم ألبرت آينشتاين قال العام ١٩٢٠ إنه «بسبب اللاسامية بات في إمكاننا أن نحافظ على أنفسنا كعرق». أما الشاعر القومي حاييم نحمان بياليك فأعلن في مؤتمر صحافي في الجامعة العبرية في القدس العام ١٩٣٤ «إنني مثل هتلر، أومن بقوة فكرة الدم»!.

وفي رأي فالك ليس هناك شيء اسمه «بيولوجيا اليهود»، وكل واحد يصف اليهودي بشكل مختلف. فمثلاً في الستينيات، وردًا على سؤال مَن هو اليهودي، أجاب قاضي المحكمة الإسرائيلية العليا حاييم كوهين بأن كل من يصف نفسه بأنه يهودي هو يهودي، فيما تمسك قاض آخر في المحكمة نفسها، هو مناحيم ألون، بنص «قانون العودة» ووصف اليهودي بأنه كل من ولد لأم يهودية أو تهوّد. ومع هذا فإن الحركة الصهيونية تبنت نظريات ذات صلة ببيولوجيا اليهود.

أمّا شلومو ساند فيعتقد، من جهته، أنه إزاء تواتر «الأبحاث الجينية» سيكون من الصعب على عامة الناس في إسرائيل التشكيك في صحة المعلومات المتأتية من حقل علمي يعتبر من العلوم الدقيقة. وكحال مضمار الأنثروبولوجيا المادية، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والتي ضَخَّت نزرًا من الاكتشافات العلمية المريبة إلى الساحة العامة التواقة إلى العرق، فإن علم الوراثة الجزيئي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين أضحى يغذي بشظايا معطيات وأنصاف حقائق ساحة إعلامية تواقة إلى هوية جمعية لا لبس فيها.

جدير بالذكر أن أيا من الأبحاث والباحثين لم يعثر حتى الآن على مميزات خاصة ومُوَحِّدة لمجمل الجينات اليهودية اعتماداً على اختيار عفوي لمادة موروثة لم يكن أصلها «الإثني» معروفًا مسبقًا. وبصورة عامة فإن المعلومات حول طرق اختيار الخاضعين للفحص هي معلومات هزيلة ومثيرة للكثير من الشكوك الثقيلة. فضلاً عن ذلك فإن الاستنتاجات المتسرعة تُبنى وتُسند دائما بواسطة خطاب تاريخي ليست له أي صلة بمختبرات البحث.

وخلاصة القول: على الرغم من كل المساعي والجهود «العلمية» المكلفة فإنه لا يمكن تمييز الفرد اليهودي بأي معيار أو خاصية بيولوجية.

تقرير جديد لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل:

معاناة الفلسطينيين في القدس الشرقية جراء ممارسات المستوطنين ومؤازريهم ازدادت خلال الأعوام الأخيرة بصورة مقلقة للغاية!

أصدرت جمعية حقوق المواطن الإسرائيلية، في مطلع الأسبوع الجاري، تقريرا خاصا عن معاناة الأهالي الفلسطينيين في القدس جراء ممارسات المستوطنين والبؤر الاستيطانية، وجراء مؤازرة سلطات الاحتلال لهم، وتشارك في هذا أيضا شركات الحراسة التي يتم نصب عناصرها عند مداخل البؤر الاستيطانية.

ويركز التقرير بشكل خاص على الملاحقات وظاهرة اعتقال الأطفال، إذ تنقل محامية الجمعية نسرين عليان عن الأهالي قولهم إنه منذ مطلع العام الجاري جرت أكثر من ٣٠٠ عملية اعتقال لأطفال، ومن بين الأطفال الملاحقين ثمة من تعرض للاعتقال أكثر من مرّة.

فيما يلي مقاطع واسعة من التقرير مع مراعاة عدم التدخل في المصطلحات والصياغات التي تضمنها.

مدخل

إن كل مَن يتجوّل في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية في السنوات الأخيرة، لا سيما في تلك الأحياء القائمة حول القدس القديمة، لا يستطيع إلا أن يرى المزيد من المواقع المحاطة بالأسوار التي يقف على مداخلها حراس مسلحون. في هذه المواقع المقامة داخل الأحياء الفلسطينية المبنية باكتظاظ شديد يعيش اليوم ألفان من اليهود وتنشط فيها عشرات المؤسسات العامة التي تقدم لهم الخدمات. والحديث هنا ليس عن استيطان عشوائي وإنما عن مشاريع مدروسة ومخططات لجمعيات سياسية هدفها المعلن هو تهويد القدس الشرقية.

إن التواجد الدائم لهؤلاء الجيران الجدد المحميين بحراسة مسلحة دائمة هو تواجد ذو أبعاد كثيرة على نسيج الحياة في الأحياء العربية، إذ تنشأ احتكاكات كثيرة بين المستوطنين اليهود وبين السكان الفلسطينيين وقد انتهت غير مرة بأحداث عنيفة واعتقالات وإجراءات قضائية، موجّهة في غالبيتها ضد الفلسطينيين.

تشمل شهادات السكان الفلسطينيين القاطنين في هذه الأحياء شكاوى عن عنف جسدي ولفظي من جانب المستوطنين والحرّاس، وعن إرهاب الأولاد ومضايقات متنوعة بما في ذلك انتهاكهم لحرمات البيوت عن طريق التصوير في الحيز الخاص وإغلاق طرق وساحات عامة وغيرها. تحوّلت المواجهات بين المستوطنين وحراسهم وسكان الأحياء الفلسطينيين إلى أمر روتيني، وتنزلق في بعض الأحيان إلى صدامات عنيفة بالأسلحة النارية.

المستوطنون أيضا يشكون من أعمال عنيفة من جانب الفلسطينيين مثل: رمي الحجارة وتخريب ممتلكات وشتائم وما إلى ذلك. ولكن الظاهرة الأخطر في إطار الشكاوى المتبادلة تتضح من شهادات السكان الفلسطينيين، والتي تعكس صورة قاتمة بشأن تطبيق انتقائي للقانون والنظام من جانب سلطات القانون، وعدم توفير الحدّ الأدنى من الحماية للسكان الفلسطينيين.

العنف برعاية الشرطة

تسير الحياة في الأحياء الفلسطينية، التي ازداد فيها في السنوات الأخيرة التواجد اليهودي، على حافة العنف. «حتى أمور عادية أساسها الصدفة، مثل أن تلتقي بهم في الممر، تُفضي دائما إلى الصراخ وتنشأ صدامات من أبسط الأمور»، كما تقول رئيسة موسى الكركي، من سكان حارة السعدية في البلدة القديمة. وحقا، فإن الفلسطينيين والمستوطنين الذين يقطنون في هذه الأحياء يؤكدون أن التوتر ينطوي على نتائج مروّعة: تعابير عنصرية، شتائم نابية، رمي نفايات على مداخل البيوت وساحاتها، تدافع، شجارات، تهديدات بل وحتى عنف جسدي وإشهار مسدسات.

يتجاور في أحياء القدس الشرقية فلسطينيون ومستوطنون، في ازدحام سكاني وجو مشحون سياسياً إلى حدّ كبير.

مجتمعان يحملان شحنتين أيديولوجيتين واضحتين وأحيانا متناقضتين، كان يُتوقّع من الشرطة أن تفعل كل شيء لمنع المواجهات المحتملة بينهم بشكل مهني ومتساو.

إلا إن سكان الأحياء الفلسطينيين يشتكون من أنه في حالات كثيرة جدا، عندما يتعرضون لعنف لفظي أو لعنف جسدي، لا تطبق الشرطة القانون ولا تعمل للجم المستوطنين المتهمين بممارسة العنف.

حسب ما ورد عن السكان الفلسطينيين، لا تحرّك الشرطة ساكنا في حالات كثيرة لدى استدعائها، فتكون النتيجة اتساع مظاهر العنف.

يشكو السكان الفلسطينيون أيضا من امتناع الشرطة عن التحقيق في شكاويهم حول تخريب ممتلكاتهم. هكذا مثلا يدّعي نبيل الكُرد من الشيخ جراح، الذي يتقاسم ساحة بيته مع مستوطنين استولوا على قسم من بيته واستوطنوا في الحي منذ صيف ٢٠٠٩، أنه في شهر نيسان هذا العام تم تخريب قسم من ألعاب أولاده وسرقة القسم الآخر، إلا إن الشرطة أغلقت شكواه التي ادّعى فيها الكرد أن المستوطنين وضيوفهم هم الفاعلون، بعد شهر من تقديم شكواه.

مشتبه فيهم على الدوام

مرات عديدة يقدّم فيها السكان الفلسطينيون شكاوى ضد المستوطنين أو حراسهم، ليس أنها لا تُفحص فحسب، بل تنقلب الأمور فيها عليهم، إذ إن الفلسطينيين هم الذين يتحوّلون إلى مشتبه فيهم. يقول السكان الفلسطينيون إنه في حالات كثيرة يتم تأجيل معالجة شكاويهم بذرائع مختلفة لمنعهم من تقديم شكاوى. ومما يُقال للسكان المشتكين الذين يصلون إلى مركز الشرطة: المحقق مشغول، ليس لدينا محققون اليوم، عودوا غدا، الشكوى ليست منطقية.

إن الشرطة تتصرف على هذا النحو حتى تُتيح للمستوطنين وحراسهم تقديم شكاويهم أولا، وبذلك يتم التحقيق مع السكان الفلسطينيين كمشتبه فيهم تحت طائلة التحذير حتى عندما يحضرون بأنفسهم لتقديم شكاوى بخصوص الأحداث نفسها.

اعتقال القاصرين والأطفال في منتصف الليل

حسب أقوال السكان، تتخذ الشرطة إجراءات إشكالية جدا فيما يتعلّق بالأولاد المشتبه فيهم برمي الحجارة تصل حدّ القيام بأعمال مخالفة للقانون والأصول المرعية.

تتضح لنا من شهادات أدلى بها أطفال اعتقلوا في السنة الأخيرة، صورة قاتمة عن اعتقالات أولاد تم انتزاعهم من فراشهم في منتصف الليل، واقتيدوا إلى غرف التحقيق مكبّلين ومن دون مرافقة والديهم. تحدث الأولاد عن تحقيقات عنيفة ومُخيفة أجراها رجال شرطة ليسوا بمحققين مختصين بالتحقيق مع الأطفال.

هذا ما حصل في كانون الأول ٢٠٠٩، عندما حضرت الشرطة لاعتقال م. ج ابن ١٤ سنة من سلوان، الساعة الثالثة قبل الفجر. كل توسلات والديه بأن يتمّ تأجيل الاعتقال ووعودهما بأنهما سيُحضرانه صباحا للتحقيق لم تنفع، فتم اقتياد الطفل للتحقيق في محطة الشرطة «المسكوبية» مكبّل اليدين. وقال الفتى إنه خلال التحقيق استعملوا ضده العنف الجسدي وأفاد: «كان هناك محقق اسمه موشيه كما عرّف عن نفسه. سألني: لماذا أنت هنا؟ أجبته بأنني لا أعرف، وأن عليه أن يسأل الكابتن رامي الذي اعتقلني. قال لي إنه يعرف لماذا أنا هنا، لأنني رميت الحجارة على بيت المستوطنين الموجود في الحي الذي أسكن فيه. والحديث عن بيت عوض عبد الفتاح الرجبي الذي استولى عليه المستوطنون. عندما أنكرت التهمة لكمني الشرطي موشيه على بطني وظهري وصفعني على وجهي. في أثناء التحقيق طلبت مرات عديدة الذهاب إلى المرحاض لكن الشرطي موشيه رفض. خلال التحقيق شعرت بالبرد القارس وبخوف شديد من المحقق موشيه».

تكرر هذا النمط من السلوك في التحقيق مع القاصر أ. س ابن ١٢ر٥ عام من سلوان الذي قال إنه تم انتزاعه من سريره يوم ٢٠١٠/١/١٠، في الساعة الثالثة قبل الفجر، تم اقتياده مكبّل اليدين للتحقيق في محطة الشرطة «المسكوبية» مع زميل آخر له.

وهو يقول: «وضعوني في حجرة مساحتها ٥ أمتار مربعة. جلست على ركبتي ووجهي إلى الحائط. كلما تحركت ضربني رجل يرتدي زيّا مدنيا كان هناك بكفه على عنقي. كنت وحيدا في الغرفة. وفي حوالي الساعة الخامسة صباحا طلبت الذهاب إلى المرحاض لكن الرجل رفض، وطلب إليّ أن أبقي وجهي جهة الحائط. عندما رفضت ضربني ودفعني باتجاه الحائط فاصطدم أنفي بالحائط وبدأ ينزف. طلبت منديلا ورقيا لتنظيف أنفي لكنه رفض. طلب الرجل مني أن أركع له أرضا وأن أطلب منه السماح لكنني رفضت، وقلت له إني أرفض الركوع لأحد سوى لله. وخلال ذلك شعرت بآلام حادة فيّ رجلي وكف رجليّ. وشعرت بخوف شديد وبدأت أرتعد. الرجل بالزيّ المدني أخرج شطيرة جبن ووضعها في السخان (التوستر) ورمى بقطعة الجبن على وجهي، لكنه أخطأ فلم يُصب وجهي ولا جسمي. كان هذا الشرطي أصلع، وبين فترة وأخرى كان يقوم بالضغط على كتفي وقد سبب لي ذلك ألما».

كما تتم اعتقالات للأطفال في الشارع العام بل وفي أثناء تواجد الأولاد في المدرسة. هكذا مثلا، تم اعتقال الفتى م. أ ابن الـ ١٤ عاما، يوم ٢٠١٠/٦/٢، عندما كان يسير قرب بيته مع والدته. يتبين من شهادته أن رجال الشرطة طوقوه على حين غرة وغطوا وجهه بقناع أسود، وأخذوه من بين يديّ أمّه للتحقيق.

هناك ظاهرة أخطر هي التحقيق في الشرطة مع أولاد دون سن الـ١٢ عاما، وهي سن المسؤولية الجنائية، حسب القانون. هكذا مثلا تم إحضار القاصر م. ع ابن العاشرة مرات عديدة للتحقيق في الأشهر الأخيرة، ومنها يوم ٢٠١٠/٣/١٠ ويوم ٢٠١٠/٦/٦، حيث تم التحقيق معه وأُخلي سبيله بعد عدة ساعات.

أصابع حراس المستوطنين خفيفة على الزناد

إن واقع قيام شركات حراسة خاصة بالعمل في القدس الشرقية وتعمدها استعمال القوة، بما في ذلك السلاح الناري، وإطلاق النار من دون المراقبة المطلوبة من جانب الدولة، يفتح الباب لانتهاكات خطيرة لحقوق السكان العرب. يتضح من تقارير السكان أنه في قسم من الأحداث يعتمد الحراس خطوات يعتبرها الأهالي تنكيلا تجاه الأولاد الذين يلعبون في الأزقة وتجاه البالغين أيضا، وفي الحالات الأشد خطورة يكون هناك عنف لفظي وجسدي يصل إلى حد استخدام السلاح الناري. حسب ما ورد في التقرير بناء على ادعاء الأهالي فإن أصابع الحراس خفيفة على الزناد وهم يعتقدون أنهم أصحاب الحلّ والربط فيما يتصل بسير الحياة اليومية في هذه الأحياء. الظاهرة الأساسية التي يُشير إليها السكان هي أعمال التنكيل والعنف من جانب الحراس بحق السكان الفلسطينيين.

إن الذين يحتكون عن قرب بالحراس هم الأولاد الكثيرون الذين يلعبون في الأزقة وقد نتج عن تجربة الأطفال المتراكمة مع الحراس ما يسمونه الخوف من العنف اللفظي والجسدي تجاههم. كثير من الأولاد يؤكدون أنهم في أعقاب ذلك يمتنعون من اللعب في الشوارع. ويقول الأهالي في بعض الحالات إنهم يمنعون أولادهم من اللعب خارج البيت خشية المواجهات مع حراس المستوطنين.

ومن الجدير ذكره أن أصابع الحراس صارت خفيفة على الزناد في الأشهر الأخيرة، إذ ازدادت الحوادث التي استعملوا فيها السلاح بأنواعه المختلفة تجاه السكان بل أطلقوا النار دون أي تحذير أو خطوات وفق نظام الحذر والتحذير قبل إطلاق النار الذي يلزم قوات الشرطة والجيش في إسرائيل.

القدس في دائرة الاستيطان.

انتهاك الخصوصيات

إحدى الميزات البارزة لبيوت المستوطنين في الأحياء الفلسطينية في القدس والتي تميزها عن البيوت المجاورة هي كاميرات الحماية المثبتة في مداخل هذه البيوت، ساحاتها وجدرانها، والتي توثق كل ما يدور هناك في الليل والنهار. تثبت الكاميرات في العادة شركات حراسة خاصة، وجهات، وأناس خاصون خلافا للكاميرات التي ثبتتها الشرطة في أرجاء البلدة القديمة.

يشتكي الكثير من سكان الأحياء الفلسطينية من أن المئات من كاميرات التصوير المثبتة في الأحياء موجهة نحو بيوتهم ومداخلهم الخاصة تنتهك بشكل خطير خصوصيتهم، حيث يشعرون أن التغطية المكثّفة للأحياء بالكاميرات المسجلة لجميع تحركاتهم حولتهم إلى أسماك في حوض شفاف بإمكان أي شخص كان التمعن فيه وتقصي تحركاتهم وأعمالهم العادية والخاصة جدا، حتى داخل حرم بيوتهم. إن تثبيت هذا العدد الهائل من الكاميرات يخلق لدى السكان شعورا بعدم الراحة وبأن نظام مراقبة متشعبا يتحكم بحياتهم كأفراد وجماعة.

يدعي السكان أيضا أنهم يعانون من تصويرهم المستمر من قبل المستوطنين وحراسهم الذين يصورونهم أحيانا عن قرب وسط الشارع من دون أن يوضحوا لهم الأسباب لذلك. وتقول رئيسة الكركي إن جيرانها المستوطنين يدخلون بيتها ويصورونها: «يتجوّل المستوطنون طيلة الوقت وكاميرات الفيديو في أيديهم ويصورونا واحدا، واحدا».

عدم منع الإزعاج والتحريض

التواجد اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس جلب معه ظواهر مختلفة منها الاحتفالات الكثيرة التي تصل أحيانا حد إسماع أقوال خطيرة وشتائم ضد السكان الفلسطينيين. وفي هذا الموضوع، أيضا، تمتنع الشرطة من معالجة شكاوى السكان في حالات كثيرة.

هكذا مثلا فإنه في عيد المساخر (بوريم) الأخير، اختار المستوطنون في الشيخ جراح أن يحتفلوا بالعيد من خلال الرقص والغناء على مقربة من جيرانهم العرب، ومن خلال أغاني تمجّد القاتل باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي بكلمات مثل: دكتور غولدشتاين لا يوجد مثلك في العالم، دكتور غولدشتاين نحبك جميعا... وتُسمع أقوال تحريضية كهذه أيضا من جانب المستوطنين وضيوفهم في أحياء أخرى في المدينة.

الاستيلاء على أراضي الأهالي

يحظى الوجود اليهودي في الأحياء الفلسطينية بدعم من جانب سلطات الدولة المختلفة يتجسّد بنقل ملكية الأراضي إلى أيدي المستوطنين أو بتطويرها لسدّ احتياجاتهم من خلال تجاهل احتياجات السكان المحليين. مثال صارخ للاستيلاء على مساحات من الأراضي التي كانت تحت تصرف السكان الفلسطينيين هو نقل حق التصرف وإدارة الحدائق الوطنية والمواقع السياحية إلى أيدي جمعيات ذات أجندة سياسية واضحة تعمل على تهويد القدس الشرقية. هكذا مثلا، منحت دائرة الأراضي الإسرائيلية في سنوات التسعين تفويضا بإقامة حماية وصيانة موقع «مدينة داوود» إلى جمعية «إلعاد»، وهي جمعية أحد أهدافها المعلنة هو تكثيف الوجود اليهودي في سلوان.

في حالات أخرى وضعت سلطات الدولة مساحات عامة مفتوحة تحت التصرف الحصري للجمعيات الاستيطانية. وهي حالة القطعة ٤٤ في وادي حلوة- سلوان التي تبلغ مساحتها ٨٥٠ مترا مربعا، إذ كانت لسنوات طويلة تحت تصرف أبناء عائلة قراعين التي تعيش بجوارها، حيث كانت تستعمل لزراعة أشجار الزيتون وأشجار مثمرة، وكساحة لعب لأولاد الحي. في العام ٢٠٠٠ تقريبا منحت دائرة أراضي إسرائيل التي تملك الأرض حق التصرف فيها إلى سلطة الطبيعة والحدائق. تسمح السلطة لجمعية «إلعاد» باستعمال هذه الأرض أيضا. وكانت النتيجة أنه تم تسييج الأرض وإغلاقها أمام السكان العرب، وتشكل هذه الأرض اليوم حديقة لإقامة المناسبات والاحتفالات لليهود فقط.

مثال آخر لغايات السلطات في هذه الأحياء هو النية والعمل على وضع اليد على الأراضي الخالية الوحيدة في حي سلوان والشيخ جراح، وتحويلها إلى مواقف للسيارات لتخدم بالأساس السياح الوافدين إلى «مدينة داوود» في وادي حلوة سلوان وضريح «شمعون هتصديق» في الشيخ جراح.

مس حرية التنقل

إن سكان القدس الشرقية يجدون أنفسهم أحيانا كثيرة أمام حواجز تسدّ الطرق في وجوههم حتى عندما لا يكون الأمر بشأن خطر حقيقي على الأمن العام والأملاك. يُستدلّ من شهادات السكان أن إغلاق الطرق يتم بشكل متتال عندما تقام نشاطات بحضور جماهيري في البؤر الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية، بما فيها مناسبات خاصة تغلق خلالها الشرطة الطريق أمام الفلسطينيين بينما تبقيها مفتوحة أمام المستوطنين فقط. شهادات عن ممارسات كهذه من الشرطة تأتي بالأساس من شارعين في القدس الشرقية، من شارع وادي حلوة في سلوان، ومن شارع عثمان ابن عفان في الشيخ جراح.

بالنسبة للسكان الفلسطينيين فإن الأمر يشكّل مسّا خطيرا بحرية تنقلهم لأن إغلاق الطرق أمامهم يسبب اختناقات سير شديدة، يؤخرهم ويضطرهم إلى البحث عن طرق بديلة طويلة وملتوية للوصول إلى غاياتهم. يشتكي الأهالي من أن هذا الأمر يخلق إحباطا وتذمرا شديد خاصة في ضوء سماح الشرطة بمرور جمهور معين ومنعها ذلك من جمهور آخر.

زيادة التواجد اليهودي

بدأ الاستيطان اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية في نهايات الثمانينيات من القرن الماضي، وقد بُدئ بتكثيفه في العقد الأخير. إن المبادرين إلى الاستيطان هم بالأساس جمعيات أيديولوجية مثل جمعية «إلعاد» (إلى عير دافيد)، «عطيرت كوهنيم» وجمعية «مِيَشفي تسيون» وغيرها، أما جزء صغير منها فهي مبادرات خاصة. استقطب هذا النشاط الاستيطاني طيلة السنوات الماضية نقدا شعبيا محليا ودوليا، لكنه حظي في الوقت نفسه بدعم حكومي.

بدأ الاستيطان بالأساس في الحي الإسلامي والحي المسيحي في البلدة القديمة، وتمدد إلى أحياء سلوان وجبل الزيتون والشيخ جراح، وإلى أحياء عربية أخرى في جنوب شرقي القدس مثل جبل المكبّر وشرق الثوري.

بين الأعوام ١٩٨٦- ١٩٩٢ أفلحت كلتا الجمعيتان بالاستيلاء على عشرات العقارات في البلدة القديمة وفي سلوان من خلال إجراءات تعرّضت لانتقادات شديدة في تقرير لجنة فحص حكومية برئاسة مدير عام وزارة القضاء حاييم كلوجمان من العام ١٩٩٢. وقد وجدت لجنة كلوجمان أن الحق في جزء من العقارات تم استملاكها بحكم إعلان حارس أملاك الغائبين وفي الجزء الآخر من خلال استملاك وزارة الإسكان لها. بعد ذلك أعطيت للجمعيات التي دخلت إلى هذه العقارات مكانة مستأجر محمي من دون أي مناقصة معلنة ومن خلال اعتماد التفرقة والتمييز.

وجدت اللجنة أن حارس أملاك الغائبين أعلن الأملاك المذكورة أملاكا مصادرة من دون أي فحص، على أساس تصاريح مشفوعة بالقسم وقعتها الجمعيات بحضور محام ومن خلال الاعتماد على شخص اعتمدته الجمعيات كمصرّح دائم. انتقدت اللجنة في حينه حقيقة أنه في قسم من الحالات تم نقل الأملاك إلى الجمعيات لقاء تعهد منها بترميمها، لكن وزارة الإسكان هي التي مولت الترميمات في نهاية الأمر. بالإضافة إلى ذلك، فإن مديري الجمعيات الضالعة في العملية الذين شغلوا في الوقت ذاته مناصب مديري مشاريع في شركة «عميدار» الإسكانية (التي عملت كممثلة لوزارة الإسكان) شاركوا أيضا في جلسات لجنة المشتريات في وزارة الإسكان. كما وجدت اللجنة أن الإيجار الذي دفعته هذه الجمعيات كان أدنى من معدلات الإيجار في السوق.

ويحصي التقرير ٢٨ عقارا تم نقلها بهذه الطرق إلى جمعية «عطيرت كوهنيم» في البلدة القديمة، ويحصي أيضا ٢٣ عقارا آخر تم تمليكها لجمعية «إلعاد» في سلوان. لقد تم توطين عائلات يهودية في هذه البيوت، وفي أحدها أقيمت مدرسة دينية لتدريس التوراة. قسم من هذه البيوت تحول إلى قلاع محمية ومراكز تعليم دينية لها وجود بارز في الأحياء الفلسطينية.

هذا، ويعيش في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية حاليا حوالي ٢٠٠٠ مستوطن يهودي، في حين أن هناك مخططات لإقامة مبان إضافية لليهود موجودة ضمن إجراءات التخطيط والبناء وتنتظر التصديق عليها.

عن جمعية حقوق المواطن

تجدر الإشارة إلى أن جمعية حقوق المواطن تأسست العام ١٩٧٢ كهيئة غير حزبية ومستقلة. وهدفها هو الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل، في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها الفعلية، وفي أي مكان تمس السلطات الإسرائيلية فيه بالحقوق. وأصبحت الجمعية الرائدة من بين جمعيات حقوق الإنسان في إسرائيل وفي طليعتها، وهي الوحيدة التي تُعنى بكل أنواع حقوق الإنسان، ابتداءً من الحق في الحياة وانتهاءً بحرية المعلومات، من الحق في التعلّم وحتى حرية التعبير. تعمل جمعية حقوق المواطن على حماية حقوق الأفراد والقطاعات السكانية المختلفة – النساء والرجال، المتدينون والعلمانيون، اليهود والعرب، أصحاب الآراء السياسية من اليمين ومن اليسار، العاطلون عن العمل، العمال الأجانب وغيرهم. جمعية حقوق المواطن هي منظمة عضوية (جمعية)، يعمل فيها طاقم مهني تعداده أكثر من ٤٥ مستخدما ومستخدمة وعشرات المتطوعات والمتطوعين في ثلاثة مكاتب: في القدس، في تل أبيب وفي حيفا. ينتخب أعضاء الجمعية، مرة كل سنتين، مجلسا إداريا مؤلفا من ١٣ عضوا، ومن بينهم شخصيات بارزة من مجالات الثقافة، القانون، التربية والتعليم، الأكاديمية والإعلام، يؤدون وظيفتهم متطوعين. تحدد الإدارة المواقف المبدئية للجمعية حول القضايا المطروحة على جدول الأعمال، وتصادق على برنامج عمل الجمعية وعلى ميزانية نشاطها. وهي جمعية مستقلة تماما من ناحية نشاطاتها، ومصدر جميع مواردها المالية هو من رسوم العضوية والتبرعات من البلاد والخارج، وهي لا تتلقى تمويلا من مصادر حزبية أو حكومية في إسرائيل.

المشهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205
البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org
موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org